تنامي ظاهرة العنف
في المجتمع وعلاجها

م. مدحت مطر



اليازوري

تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها

وأطوار التاريخ الانتقالية ومآلات الثورات العربية

تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها وأطوار التاريخ الانتقالية ومآلات الثورات العربية

بقلم

المهندس مدحت ناصر

المحتويات

مقدمة

مظاهر العنف غير مسبوقة في العالم العربي، هي نتيجة محتّمة لثلاثة معاول هدم باشرت عملية الهدم في جسم المجتمع عامة, منذ عقود مضت، لتصل به إلى هذه النتيجة الكارثية التي تنذر بالخطر المدمّر.. إن الكارثة التي نتحدث عنها هي مثلث دامٍ، يمثل كل ضلع من أضلاعه جانباً من الكارثة، لتشكل مجتمعة الكارثة بكاملها.

الضلع الأول.. حالة الفراغ العقلي والذهني والثقافي التي يعيش فيها الشباب مما يدفعه إلى الإلتفاف حول اللاجدوى، وحول كل الأشكال البدائية والمتخلّفة للبنى الاجتماعية، لأنها الوحيدة المتاحة بفعالية تشعره بالأمان وبالأمل في مستقبل لم يجد أي مْعلم من معالمه في أي مكان آخر وفي أي بنية أخرى؛ ونقصد بحالة الفراغ هذه افتقار الشباب إلى وجود قضية ذات قيمة يهتم بها وتملأ عليه حياته الذهنية والعقلية على مدى سنيّ حياته، وخاصة سنوات الفورة والبحث عن الذات التي يجب أن تنتهي قطعاً بالإنتماء إلى واحد من الأوعية التعبيرية الرائجة (جمعيات، منظمات، أحزاب... الخ). لقد تمت سرقة كل قضايا الشباب، القضايا التي تجعل منه مواطناً حقيقياً في ظل حقيقة

المواطنة التي تفرضها الهوية في سياقاتها الوطنية والإقليمية والقومية والدولية.. ليبرمج هؤلاء الذين سرقوها عقله وفكره وقيمه في متاهات ضيّقة قاتلة بدائية، أصبحت هي التي تقود حراكه وتفكيره، وتحدّد له انتماءاته وتخلق له ولاءاته.. وعلى رأسها كلها العشائرية في سياقها الشوفيني البغيض الذي تحررت منه معظم الأمم المتحضرة، فيما ما يزال الشباب المتعلّم يخضع لها خضوعاً منقطع النظير أكثر من خضوعه للعقل والعلم، رغم أنه يحمل أعلى الشهادات العلمية ويدرس في أرقى الجامعات.

الضلع الثاني.. حالة الفقر والبطالة وغياب الأمل في المستقبل في ظل استشراء الفساد، ما يدفعه إلى البحث عن حلول لمشكلاته في الوهم جرياً وراء السراب واندماجاً في الجريمة المنظّمة وغير المنظّمة. تعتبر حالة الفساد المستشرية في دول العالم بما يترتب عليها من ضياع للمال العام وهدر للثروات الوطنية وانتشار للمحسوبية المرتبطة بإفرازات ظهور وتفشي فكرة العشيرة والقبيلة كمفرخة لأوطان بديلة للوطن الأم والحقيقي القائم على فكرة المواطنة. المعول الثاني الفتّاك الذي أسهم في وصول العالم إلى ما وصل إليه من تفجّر حالة من العنف غير مسبوقة.. إن الفساد المالي والإداري والأخلاقي الذي أصبح شائعاً ومتفشّياً إلى حد لا تجرؤ معه أي جهة في السلطة على إنكاره أو إدعاء عدم أهميته ووطأته وتأثيراته السلبية على الوطن بأكمله، هو

الحاضنة الفعلية للفقر والبطالة وانعدام الأمل في المستقبل وتفشي الجريمة بكل أشكالها الاجتماعية والاقتصادية.

الضلع الثالث.. حالة فقدان الشباب الحرية بكل معانيها وأوسعها، فتختلط عليه الأمور، ليتعمق انتماؤه للعشيرة والقبيلة بحثاً عن الأنا والذات التي تحترمها تلك العشيرة فيه وتنميها لديه، فتشعره بموجب ذلك بالوجود وباحترام طاقاته التي أهملتها سياسة الفساد والقمع المستشرية في البلاد بعد أن أعتبرته مجرد رقم لا قيمة له، أو مجرد ضرع من ضروع بقرة حلوب لا دور لها في المجتمع إلا الإسهام في رفد خزائن المفسدين لتزداد تخمتهم على حسابه وحساب حقوقه، وإلّا فإنه يجنح إلى العنف والتطرف بكل أشكالهما، بدءاً من تحوّل لغة تخاطبه مع الآخرين إلى لغة عنيفة قد تصل إلى حد القتل، ومروراً بالاستعلاء داخل أسرته وبيئته الصغيرة، عبر ممارسة العنف ضد كل من هم أضعف منه وخاصة المرأة، أماً أو أختاً أو بنتاً أو زوجة، وانتهاء بانضمامه إلى المنظمات الإرهابية التي تعبّر عند البعض عن صورة منظمة وشرعية للعنف والقتل وسفك الدماء وتدمير المجتمع الذي أصبح الانتقام منه هدفاً وغاية وطموحاً لدى شاب يفيض وعيه بالحقد على كل من حوله.

سجلت هيئات حقوقية وحكومية ومنظمات نسائية موريتانية تزايد

ظاهرة العنف ضد النساء في السنين الأخيرة تمثلت بالخصوص في حالات ضرب وجرح واغتصاب، وهي حالات غالبا ما يفلت أصحابها من العقاب، بالنظر إلى طبيعة مجتمع محافظ يفرض قيوده على الضحية ويحول دون الإبلاغ عن المتهم خوفا من الفضيحة والعار.

كما أن غياب نصوص تجرم العنف الزوجي أدى أيضا إلى تصاعد هذه الاعتداءات حسب وزارة شؤون المرأة ورابطة النساء معيلات الأسر، التي ترى أن المشرع الموريتاني لم يعتبر من حالات العنف إلا ما كان فيه ضرب أو جرح.

وبرأي باحثين اجتماعيين فإن ظاهرة العنف الزوجي تتفاوت في المجتمع الموريتاني حسب تفاوته الطبقي والعرقي، حيث تنتشر ظاهرة تعدد الزوجات وضربهن في أوساط قوميات الأقلية الزنجية، إذ يعتبر الضرب أحيانا تعبيرا من الزوج لزوجته عن حبه لها واهتمامه بها، وتفرض العادات على الزوج أن يتعامل مع زوجته كما كان أبوها وأخوها الكبير يعاملانها، فهو بالتالي مسؤول عن تأديبها.

أما لدى الأغلبية العربية، فإن الأمر عكس ذلك، حيث يعتبر ضرب النساء فضيحة تلاحق الرجل إن هو أقدم عليه، ويقدم بعض القضاة الشرعيين

التقليديين في موريتانيا على تطليق المرأة من زوجها عنوة إذا هو ضربها، بل إن كلمات جارحة أو عنيفة من الزوج لزوجته، قد

تكون كافية لتطليقها منه، وهو ما يعتقد الباحثون الاجتماعيون أنه كان سببا في انتشار ظاهرة الطلاق بشكل كبير في الأوساط العربية الموريتانية، وإن كانت المرأة الموريتانية تشترط في عقد الزواج شرطا جوهريا تختصره عبارة "لا سابقة ولا لاحقة" أي أن لا تكون على ذمة الزوج زوجة سابقة ولا لاحقة، حماية لها من الضرّة، وبموجب هذا الشرط فإن حق الطلاق يكون بيد المرأة إذا تزوّج عليها زوجها أو إذا احتفظ بزوجته السابقة.

ووفقا لدراسة أعدتها وزارة شؤون المرأة الموريتانية فإن العنف الزوجي ينتشر بشكل ملفت، رغم أن عدد حالات العنف ضد المرأة التي يتم التبليغ عنها لا يعكس حجم العنف الزوجي الذي يعرفه المجتمع، مع انتشار ظاهرة جهل الكثير من الناس بالمؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال محاربة ظاهرة العنف ضد المرأة ، فضلا عن أن اللجوء إلى التقاضي يعتبر في أحيان كثيرة فضيحة تعكس فشل المؤسسة الأسرية والقرابة التقليدية في معالجة القضايا الأسرية، في مجتمع محافظ، يرفض أن تخرج مشاكله من بين جدران البيت.

ولم تخف الدراسة كون السنوات الأخيرة سجلت تزايدا في عدد حالات العنف الزوجي التي يتم التبليغ عنها لدى قسم النزاعات الأسرية، حيث بلغت نسبة الحالات التي تحدثت النساء فيها عن تعرضهن للعنف على يد الرجال أكثر من 57 في المائة، من بين حالات النزاعات الأسرية المعروضة على الوزارة.

ويستفاد من سجلات قسم النزاعات الأسرية بالوزارة أن نسبة 60 بالمائة من النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي تقل أعمارهن عن 30 سنة، و82 بالمائة تحت عمر 35 سنة، وهو ما يشير إلى أن النساء الشابات أكثر عرضة للعنف الزوجي، بينما تنخفض النسبة كلما تقدمت المرأة في السن، بدليل أن نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الزوجي بعد تجاوزهن 36 سنة، لا تتعدى 5 بالمائة.

بيد أن الدراسة خلصت إلى أن ظاهرة العنف الزوجي بدأت تتضاءل بحيث تكاد تختفي في الأوساط الاجتماعية الحضرية ذات المستوى المادي المرتفع، والتي تقتصر معظم حالات العنف الزوجي فيها على بعض مدمني الخمور والمخدرات، في حين تنتشر الظاهرة بشكل أكبر في الأوساط الفقيرة بسبب انتشار الجهل وغياب الوعي، وتلاحق الأزمات والمشاكل الأسرية.

أسباب العنف:

من البديهي القول: إننا معاً نقف ضد الإرهاب، ونستنكر أية ممارسة إرهابية وعنفية، بصرف النظر عن موجباتها وغاياتها. فالعنف مرفوض مهما كانت دوافعه، والإرهاب آفة لا سبيل لتسويغها وينبغي محاربتها في جذورها وأشكالها.

ولكن السؤال: هل الاستنكار وحده بكافٍ لإنهاء هذه الآفة؟ إننا نعتقد أن الاستنكار وحده لا يُنهي الآفة، وإن المطلوب هو فهم هذه الظاهرة فهماً دقيقاً وعميقاً وصولاً لبلورة إستراتيجية ومشروع وطني متكامل، يستهدف إنهاء هذه الظاهرة من جذورها.

وبحثنا هذا، محاولة لفهم وتفسير هذه الظاهرة. وهنا ينبغي أن نفرّق بين محاولة الفهم ومحاولة التبرير. فإننا نعمل على فهم هذه الظاهرة ولا نبررها. فنحن نرفض العنف والإرهاب مهما كانت دوافعه وغاياته.ولكن المطلوب في هذه اللحظة هو فهم وتفسير الظاهرة. وما سنقوله هو محاولة في الفهم والتفسير، ونرفض رفضاً قاطعاً تبرير الإرهاب أو تسويغ العنف. فنحن دينياً وأخلاقياً وإنسانياً ووطنياً، نقف ضد كل أشكال العنف والإرهاب، ولا

نرتضيه، ونعمل معاً من أجل إنهائه من فضائنا ووطننا.

في معنى العنف:

العنف كأي ظاهرة مجتمعية، هو بحاجة إلى تعريف دقيق، وتحديد علمي ومعرفي لمسبباته وعوامله وموجباته، وذلك لأننا لا يمكن أن نحدد طبيعة الجذور والعوامل التي أفرزت هذه الظاهرة دون تفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً.

الدلالة اللغوية:

العنف في معناه اللغوي ضد الرفق، وعنفوان الشيء: أوله، وهو في عنفوان شبابه: أي قوته، وعنَّفه تعنيفاً: لامه وعتب عليه (1). مما يعني أن العنف ضد الرأفة متمثلاً في استخدام القوة القولية أو الفعلية ضد شخص آخر.

وقد جاءت بعض الأحاديث النبوية الشريفة لتجعل الرفق مقابل العنف؛ فقال (ص): إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه (2).

وقال (ص): من يحرم الرفق يُحرم الخير (3).

فالعنف في اللغة: هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين.

الحدود القانونية.

وفي إطار التشريعات الجنائية، تصدى فقهاء القانون الجنائي لتعريف العنف (4) في إطار نظريتين تتنازعان مفهوم العنف: النظرية التقليدية، حيث تأخذ بالقوى المادية بالتركيز على ممارسة القوة الجسدية. أما النظرية الحديثة- التي لها السيادة في الفقه الجنائي المعاصر- فتأخذ بالضغط والإكراه الإرادي، دون تركيز على الوسيلة، وإنما على نتيجة متمثلة في إجبار إرادة غيره بوسائل معينة على إتيان تصرف معين.

وعلى ضوء ما سبق عرف البعض العنف بأنه المسُّ بسلامة الجسم ولو لم يكن جسيماً بل كان صورة تعدٍّ وإيذاء (5).

كما يعرفه آخر بأنه: تجسيد الطاقة أو القوى المادية في الإضرار المادي بشخص آخر (6).

بينما يعرفه آخر بأنه الجرائم التي تستخدم فيها أية وسيلة تتسم بالشدة للاعتداء على شخص الإنسان أو عِرضه، ولا يتحقق العنف في جرائم الاعتداء على الأموال إلا باستخدام الوسائل المادية (7).

وعليـه، فـإن تعريـف العنـف فـي التشـريعات الجنائيـة: هـو كـل مسـاس بسلامة جسم المجني عليه، من شأنه إلحاق الإيذاء به والتعدي عليه.

العنف من منظور إسلامي:

حـين نتتبـع أقـوال العلمـاء والفقهـاء لتحديـد معنـى العنـف فقهيـاً نجـد أن الفقهـاء- بكـل طبقـاتهم وأطـوارهم التاريخيـة- لـم يميـزوا بـين مقولـة الإكـراه ومقولـة العنف؛ فهي تستخدم بوصفها من المترادفات.

فقد عرف الإمام السرخسي الإكراه بأنه: فعل يفعله المرء بغيره، فينفـي به رضاه أو يفسد به اختياره (8).

وفي هذا الاتجاه نفسه، عرَّف الإمام الشـافعي الإكراه: أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو لص أو متغلِّب على واحد من هؤلاء، ويكون المكرَه يخاف خوفاً عليه أنه إن امتنـع مـن قبـول مـا أُمِرَ بـه يبلغ به الضرب المؤلم أكثرَ منه أو إتلاف نفسه (9).

والـرأي الغالـب لـدى الفقهـاء: أن الإكـراه قـد يكـون ماديـاً عنـدما يكـون الوعيد والتهديد منتظر الوقوع (10).

وعليـه فـإن التهديـد يعدّ عنفـاً إذا سـبب ضـرراً جسـمانياً للمجنـي عليـه،

بخلاف ما يقف عند حد الضغط على إرادة المجني عليه، فإنه يكون إكراهاً فحسب.

(تطبيقاً لذلك، يعد من قبيل العنف المستوجب للعقاب متمثلاً في القصاص: من منع الطعام أو الشراب، ولو قصد بذلك التعذيب، ومن منع فضل مائه عن مسافر، عالماً بأنه لا يحل منعه، أو أنه يموت إن لم يسقه، فيقتل به وإن لم يقتله بيده، فظاهره أنه يقتل به سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه، كما أن من منع شخصاً فضل طعام أو شراب حتى مات، فإنه يلزمه الدية، ومن قبيل منع الطعام والشراب: الأم تمنع ولدها الرضاع حتى مات، فإن قصدت موته قتلت، وإلا فالدية) (11).

وهكذا نجد أن معنى العنف في الفقه الإسلامي يتحقق باستخدام وسائل مادية تؤثر في جسم المجني عليه مباشرة، وتلحق به من الأذى، كما يتحقق بالقول وبالتهديد وبالترك وبالمنع متى انتهى إلى إلحاق الأذى بجسم المجني عليه.

العنف من منظور اجتماعي:

يعرف العنف بأنه: الإيذاء باليد أو باللسان، أو بالفعل أو بكلمة، في

الحقل التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي. فلا يخرج في كلا الحالتين من ممارسة الإيذاء؛ سواء باللسان أو اليد.

فالعنف سلوك إيذائي، قوامه إنكار الآخر كقيمة متماثلة للأنا أو للنَّحن، كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومن مرتكزه استبعاد الآخر عن حلبة التغالب، إما بخفضه إلى تابع، وإما بنفيه خارج الساحة (إخراجه من اللعبة) وإما بتصفيته معنوياً أو جسدياً.

(إذن معنى العنف الأساسي في المنظور الاجتماعي والسوسيولوجي هو عدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى الشيء (المناسب) للحاجة العنفية، إذا جاز الكلام. عدم الاعتراف لا يعني عدم المعرفة، بل يعني معرفة معينة (مقولبة) هنا الفاعل العنفي يراقب المقابل، يتصوره بالطريقة المناسبة لرسم صورته (الضحية) وللتحكم بصيرورته) (12).

وعليه، فإن العنف هو واقعة اجتماعية تاريخية، ينتجها الفاعل الفردي (المتسلط الأَنَوي) مثلما ينتجها الفاعل الجمعي (المتسلط الجمعي) في سباق التصارع على الامتلاك الأَنَوي أو الجمعي للآخرين، وفي غياب أي انتظام

علائقي من النوع الديمقراطي أو المساواتي العضوي.

لذلك تعرف موسوعة الجريمة والعدالة العنف بأنه: يشير إلى كل صور السلوك؛ سواء كانت فعلية أو تهديدية التي ينتج عنها - أو قد ينتج عنها- تدمير وتحطيم للممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت بالفرد أو الجماعة والمجتمع.

ويعرف (لوكا) في مؤلفه (آليات منطق العنف)، العنف بأنه (مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الاشخاص وأمتعتهم، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، من أجل السيطرة عليهم عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو الهزيمة) (13).

فالعنف في المنظور الاجتماعي: هو كل إيذاء بالقول أو بالفعل للآخر، سواء كان هذا الآخر فرداً أو جماعة.

وعملية الإيذاء تارة تكون فردية، حيث يقوم شخص ما باستخدام اليد أو اللسان بشكل عنيف تجاه شخص آخر، ويصطلح على هذه العملية بـ(المتسلط الأَنَوي).

وتارة يكون العنف جماعياً (المتسلط الجمعي)؛ إذا تقوم مجموعة بشرية، ذات خصائص مشتركة، باستخدام العنف والقوة، وسيلةً من وسائل

تحقيق تطلعاتها الخاصة، أو تطبيق سياقها الخاص على الواقع الخارجي.

وفي كلتا الحالتين لا تكون ظاهرة العنف والتعصب بمعزل عن الموجبات الاجتماعية والمسارات التاريخية، التي خلقت هذه الظاهرة في الوجود الاجتماعي.

لهذا فهي ظاهرة لا تقبل التبسيط والتسطيح، لأنها وليدة مجموعة عوامل وأدوات مركبة.

وعلى المستوى النظري والفكري، نجد أن أغلب حالات العنف هي (وليدة معرفية تجريدية، على موروث ذهني جاهز، قوالب مصممة عن الآخرين: الوثن الذهني، بكل أولياته ومفاعلات ارتباطه، يحلّ أو يقترن بالوثن المادي. الآخر يوضع في القالب المجهّز، على منوال قاطع الطرق الأسطوري، بروكست، الذي كان يخطف (الآخر) من قارعة الطريق، ويضعه فوق سرير (رمز للقالب الجاهز) فإذا كان المخطوف أطول من سريره ضغطه حتى يتناسب مع طوله، وإذا كان أقصر منه مطه ليناسبه، وفي الحالتين، المخطوف ضحيّة مزدوجة: ضحية خيار الفاعل العنفي (الخيار الواعي أو اللاواعي)، وضحية أدواته الجاهزة)(14).

والعنف بوصفه ظاهرة فردية أو مجتمعية، هو تعبير عن خلل ما في سياق صانعها، إنْ على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. دفعه هذا السياق الذي يعانيه نحو استخدام العنف، متوهماً أن خيار العنف والقوة سيوفر له كل متطلباته، أو محققاً له كل أهدافه. وفي حقيقة الأمر إن استخدام العنف والقوة في العلاقات الاجتماعية، تحت أي مسوغ كان، يعد انتهاكاً صريحاً للنواميس الاجتماعية، التي حددت نمط التعاطي والتعامل في العلاقات الاجتماعية؛ لأن العنف على المستوى المجتمعي يعني- على حد تعبير خليل أحمد خليل- أن يغتصب (صانع العنف) أدوات صراعية وصدامية، من أجل أن يتمكن (كما يرى) من البوح برأيه، والتعبير عن مكنون خاطره وفكره... لهذا فإننا نرى العنف من الأسلحة الخطيرة، التي تقوّض الكثير من مكاسب المجتمع، وإنجازات الأمة والوطن؛ لأن العنف بتداعياته المختلفة، وموجباته العميقة والجوهرية، سيصنع جواً وظروفاً استثنائية وغير مستقرة، تعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنموية.

ونظرة واحدة إلى الكثير من البلدان التي تحوّل العنف المضاد إلى ثابتة من ثوابت الفضاء السياسي والمجتمعي فيها، نجد أن العنف بتداعياته ومتوالياته الكثيرة هو أحد الأسباب الرئيسة لإخفاق مشاريع التنمية الاجتماعية

والسياسية؛ لأن عسكرة الحياة المدنية يفرض واقعاً عاماً ووحيداً، هو واقع العنف والعنف المضاد؛ لأنه حينما تنعدم الحقوق الطبيعية للحياة الإنسانية المدنية تتحول هذه الحقوق إلى سياسة مكبوتة؛ إذ تنزل من ساحة العلن، ومن مجال التفاعل الحر بين الإرادات والمصالح والمثل العامة إلى أقبية الكبت، وتهرب من النور، وتدخل دهاليز الحرمان. هناك تتابع نموها غير الطبيعي، دون أية مراقبة مشروعة، ومن هنا كانت صيغة الدولة المتغربة المستعارة كعصبية جديدة تضاف إلى العصبيات التقليدية، يشل في الواقع نمو المشاركة الجماهيرية الأوسع؛ إذ يبني في النهاية (الدولة- الفئة) ضد مشروع (الدولة- الأمة) الذي وحده يناط به إلغاء السلطات التقليدية، وصهرها في بوتقة المشاركة الأشمل. فإن (الدولة- الفئة) تحرض ضدها مختلف القوى الفئوية الأخرى التي تجد نفسها مهددة في مصالحها الحيوية، وبالتالي فهي مضطرة للكفاح من أجل بلوغ العنف بطرق العنف المتاحة. هكذا يتعسكر المجتمع بكامل فئاته وطوائفه؛ إذ يأخذ الصراع بينهما شكل الإعدام المتبادل، الذي يحول التناقضات الرأسية فيه إلى مستوى التناقضات الأفقية، فيقيم الحواجز النفسية والإيديولوجية الحادة الحاسمة حتى فوق الأرض الواحدة المشتركة، وبين أبناء المجتمع الواحد، وتفرز هذه الحواجز النفسية والإيديولوجية حدوداً

مادية واستراتيجية، تحول فئاتها إلى ما يشبه الجيوش المعبأة بالقوة أو بالفعل.

وهنا تتحول الحياة الاجتماعية في نظر صانع العنف إلى حياة مريضة، تكثر فيها الميكروبات، وتتفشى فيها الأمراض والأزمات، ويضطرب فيها السلوك الاجتماعي، وتتشكل كل الظروف وعوامل الخصب لنمو ظاهرة العنف في العلاقات الاجتماعية.

العنف والثقافة

لعلنا لا نأتي بجديد حين نقول: إن هناك ترابطاً عميقاً بين مظاهر العنف وأدواته المستخدمة، والثقافة التي توجه الإنسان وتتحكم في سلوكه الخاص والعام.

فالعنف من حيث هو أذى باليد أو باللسان، إنما يرتكز على مسوِّغات وطاقات ودوافع يمكن تعيينها في تداوب الطاقة العنفية وثقافة العنف. فهذا التداوب أو العلاقة العضوية هي التي تساعدنا على اكتشاف المساحة المشتركة والعلاقة المباشرة بين الثقافة والعنف.

فالإنسان القادر على فعل العنف قادر أيضاً على عدم فعله. وسلوكه هذا مشروط ليس فقط بالقدرة على الفعل، بل متوجه ومحدود أيضاً بالظروف التي

تسمح بالفعل العنفي أو لا تسمح به.

فالفعل العنفي هو نتاج جملة من الحالات والعوامل المتداخلة والمركبة مع بعضها بعضاً والتي تتسع للعوامل والشروط الذاتية، كما تتسع للعوامل والظروف الموضوعية. فطبيعة الثقافة هي التي تحدد- إلى حد بعيد- طبيعة فعل اليد أو اللسان؛ فإذا كانت الثقافة عنفية يتحول اللسان إلى أداة للأذى بكل صنوفه وأشكاله، واليد إلى ممارسة القتل والتدمير وكل أشكال العنف المادي. أما إذا كانت الثقافة تحتضن مفاهيم الرفق والعفو والتسامح؛ فإن اللسان يتحول إلى مبشر بهذه القيم والمضامين، وتكون اليد مِعطاءة ومبادرة لفعل الخير.

(فالفعل العنفي هو نتاج لحالات من التوتر الفارد أو الجامع، وفي كل فعل يتلازم الخير والشر، اللاعنف والعنف، إذا أخذنا بالاعتبار وضع الفاعل والقابل، ونسبة الفعل وتفسيره. وحتى لا نخفض السلوك العنفي إلى مجرد مقولة أو مصادرة فلسفية، نقول: إنه ظاهرة اجتماعية واقعة، تجد تفسيرها في التاريخ الإنساني ذاته، وفي تواجه الطاقات النفسانية والاجتماعية والاقتصادية، أي طاقات القوة نحو تنازع الوجود وتغالب الإرادات ومما لا ريب فيه أن الفرد أو الجماعة يكتسبان السلوك العنفي- اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع، وتحكمه أو لا تحكمه من خلال أدوات الضبط

العنفي ومعايير السلوك قيم السياسة) (15).

فالمحبط أو العاجز أو المخفق، بصرف النظر عن دوافع وأسباب ومستويات الإحباط أو العجز أو الإخفاق، فإنه سيجد نفسه بحاجة إلى اكتشاف أو تصور مسوغ للحالة التي يعيشها. ومثل هذا المسوغ يجده في التاريخ، وفي التراث وفي السياسة، وفي الراهن لدى آخرين، لكنه يعبر عنه، في كل الحالات، من خلال ثقافته.

من هنا تبرز أمامنا مظاهر العنف، في الخطاب والرؤية الثقافية، كاغتيال الشيء بواسطة الكلمة (اغتيال الشخص انطلاقاً من اغتيال سمعته، صفاته، معاييره، قيمه.. الخ).

فالعنف بوصفه ظاهرة مجتمعية، له جذوره الثقافية، وموجباته المعرفية، ولا يمكن معرفة هذه الظاهرة حق المعرفة إلا من خلال معرفة الجذور والحواضن الثقافية للعنف.

العنف والعدوان

على المستوى الواقعي يتداخل مفهوم العنف مع مفهوم العدوان؛ بحيث من الصعوبة بمكان تحديد التمايزات الدقيقة بين العنف والعدوان.

فالعدوان يعرف بأنه مجموعة متنوعة من مظاهر السلوك تراوح بين مجرد إغاظة الآخرين، أو إبداء العداوة نحوهم إلى الاعتداء الفيزيقي.

ويشير (زيلمان) في مؤلفه (العداوة والعدوان) إلى تعريف العدوان بأنه (نشاط يسعى من خلاله شخص أن يحدث أذى جسمانياً أو ألماً فيزيقيا لشخص آخر، يكون مدفوعاً إلى تجنب هذا السلوك، أو أنه سلوك يحاول أن يحقق هدفاً معيناً يتحدد في إيذاء شخص آخر) (16).

من خلال التعريفات المذكورة آنفاً للعنف، نستطيع القول: إن بعض تعريفات العدوان، هي بعض مضامين العنف.

من هنا نستطيع القول: إن العدوان من المفاهيم العامة، التي تستوعب غيره من أنواع السلوك الإنساني. وبتعبير أدق؛ فإن العنف هو السلوك البارز والظاهر لميل الإنسان الفرد أو الجماعة الكامن للعدوان.

العنف والإرهاب:

من الصعوبة بمكان أيضاً تحديد الفروقات الدقيقة بين مفهومي العنف والإرهاب؛ إذ إن مضمونهما واحد. ولعل الفرق الدقيق بينهما يعود إلى الدوافع والأهداف المرجوة من فعل العنف، أو فعل الإرهاب.

فالإرهاب سلوك تنظر إليه معظم النظم السياسية على أنه صورة من صور الجريمة المنظمة، وهو يرتبط بعملية تخويف أو ترويع للعامة.

وغالباً ما يعرف الإرهاب (17) على أنه أفعال الجماعات المنشقة عن النظم السياسية أو التيار العام في المجتمع الذي يوجه أفعاله ضد نظم سياسية معينة، أو رموز هذه النظم، من أجل إحداث تغيير يتفق وأهداف هذه الجماعات. ويختلط مفهوم الإرهاب بهذا المعنى مع مفهوم العنف السياسي الذي يرتبط بالأفعال المنظمة التي تهدد النظم السياسية، وقد يختلط الإرهاب بالعنف السياسي عندما يصبح التعبير عن الرأي السياسي إرهاباً، ومع ذلك فإن هناك ميلاً إلى وضع خطوط تميز الإرهاب عن العنف السياسي. على اعتبار أن الإرهاب يرتبط بفكرة بث الرعب والخوف في نفوس الأفراد والجماعات؛ فالعنف السياسي إذا تحول إلى فعل يهدد الجماهير، ويعرض حياتهم للخطر، فإنه يتحول إلى إرهاب تصبح الضحية معممة، وتصبح حياة أي فرد في المجتمع مهددة بالخطر.

ويشير الشيخ يوسف القرضاوي إلى طبيعة العلاقة بين العنف والإرهاب بقوله: (ورأيي أن بينهما عموماً وخصوصاً، كما يقول أهل المنطق، فكل إرهاب عنف، وليس كل عنف إرهاباً. إذ العنف ـ فيما رأينا ـ: أن

تستخدم فئة من الناس القوة المادية في غير موضعها، وتستخدمها بغير ضابط من خلق أو شرع أو قانون. ومعنى (في غير موضعها): أن تستخدم القوة حيث يمكن أن تستخدم الحجة أو الإقناع بالكلمة والدعوة والحوار بالتي هي أحسن، وهي حين تستخدم القوة لا تبالي من تقتل من الناس، ولا تسأل نفسها: أيجوز قتلهم أم لا؟ وهي تعطي نفسها سلطة المفتي والقاضي والشرطي. هذا هو العنف الذي نجرِّمه. أما الإرهاب فهو: أن تستخدم العنف فيمن ليس بينك وبينه قضية، وإنما هو وسيلة لإرهاب الآخرين وتخويفهم، وإيذائهم بوجه من الوجوه، وإجبارهم على أن يخضعوا لمطالبك، وإن كانت عادلة في رأيك) (18).

وجماع القول: إننا نصل ومن خلال هذه التعريفات الموجزة لظاهرة العنف وعلاقاتها المختلفة، على أنها من الظواهر المجتمعية السيئة والخطيرة، التي تتطلب العمل من مختلف المواقع لإنهاء أسبابها والقضاء على موجباتها، وتفكيك بيئاتها المخصبة والمولدة.

أسباب العنف في الوطن العربي

ثلاث عوامل في بحثي أعتمد عليهم التي قد تؤدي إلى العنف في العالم أجمع:

- الأسباب الدينية- الثقافية
- الأسباب السياسية
- الأسباب الاقتصادية- الاجتماعية

إن العنف، بكل مستوياته وأشكاله، ليس وليد الصدفة أو الفضاء المجرد، وإنما هو نتاج عوامل وأسباب عديدة. من أهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة العنف وبروزها في الفضاء الاجتماعي والسياسي العربي هي:

1- الأسباب الدينية- الثقافية

إن مشهد العنف المعاصر في الفضاء العربي تقوده جماعات وتنظيمات تنتسب إلى الإسلام، وترفعه شعاراً ومشروعاً لأجندتها وأهدافها. وحين التأمل العميق في هذه الظاهرة، نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب العنف. و(ليس معنى هذا - ولا ينبغي أن يفهم منه- أن العنف يجد جذوره أو مرجعه

في العقيدة الإسلامية على نحو ما يذهب إلى ذلك كثيرون! بل معناه أنَّ نسق القيم المتشبع بالدين - لدى المجتمعات العربية- يجد نفسه أحياناً في صراع مع منظومات جديدة من القيم، ويجد عسراً في التكيف معها، فيرجمها قسم من المجتمع بالبدعة والانحراف عن محجة النظام الديني والأخلاقي، فيما يجنح بعض منهم إلى انتداب النفس لدور رسولي، فتراه يكفر المجتمع الجاهلي الجديد، بعد تكفيره الدولة، وينصرف إلى إنفاذ الأمر الإلهي بوجوب إقامة الحد على الضلال، وتحديداً من عتبته القصية: الجهاد. ومع أنه لم يحصل أن وقع -أو انعقد- إجماع بين سائر الإسلاميين العرب على وجوب النهوض بـ(الفريضة الغائبة) أي الجهاد ضد الدولة والمجتمع. بل على الرغم من تصدى مثقفين إسلاميين وعلماء دين كبار لمهمة دحض دعوى الجهاد ضد المسلمين تحت أي ظرف، واعتبارها شططاً وغلواء في النظر إلى الدين واستقراء أحكامه، الإ أن ذلك لم يغير من الحقيقة شيئاً.. والحقيقة هي أن دم الناس يسفك يومياً بفتاوى رجال يشك في مدى حجيتهم الدينية، وفي أن الذي أرادوه جهاداً بات ينذر بالصيرورة فتنة)(19).

وليس من شك أن هذه الرؤية المتطرفة تتغذى من طبيعية الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في الاجتماع العربي المعاصر.

هذه الاختيارات التي تركت تأثيراتها العميقة في الفضاء العربي على

المستويات النفسية والاجتماعية والثقافية، مما دفع البعض إلى الانكفاء والعزلة وبناء جزر اجتماعية معزولة عن الفضاء العام. وكانت هذه الجزر وهذه العزلة تتغذى باستمرار من رؤية دينية ضيقة تسوِّغ هذا الخيار، وهذه الممارسة، وتشرع لعملية الرفض بكل صوره للواقع القائم بكل خياراته ووقائعه.

من هنا لا علاقة للدين بالأمر إلا من حيث هو نصوص ووقائع قابلة للتأويل، أما إذا كان ثمة خلل، فالبحث فيه ينبغي أن ينصرف إلى صاحب التأويل، وإلى ظروف هذا التأويل.

والذي يزيد من تعميق هذا الخلل في الفضاء العربي بكل مستوياته، هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها العامة؛ حيث إنها ثقافة ترفض التعددية وحق الاختلاف، وتكتفي من التقدم الإنساني والحداثة بالقشور، فيما تنغمس في إقامة أمر المجتمعات العربية على مقتضى قواعد الاختزال والاستبداد.

والمجتمعات العربية والمسلمة ليست فريدة من نوعها من حيث تركيبتها الاجتماعية والثقافية ومن حيث التنوع والتعدد، ولكن ما يميز هذه المجتمعات عن سواها هو أن هذه التراكيب الاجتماعية المتنوعة حافظت من الداخل على انغلاقيتها وانكفائها، فحدَّت بذلك من إمكانات التفاعل والتعايش.

والثقافة التي تغذي هذه الخيارات التي تمارس المفاصلة، وتشرع

للانكفاء، هي من البيئات الخصبة لتبلور خيار الإقصاء والعنف.

وعليه؛ فإن من الأسباب الأساسية لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي- الإسلامي، هو طبيعة الرؤية الدينية التي تنظر إلى الواقع والراهن برؤية تشاؤمية، سوداوية، وترفض التنوع، وتحارب الانفتاح والتقدم، وترى نفسها هي القابضة وحدها على الحق والحقيقة. إن هذه الرؤية التي لا ترى إلا نفسها قابضة على الحقيقة تختزن إمكانية هائلة لممارسة النبذ والإقصاء والعنف تجاه المختلف والمغاير، سواء كان هذا فرداً أو جماعة.

فالجماعات الدينية التي كفرت الدولة والمجتمع، وحاربت الجميع بحجة أنهم جميعاً خرجوا عن مقتضيات الصراط المستقيم، هي جماعات تحمل رؤية أحادية وضيقة للمجتمع والحياة بكل حقائقها ووقائعها. هذه الرؤية هي التي تقود هذه الجماعات عبر متواليات نفسية وعقدية لممارسة العنف والنبذ تجاه الآخرين.

كما أن الثقافة السياسية والاجتماعية، التي تنبذ حق الاختلاف، وتحارب التنوع، وتؤلِّه القوة بعيداً عن مقتضيات الحق، هي أيضاً بيئة خصبة لإنتاج ظاهرة العنف في المجتمعات العربية.

من هنا، فإننا نصل إلى حقيقة أساسية، وهي: أن الرؤية الدينية

المتعصبة لذاتها وقناعاتها التي تلغي ما عداها، هي رؤية حاضنة بالضرورة لخيار النبذ والعنف.

كما أن الثقافة التي تنتج الإقصاء الاجتماعي، والنبذ الثقافي، والمفاصلة الشعورية بين المختلفين والمغايرين، هي ثقافة مولِّدة لظاهرة العنف.

وعليه، فإن السبب الأول لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي- الإسلامي، هو السبب الديني- الثقافي، حيث يتداخل التعصب الديني الأعمى مع الجمود الثقافي والجفاف الفكري، بمقولات الجهاد، وتوظيف النصوص الدينية لنوازع سياسية وسلطوية وعنفية.

وهذا التداخل والتوظيف يستمد باستمرار ديناميته من حالة ثقافية ونفسية تحارب التنوع والتعدد، ولا تعترف بالآخر وجوداً ورأياً وحقوقاً، ولا ترى إلا طريق القوة وممارسة العسف لنيل أهدافها وتحقيق طموحاتها وتطلعاتها.

2- الأسباب السياسية

عديدة هي المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد السياسي العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، التي لا تؤثر على راهن العرب فحسب، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية.

وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية التي يعانيها المشهد السياسي العربي، تعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف البنيوية. وبدلا من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة.

(ومن الطبيعي تماماً أن ينتهي إقفال الحقل السياسي أمام المجتمع، بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج على التسلط الدولتي المتغوِّل، أي على العنف الرسمي بعنف مضاد، قد يستعيد فيه المجتمع مخزونه الرمزي وتقاليد المقاومة لديه- وقد جربها حديثاً مع الاحتلال- لتحصيل حقوقه. وينبغي أن ندرك تماماً معنى أن يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد، ويفقد الثقة في العملية السياسية برمتها، وفي مدونة النزاعات والمنافسات السلمية، وخصوصاً حينما يكون مرجعه الثقافي عسير الانفتاح على منظومة السياسة الحديثة) (20).

فرؤية متزنة وواعية ورشيدة للكثير من نماذج العنف في الفضاء العربي تجعلنا نعتقد أن هناك أسباباً سياسية مباشرة لبروز هذه الظاهرة.

وهذا بطبيعة الحال لا يسوِّغ ممارسة العنف، ولكننا بحاجة إلى تحديد دقيق لأسباب هذه الظاهرة.

ولا شك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولَّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإنْ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

ولا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها.

وقد عبَّر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة- أو تكاد- عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف- المادي والرمزي- أن يتحول إلى اللغة الوحيدة

التـي يتـرجم بهـا الجميـع مطالبـه ضـد الجميـع. (وعلـم الاجتمـاع السياسـي المعاصـر يفـرّق اليوم بـين الدولـة القمعيـة، ويـرى أن الدولـة التـي تلـتحم فـي خياراتهـا ومشـروعاتها مـع مجتمعهـا وشـعبها هـي الدولـة القويـة، حتـى لـو لـم تمتلـك مـوارد طبيعيـة هائلـة.. فالدولـة القويـة حقـاً هـي التـي تكـون مؤسسـة للإجمـاع الـوطني وأداة تنفيذه، وتنبثـق خياراتهـا وإرادتهـا السياسـية مـن إرادة الشعب وخياراته العليا.

ولا ريـب أن الدولـة القمعيـة- بتـداعياتها ومتوالياتهـا النفسـية والسياسـية والاجتماعيـة- هـي مـن الأسـباب الرئيسـة فـي إخفـاق المجتمعـات العربيـة والإسـلامية فـي مشـروعات نهضـتها وتقـدمها؛ لأنهـا تحولـت إلـى وعـاء كبيـر لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتهـا فـي قضـايا غيـر مهمـة، ومارسـت العسـف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة) (21).

فالإخفـاق السياسـي- سـواء علـى صـعيد مؤسسـة الدولـة أو مؤسسـات المجتمـع- دفـع باتجـاه النـزوع إلـى التعبيـر عـن الأهداف والغايـات والمصـالح بالعنف المادي والرمزي؛ بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في المجال العربي إلى تبني خيارات ومشـروعات فوقيـة - قسرية، وبفعل ذلك لجأت السلطة فـي العديد من منـاطق العـالم العربـي إلـى أدوات العنـف لتسـيير مشـروعاتها وإنجـاح خططهـا الاجتماعيـة والاقتصـادية. وفـي المقابـل فـإن المجتمـع فـي ظـل هـذه الظـروف يعبـر عـن نفسـه وخياراتـه

بامتلاك أدوات العنف واستخدامها.

فيتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي، من جراء هذا التوتر والتباين، إلى وعاء للعديد من النزاعات المجردة من القيم الإنسانية والأخلاقية، واللاهثة صوب مصالح آنية وضيقة.

وفي أحشاء هذا التوتر تترعرع مشاريع العنف والإقصاء، وتتسع دائرة التناقض والتصادم، وتزيد فرص الانتقام وممارسة العسف بحق الآخر.

وهكذا نصل إلى مسألة أساسية؛ وهي: أن أحد الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة العنف، هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنية في العديد من بلدان العالم العربي.

لذلك من الأهمية بمكان أن نرفض الاستئثار والتوحش في السياسة مهما كانت الإيديولوجية التي تسوغ له ذلك، ونقف ضد التنابذ والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءه.

وإن النهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على ضبط نزعات العنف، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع.

3- الأسباب الاقتصادية- الاجتماعية

لو تأملنا في وقائع العنف في المجال العربي لاكتشفنا، ودون عناء وصعوبة، أن إخفاقات التنمية والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة والبطالة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف في المجال العربي.

لذلك نلحظ، بوضوح وفي العديد من الدول، أن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف، وتوفر لها الكادر البشري والحماية، هي مدن الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقاً رمزياً ومادياً على كبريات المدن العربية.

فلا يمكن أن نغفل الأسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف؛ وذلك لأن (آليات العنف تتحرك صعوداً وتصعيداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة! وربّ قائل: إن هذا اللون من ينظر إلى الموضوع: موضوع العنف السياسي، يجنح نحو الأخذ بقراءة اقتصادية، بدليل أن ظاهرة العنف هذه ليست عامة في مجموع البلاد العربية، على الرغم من أنها تعيش جميعها -ومن دون استثناء- الوضع ذاته: حيث عمّ الخراب عمرانها الاقتصادي، وأودى بتوازنها المالي. وعلى هذا الاعتراض نكتفي بالرد التالي: إن البنية التحتية للعنف قائمة في معظم البلاد العربية -على ما فيها من تفاوت درجي- لكن صيرورته ظاهرة مادية يومية رهن بتوافر بنية فوقية هي إيديولوجيا العنف، ونعني بها -على

وجـه التحديـد- الإيـديولوجيا السياسـية التـي تسـوِّغ لجماعـة مـن النـاس أهـدافاً لحراكهم الاجتماعي، وتنتج لهم أطراً لتعبئة الطاقة الاجتماعية، والتعبير عنها. وهو ما ينطبق أمره على أي مشروع سياسي آخر يحتـاج كـي ينتقل مـن القـوة إلى الفعل، بلغة أرسطو، أو من الفكرة إلـى الواقـع، بلغـة مـاركس، إلـى تـوافر درجة مـا مـن التناسب والتوافق بين الشروط الموضوعية والشروط الذاتيـة. وعلى ذلك فإن في جوف كل مجتمع عربي عنفاً أو شكلاً من العنف: أما جارياً أو مـؤجلاً، طالمـا كـان ثمـة، فـي القـاع الاجتمـاعي - الاقتصـادي، مـا يهيـئ لـه المناخ والأسباب) (22).

فالتـدهور الاقتصـادي يقـود إلـى تصـدعات اجتماعيـة خطيـرة، وبـدورها (التصـدعات الاجتماعيـة)، تـوفر كـل مسـتلزمات بـروز ظـاهرة العنـف فـي الفضاء الاجتماعي. فليس مستغرباً أن تتحول حالات التهميش الاقتصـادي إلـى قنبلـة قابلـة للانفجـار. فمـاذا ننتظـر مـن ذلـك الإنسـان الـذي لا يملـك أدنـى ضـرورات حياتـه، ويفتقـد إلـى نظـام الرعايـة والحمايـة الاجتماعيـة، ودولاب الحياة المتسارع يزيد من ضنكه وصعوباته.

فالمجتمعـات المهمشـة التـي تعيش الضـنك فـي كل مراحل حياتهـا، هـي مجتمعات مريضة؛ لأنها ببساطة لا تحيا حياة طبيعية. والمجتمع الذي تعيشـه، سلوكه العام مضطرب، تغشاه الأزمات الفجائية في كل مجـال، تتفجر أحداثـه العامة بشكل هبَّات وانحرافات جماعية، ولا يبقى له وسيلة للتعبير عن معاناته

إلا باستعارة أساليب القمع الممارسة ضده ذاتها. إنه المجتمع المرشح للعنف بكافة أشكاله وأدواته، والمتقبل لكل الأفكار والإيديولوجيات التي تخاطب جمهور المحرومين والمقموعين. فالفقر لا يقود إلى الاستقرار، والبطالة والعطالة لا تؤدي إلى الأمن، بل إنهما الأرضية الاقتصادية الاجتماعية لبروز حالات التمرد والعنف.

إن ظاهرة العنف في المجال العربي هي ظاهرة مركبة، نشأت عن اجتماع جملة من العناصر والأسباب وتضافرها على النحو الذي لا يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى سبب أو عنصر واحد دون سواه. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة إلا ضمن شبكة العوامل والأسباب التي أفضت إلى بروزها وأدت إلى ظهورها.

هل أصبح العنف سمة العصر الحديث؟

العنف كلمة أصبحت تتردد على آذاننا في كل لحظة، سواء عن طريق وسائل الإعلام المختلفة أو ما نصطدم به في واقعنا، وكأنه أصبح سمة هذا العصر الذي كثرت مشاكله، لدرجةٍ أصبح معها الإنسان ضعيفاً أمام مواجهات عديدة لا يستطيع مقاومتها، أو التغلب عليها. وأصبحت ظاهرة العنف اليوم تثيرنا؛ لأن من مظاهرها المكاثفة ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية. فحتى مظاهر "التقدم العلمي والتقني"، التي هي من ثمرات المجهود

الإنساني المستمر لتحقيق أكبر قدر من السعادة الدنيوية، غدت عنصراً تستند إليه مظاهر أشد عنفاً بين بني البشر. هكذا يظهر الإنسان وهو يمارس العنف، في صورة وجود متناقض. فمظاهر التقدم تستخدم في سيرورة حياته، فَتُظْهِرُ الإنسان بمظهر الكائن الذي يسير قُدُماً نحو تحقيق صورة من الكمال التي لم تصل إليها البشرية السابقة أبداً. ولكن مظاهر العنف التي تستند إلى التقدم العلمي والتقني ذاته جعلت الإنسان يظهر -في كثير من الأحيان- بمظهر الكائن الذي يعمل على تدمير ذاته، وعلى المزيد من فقدان نزعته الإنسانية الأخلاقية لصالح الرغبة في امتلاك الهيمنة، أو في سبيل الرغبة في امتلاك أشياء العالم والخضوع لمنطق علاقتنا بها(1).

ويُعرّف العنف عادة بأنه إلحاق الأذى والضرر بكائن أو مجموعة بشرية، بحيث يكون هذا الضرر إما مادياً، وإما جسمياً، وإما نفسياً، وإما معنوياً، بوسائل مختلفة تسبب للمتلقي، أو المتلقين آلاماً وخسائر متفاوتة. فقد يكون هذا الضرر نزعاً لممتلكات مادية، أو تعذيباً جسمياً، أو إهانة نفسية، أو نزعاً للممتلكات المعنوية، أو الرمزية، وغيرها من أشكال الضرر التي تبسط على سلّم عريض من الدرجات، وكل نوع من هذه الأنواع يتضمن درجات لا حصر لها، فالتعذيب الجسمي يمكن أن يبتدئ بالتهديد والمساومة، ماراً بالتجويع والجرح والضرب والكسر والقتل، وكذا الإسكات والإفحام والتكذيب والسبّ واللعن(2).

ظاهرة العنف قديمة في تاريخ الإنسانية الطويل، وإن جوهرها لواحد مهما كانت أشكالها ونوعياتها، ومهما تعددت نتائجها وتكاثرها في المجتمع العصري الحديث. ويرى المرحوم الدكتور صبحي الصالح: أن المقارنة بين(قسوتها) عند البدائيين، و(همجيتها) عند المتحضرين لا تمنعان من الاعتراف بأنها ظاهرة قديمة قِدَمَ الإنسان، ويبدو أنها لن تنسلخ انسلاخاً كاملاً من ذات الإنسان، ولا من مجتمع الإنسانية. ولقد صعد وارتقى إلى أعلى معارج العمران والعرفان. وعلى رغم التفاوت الملحوظ بين ماضي البشر وحاضرهم في مدى اللجوء إلى أعمال العنف يخيل لكثير من الباحثين أن مظاهر هذا أشدّ وأقسى في مجتمعنا المعاصر منها في ماضي البشر السحيق، ولعلّ هذا يرتدّ إلى الإحساس الداخلي العميق بتفضيل الماضي على الحاضر، ورفض الواقع، والخوف من المستقبل، والإصرار على الاعتقاد بأن ما ضمنه العلم من أسباب الرخاء والازدهار لم يمنع الإنسان المعاصر من الدوران المستمر في دوامة القلق، وغربة الروح، وتبلد الأحاسيس(3).

العنف الفردي

يقول الله -تعالى- في سورة البقرة الآية 30: (إذ قال ربك للملائكة إني

جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون).

هذه الآية الكريمة تجسد لنا الطبيعة الإجرامية الكامنة في الإنسان، والتي كانت الملائكة على علم مسبق بها، لهذا الاعتبار كانت الحقيقة الإنسانية محط حيرة شغلت الإنسان نفسه، الذي راح يبحث عن كنهه، وكان ذلك محور دراسات فلسفية وعلمية، وأبحاث فكرية مختلفة، وقد اقتضت الحكمة الربانية في خلقه أن تتميز كل مرحلة في حياتنا من الطفولة، إلى الشيخوخة ببعض المشاق والمشكلات، وتلك سنّة الحياة. غير أنّ مرحلة الطفولة تتميز عن باقي المراحل الأخرى بسمات كثيرة في كل الجوانب الحياتية من حيث البراءة والتفاعل والتأثر السريع بالآخرين، بحكم أن الطفل في هذه المرحلة هو عبارة عن ورقة بيضاء. ولكن في حياتنا الحاضرة برزت ظاهرة خطيرة آخذة في الانتشار بشكل سريع، وجَرَّتْ إليها بذلك اهتمام الباحثين في جميع المجالات؛ لأن في بقائها والإغضاء عن حلها عواقب وخيمة أصبحت تهدد المجتمع في قيمه وأمنه واستمراره، ألا وهي ظاهرة "جنوح الأحداث"، فلا يمضي أسبوع إلا وتنشر وسائل الإعلام عن جرائم بشعة يرتكبها أطفال صغار. وأصبحت هذه الظاهرة تطرح أكثر من سؤال، وتثير القلق والدهشة عن مصير الأجيال

الحالية والمستقبلية، ومن ثم على مصير الأمم وتقدمها. وقد أثار الدكتور "جون بولبي" – باحث بريطاني– مسألة تأثير دمار الحياة الأسرية على حالة الطفل العقلية والنفسية، بقوله: "فبعد أن زادت نسبة الطلاق بمعدلات قياسية، أصبح الأطفال يشعرون باغتراب شديد، فهم يعيشون إما مع الأب، أو مع الأم، وأحيانا يتزوج الأب امرأة أخرى، والأم رجلاً آخر فيضيع الأطفال؛ لأن كلا الزوجين ليس عندهما وقت للعناية بهم، نتيجة لذلك ازدادت انحرافات الأطفال، وبدأ العنف يجتاح المدارس والمعاهد والجامعات"(4).

فطبيعة السلوك المكتسب داخل البيت خلال هذه المرحلة، هي التي تتحكم بشكل كبير في مصير حياة الإنسان، ولا يمكنه التخلص من رواسب هذا النمط في التربية، حتى ولو وصل إلى مستوى عالٍ من التعليم. ويرى الدكتور يوسف القرضاوي أن "من مسببات هذه الظاهرة إهمالنا لمرحلة الطفولة والتربية الراشدة، فهناك أمراض وآفات نفسية تبدأ مع الطفولة، ربما بتأثير من البيئة المحيطة، أو بتأثير سوء النشأة وسوء العناية بالأطفال من جانب الوالدين، بل قد تنحدر هذه الآفات النفسية مع خصائص الوراثة، والمدرسة والتربية الراشدة للأطفال ثم للشباب فيما بعد، وهي التي تهذب هذه الآفات وتحد من تناميها في نفوس شبابنا. فالمعروف أن العبادات التي شرعها

الله للناس، يجب أن تزكّي السرائر، وتقيها من العِلل الباطنة والظاهرة، وتقوّم السلوك الإنساني وتعصمه من الاعوجاج والجور(5). وهنا لابد من الاهتمام بالطفل والعمل على تربيته تربية سليمة وصحيحة، كما يجب القيام بإعداد الشباب الإعداد الذي يبعده عن الهدم والتخريب واللجوء إلى العنف في تحقيق رغباته، وإعداده لخوض معركة النماء والبناء، تأخذ فيها بنصيب كل من الأسرة والمدرسة والمسجد وأجهزة الدولة.

ومن ظوهر العنف الشائعه التي تعتمد عل العامل النفسي:

وهنا اربع عوامل هما:

- شاشات التلفزة والعنف
- العنف الجماعي
- العنف السياسي
- العنف الديني

شاشات التلفزة والعنف:

جاء في تقرير لمجلة "ليفنما دي جودي" الفرنسية – وهي مجلة أسبوعية– أن الأجهزة المرئية في الولايات المتحدة أجهزت على الثقافة، لما

تقدمه من عنف أسهم أكثر وأكثر في زيادة الجريمة داخل المجتمع الأمريكي، حيث يشاهد الأطفال والشباب أكثر من ثمانية آلاف جريمة قتل على الشاشة قبل أن ينتهي الطفل(الصبي) من دراسته الابتدائية، وأعربت المجلة عن مخاوفها من انتقال ظاهرة العنف والمخدرات والتفتت العائلي التي تسود المجتمع الأمريكي إلى فرنسا وأوروبا(6). كما يجتاح العنف المسلح المدارس الأمريكية، فهناك 100 ألف طفل أمريكي يحملون مسدساتهم الحقيقية إلى مدارسهم كل يوم، مما يتسبب في غياب 160 ألف تلميذ يومياً خوفاً من مسدسات زملائهم، ويتلقى 90 معلماً يومياً تهديدات باستخدام العنف ضدهم، ويُقْتَلُ 40 تلميذاً، أو يصابون يومياً من جراء استخدام الأسلحة النارية. هذه الأرقام كشفت عنها جمعية التعليم الوطني في واشنطن، محذرة من أن العنف في الولايات المتحدة لم يعد مقتصراً على المناطق الفقيرة وأماكن تجار المخدرات. وتحذر الجمعية من انتشار الأسلحة المخيف في ظل غياب قانون يحكم بيعها في المتاجر العامة الذي يتم الآن من دون قيود صارمة.

وقد أجمع خبراء في علم النفس والقانون والاجتماع، ومسؤولي المدارس، على أن سوء التربية والتعليم في المدارس هو السبب الأول لجرائم الأطفال، كما اتهموا الشاشة المرئية بأنها السبب المباشر؛ لعرضها 175 مشهدَ عنفٍ وقتلٍ خلال ساعة إرسال واحدة، فأصبحت ممارسة القتل والعنف في مثل سهولة مشاهدته، والأطفال يلعبون دور "البطل" في أفلام ومسلسلات

التلفزيون حيث يَقْتُلُ ويهرب بسرعة، وينجو من العقاب لأنه على حق(7).

إذا كانت أوربا تخاف وتحتاط من أن يتسرب إليها هذا الوباء المتفشي في الولايات المتحدة الأمريكية، حفاظاً على سلامة أبنائها، وإن كانت هي الأخرى لم تنج من انتشار ظواهر العنف داخل مجتمعاتها، فماذا عن بلادنا الإسلامية التي تستورد الكثير من البرامج والأفلام من أمريكا وبلاد الغرب الأخرى، ويتم عرضها على شاشات التلفزة بلا رقابة –باستثناء بعض الدول العربية– ليشاهدها الملايين من شعبنا دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الأساسية بين المجتمعات الإنسانية. ونعود إلى قضية العنف التلفزيوني وأثره على المشاهدين، سواء في ذلك الكبار أو الاطفال.

إن مشاهدة العنف بشكل مستمر في البرامج المتلفزة، يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى الإثارة النفسي والعاطفي عند المشاهدين، مما يؤدي إلى احتمال حصول السلوك العدواني عند الأفراد، لاسيما إذا كان العنف المتلفز مبرراً، ففي هذه الحالة يصبح التأثير كبيراً وخطيراً. ومن المعروف أن قصص العنف والإرهاب يهتم بها الجمهور كثيرا؛ لأنها تثيره وتدعوه إلى متابعة المشاهدة بِشَغَفٍ ونَهَمٍ غَرِيبَيْنِ.

وفي دراسة نشرتها صحيفة "التايمز": "قبل حوالي عشر سنوات قام بها عالمان هما: (أليكس شميد، وجان دي غراف) تناولت موضوع العنف،

خلصت بنتيجة مؤداها أنه إذا كان القصد من قصص الإرهاب والعنف هو التسلية فإن تأثر الجمهور وبخاصة المراهقون يكون كبيراً، وقد يجد الواحد منهم نفسه مدعواً إلى التقليد. ويقول العلماء: إن معالجة الإرهاب والعنف في وسائل الإعلام المختلفة يجب أن يتم وفق المصلحة العامة(8)، لنحمي ناشئتنا من هذا الوباء حتى لا تضيع قيمنا ونصبح في مهب الريح.

العنف الجماعي:

لقد أصبح من الصعب تحديد الممارسات العنفوية، فهو سلوك متجذر في ذاكرة الإنسان. كما كثرت التساؤلات، عبر جملة من الدراسات العلمية، عما إذا كان العنف أو الفعل الإجرامي ملازماً للإنسان، أم أنه مجرد حدث عابر، يأتي نتيجة تراكمات وتفاعلات اجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية واقتصادية. فنجد في مجال علم الاجتماع كثيراً من التصنيفات في صنفين رئيسيين: العنف الصامت(صراع الأبناء مع الآباء، الصراع الطبقي، أشكال السياسة القهرية... إلخ) قوامه التناقض الاجتماعي، والعنف العيني، وهو سلوك إيذائي مادي، قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة "للأنا" أو "النحن"، وكقيمة تستحق الحياة والاحترام. فهو يسعى إلى عدم الاعتراف بالآخر ورفضه وتحويله إلى سيئ، كأن ينصب العنف على جماعة أو جماعات بشرية، كما حدث للهنود الحمر في أمريكا من طرف الحضارة البيضاء، في معارك التصفية، والتعذيب الذي مورس على الإنسان الأسود في الحقول والمزارع بأمريكا اللاتينية، أو كما

حدث للسكان الأصليين السود في جنوب إفريقيا، أو كما يحدث في مناطق عديدة من العالم (حروب عرقية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إبادة جماعية لطوائف بشرية في آسيا وأفريقيا... إلخ).

"ورغم الكوابح الأخلاقية، والمثل والقيم الدينية التي تستهدف كف العدوانية، فإن تاريخ البشرية تاريخ دموي مملوء بالفظائع والمنازعات والحروب، ابتداء من المغول إلى الحرب العالمية الأولى. ولعله ليس هناك شيء مضاد للطبيعة البشرية مثلما هو الحب والمحبة، فكل الجهود التي بذلتها الحضارة باسم الحب لم تفلح في نزع فتيل العدوانية والعنف البشريين(9).

ويرى محمد وقيدي: "أن أكثر مظاهر العنف بروزاً هي الحالات التي يبدو فيها مهدِّداً لحياة عدد كبير من الناس ولأمنهم، وهذا حال الحروب التي زادت عدداً في عصرنا، وتفاقمت أخطارها، وتلونت صور تهديدها للحياة البشرية أو قضائها عليها. وهذه أيضا حالة من الحالات التي أصبح فيها التقدم العلمي والتقني -وهو من أهم خصائص عصرنا- يعكس دوماً ما كان منتظراً منه... إنتشرت الأسلحة المدمرة المختلفة المستويات، وزادت قدرتها على تدمير شروط الحياة بالنسبة لعدد أكبر من الناس. ولم يعد الإنسان، وهو مكتشف هذه الوسائل المدمرة لحياته، قادراً على تدبير اكتشافه لها أو على توجيه أثرها على حياته. لقد أصبحت سيرورة التدمير مستقلة استقلالاً نسبياً عن توجيه الإنسان لها، وتحولت إلى غاية من غايات العالم المعاصر(10).

ويؤكد أن "لدى الإنسان، فرداً أو جماعات، ميلاً أخلاقيا إلى إقصاء العنف في مجال العلاقات الإنسانية، لكننا، مع الاعتراف بما لهذا الميل من دور إيجابي في هذا الاتجاه، لا نراه كافياً وحده. لن يزول بشعور أخلاقي باطني أو بموعظة أو دعوة إلى التوقف عن ممارسته"(11).

العنف السياسي:

لعل من بين البدهيات التي تفرض نفسها بقوة على مسرح الأحداث اليومية هو الطفو المثير للعديد من أعمال العنف السياسي التي انتشرت في مناطق شتى من العالم، وتسببت في خسائر بشرية ومادية فادحة. وأصبح العنف السياسي من أدق الموضوعات وأكثرها إشكالية وإثارة للجدل في عالمنا المعاصر؛ لأنه يمس أهم المؤسسات في المجتمع. ولا توجد تقديرات دقيقة حول إجمالي الخسائر التي تسببها هذه الأحداث. فاستخدام السلاح أو العنف لفرض رأي سياسي ظاهرة موجودة منذ عقود، ولكن طريقة استخدامها هي التي اختلفت إضافة إلى أن الجماعات السياسية التي تستخدمه قد اختلفت هي الأخرى، فاختفى بعضها وظهرت جماعات جديدة وطرق جديدة.

وخلال الثورة الفرنسية "اتفق روبسبيير وسان جيست، وكوتون" بممارسة العنف السياسي على أوسع نطاق فتمكنوا من قطع رأس أربعين ألفاً بالمقصلة، واعتقال وسجن ثلاثمائة ألف شخص آخر، وجميعهم من

الفرنسيين. ولقد زاحم السيناتور الأمريكي "جوزيف ماكارثي" الفرنسيين ونافسهم في التنكيل بالشعب الأمريكي. والعنف السياسي يكون ثورة إذا قلب نظام السلطة القائمة وتربع على عرشها كما حدث في روسيا عام 1917م. وقد يصبح أيضا إرهاباً إذا فشل كما حدث في دول أمريكا اللاتينية(12). ويرى محمد السعدي أن "التفريط في الحقوق القومية وموالاة أعداء الدين، وخيانة الحكام من أشد حوافز العنف. فالأمم لا تتسامح مع العملاء والخونة أبداً، ولا تغفر لهم مطلقا. وقد يختلف الناس في مشروعية الثورة على الحاكم المستبد الظالم، ولكن قلما يختلفون في مشروعيتها ضد الحاكم الخائن... وهناك نوع من العنف السياسي ينشأ بسبب الجهل بأحكام الدين والتطرف العقدي كذلك الذي عند بعض الفرق والأحزاب الدينية"(13).

ويعتقد أحمد الخمليشي(أستاذ جامعي) "أن سبب انزلاق بعض الأفراد إلى العنف بدعوى الدفاع عن العقيدة أو عن الفكر- يرجع من ناحية إلى الواقع غير المستقر للشباب في جميع أنحاء العالم، وقد بدأ بروز ذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا على وجه الخصوص، ويضاف إلى ذلك أن الأفكار التي يقرؤها الشباب أو تُلَقَّنَ له لا يأخذها بالتصور نفسه الذي يتصورها به الكاتب أو الملقِّنُ، وهنا في الواقع تكمن مسؤولية كبيرة، يتحملها كل كاتب وكل مرشد أو منظّر، فيما يكتبه أو يلقنه الفرد الذي يوجد في الخمسين أو الستين من عمره حيث يفهمه الشباب الذي يتلقى منه بصورة

مغايرة، ولعل هذا ما يدعو إلى الحكمة التي تقول: خاطبوا الناس على قدر عقولهم، أي بقدر نضجهم ووعيهم للواقع الذي تتناوله تلك الأفكار(14).

وقد ذهب ضحية أعمال العنف السياسي، منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، العديد من الشخصيات السياسية والعلمية والفكرية في العالم، ولعل من أشهر الاغتيالات التي عرفتها هذه الفترة، نوردها على سبيل التذكير، إبراهام لنكولن 1868م في الولايات المتحد الأمريكية، والزعيم الهندي غاندي سنة 1948م، والأرشدوق فردناند سنة 1914م، وكان مصرعه سبباً في نشوب الحرب العالمية الأولى، والملك عبد الله سنة 1951م، وجون كنيدي سنة 1963م، وشقيقه روبرت بعده، والرئيس المصري أنور السادات سنة 1981م، واللائحة طويلة؛ لأن جرائم العنف السياسي ليست منحصرة في بلد معين أو زمن محدد بقدر ما تشكل حالياً لغة العصر ووليدته المتميزة في جو يشع بالحرية المطلقة وبالمساواة المفرطة، تبرز للوجود لتقف شاهدة على انحطاط قيم واستبدالها بأخرى، تؤمن بالقوة ولا شيء غير القوة، رغم أن الإنسانية "حققت في مسيرتها الشاقة إلى الأمام منجزات اجتماعية وعلمية وسياسية جعلت من التطور التدريجي أداة صالحة للمسيرة الإنسانية، فيما كان هذا الأمر مجرد وهم في الماضي القريب والبعيد على حد سواء. ومن لا يرى هذا التغير النوعي في أدوات التقدم، ونحن في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يكون مستهيناً بالتضحيات التي قدمها الأوائل ومن جاء

بعدهم خلال هذه المسيرة. فهل ذهبت هباء؟ إنـه من غير الممكن أن تكون قد ذهبت هباء أوضاعت أدراج الرياح، بل قد تكون الإنسانية قد دخلت الآن -أو هي تدخل- في عصر تقترب فيه الدنيوية من الدينية في التسامح، حتى يجتمعا على تحريم وتكفير العنف لا غير(15).

العنف الديني:

يتعرض الإسلام إلى هجمات عنيفة من طرف وسائل الإعلام الغربية، متهمة إياه بالتطرف والعنف والإرهاب، خصوصاً بعد انهيار الشيوعية، وبروز طروحات ومقولات النظام العالمي الجديد. ولكن ما خلفيات هذه الكراهية الموجهة ضد الإسلام؟ يرى زين العابدين الركابي أنه "مهما يكن من شأن هذا البهتان، فإن "خميرة" التقبيح والتشويه تكونت من مصادر عديدة من العداوة البعيدة الغور، ومن الدس على الإسلام في مناهج التعليم في الغرب، ومن حركات الاستشراق التي تخصصت في التشنيع على أصول الإسلام ومقاصده، ومن أدبيات الشيوعيين في العالم الإسلامي، في حين اصطدم هؤلاء بجدار الإيمان الصلب، ولم يقدروا على الوصول إلى الحكم، تفرغوا لمهمة تشويه الإسلام وتشكيك الناس فيه(16).

ويعترف العديد من مفكري الغرب بما كان للإسلام من دور فعال في التاريخ، ودور الفكر الإسلامي في بناء الحضارة الإنسانية، وحتى فقهاء

القانون اعترفوا به كمصدر رئيس في التشريع عندهم. وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق "نيكسون" في كتابه "الفرصة السانحة"، إلى أن الإسلام أسهم كثيراً في تقدم العلم والطب والفلسفة، ويؤكد أن الإسلام ليس مجرد دين، بل هو أساس الحضارة الكبرى. ويلح على ضرورة الحذر من الخلط بين تصرف المتطرفين المسلمين والعقيدة الإسلامية(17).

وأمام هذا الطرح المنصف للإسلام، تقف طائفة عريضة من أبناء الغرب متمسكة بطرحها المعاكس والشرس ضد الإسلام، وهدفها في ذلك القضاء عليه. "وبدأ أصحاب هذا الاتجاه المعادي للعروبة والإسلام، يدفعون الرأي العام العالمي إلى الاعتقاد بأن الإرهاب مسلك عربي إسلامي(18).

وهكذا نرى أن الإسلام، أصبح يوصف بأنه دين العنف والإرهاب والتخلف، وهي السمة الغالبة على لغة التخاطب في وسائل الإسلام الغربية بصفة عامة، والإسلام منها بريء. ويرى المفكر المغربي محمد الحبيب الفرقاني أن "الدعوة الإسلامية منذ نشأت، وهي تقوم على التسامح والجدل والإقناع بالحجة والمنطق، وقبل ذلك قامت على القوامة الأخلاقية، وتقديم النموذج السلوكي الإنساني الأمثل: (وجادلهم بالتي هي أحسن)، (لا إكراه في الدين)، وكلمة "السلام" والموادعة كانت ولا تزال هي تحية المسلمين، والشعار الدائم العام لعلاقتهم(السلام عليكم). واللجوء إلى العنف وممارسته في الإسلام، لا يكون إلا تحت الضرورة، دفعاً لظلم أو مباداةً بالعدوان، أو

حمايـة لخطـر يتهـدد العقيـدة والشـريعة مـن أعـداء الإسـلام، أو دفعـاً لهجـوم أو احتلال لأرض المسلمين. ويضيف أن الالتجاء إلى العنف والإكراه وممارسة الإرهاب الفكري والسياسي والثقافي على المواطنين إلى حد القتل وتهشيم العظام، أمر يخالف مخالفة كاملة المنهج الإسلامي والأسلوب النبوي في الدعوة إلى الإسلام وإصلاح شؤون المسلمين، وتقويم المنحرفين، وإرشاد الضالين... وحملة الغرب المسعورة هذه مفهومة في وسائلها وأهدافها لضرب الإسلام وتشويهه وعرقلة مسيرته الدائبة منذ زمان(19).

ويرى عبد الحليم الجندي، أن الإسلام "يعيش في ظروف صعبة بعد الحملة عليه في الغرب، والتي استهدفت بالدرجة الأولى استعداء الغربيين على هذا الدين، عن طريق تجسيده في تصرفات قلة من الشباب المتطرف الذي ارتكب جرائم عنف يرفضها الإسلام... ويؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق بين المؤسسات العاملة في حقل الدعوة الإسلامية في الغرب، والمؤسسات والهيئات الإسلامية في الدول الإسلامية، من أجل وضع استراتيجية جديدة للعمل الإسلامي في الغرب، وتصحيح هذه الصور المشوهة والمغالطات التي يثيرها الحاقدون على الإسلام وشريعته وحضارته(20).

إن ما يقع في بعض الدول الإسلامية من أعمال للعنف الذي بلغ حد الإرهاب، واحتضان أدواته وأسبابه دون رقيب ولا حسيب - لا يمكن أن ينال ولو أدنى دليل من الإسلام، بل هو في عرفه مذموم، منهي عنه تصريحاً

وتلويحاً، منطوقاً ومفهوماً. وإن كان من الطبيعي أن تجد كل مجتمع يحتوي على قدر معين من الأشخاص الذي يسلكون سلوكاً مضادا للمجتمع، وفي الحالات الطبيعية يتوزع أصحاب هذا السلوك بين الخارجين عن القانون، وأصحاب الأفكار الإصلاحية، كما يتوزعون بين خارجين على جهاز القيم، ومتطرفين عن الالتزام به. والإسلام ليس دين عنف ولا عقيدة ضغط وإكراه، ويؤكد هذه المبادئ والقيم التي جاء الإسلام من أجلها، ويعترف بذلك العديد من مفكري الغرب أنفسهم. يقول المستعرب الفرنسي الكبير(جاك بيرك) في استجواب معه: "الإسلام دين لا يعرف العنف أو التطرف؛ لأنه قبل كل شيء دين الوسطية، وتؤكد الآية 143 من سورة البقرة هذه الحقيقة التي جاء بشأنها: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)(21)، وعلى أية حال فالتطرف صفة ليست خاصة بالإسلام وحده من دون الأديان الأخرى، وإنما هو ظاهرة قد نجدها عند المتدينين بديانات أخرى، كما نجدها عند الاشتراكيين أو الراديكاليين. أي أنه صفة خاصة بالإنسان في أي مكان أو زمان... فمن خلال متابعتي الدقيقة لكل ما يكتب أو يقال عن الإسلام والمسلمين في الصحف ووسائل الإعلام الغربية، تبين لي أن هذه الصورة المشوهة للعربي أو المسلم، هي أحد رواسب الماضي، أفرزتها الظروف الحالية لإثارة مخاوف الغرب من الإسلام(22).

كيفية معالجة ظواهر العنف والقضاء عليها

الوقاية والعلاج:

لابد وأن نعترف بأن مواجهة ظاهرة العنف هي واجبنا جميعا بلا استثناء لأن الظاهرة تحرق الجميع بلا تفرقة, وتعطى صورة سيئة عنا في الداخل والخارج, لذلك يجب أن نكف عن اتهام بعضنا البعض وإسقاط المشكلة على الآخرين أو إلقاء التبعة عليهم وانتظار الحل منهم، ومن المهم أن نعترف بأننا أصبحنا في نظر العالم بيئة مصدرة للعنف والإرهاب, وأننا بالتالي نحتاج كمجتمع للتأهيل النفسي والاجتماعي والسياسي والديني, وأن العالم الآن يفكر(بحسن نية أو بسوء نية) كيف يتم هذا التأهيل, فكأننا أصبحنا نمثل أحد عشوائيات العالم التي تحتاج للعلاج والتأهيل بعد أن كنا أرض الحضارة ومهبط الديانات.

مبادئ عامة في الوقاية والعلاج:

1) توجيه العناية نحو الفئات الهشة(الأكثر قابلية لاستثارة العنف) للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات.

2) دراسة حالات العنف دراسة علمية مستفيضة لاستكشاف الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية التي تحتاج إلى علاج.

3) الحوار الصحي الإيجابي لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من فرص اللجوء إلى العنف.

4) التدريب على المهارات الاجتماعية، حيث وجد أن الأشخاص ذوي الميول نحو العنف لديهم مشكلات كثيرة في التواصل والتفاعل الاجتماعي مما يضعهم في كثير من الأحيان في مواجهات حادة وخطرة مع من يتعاملون معهم، وهذا يستثير العنف لديهم، لذلك فإن برنامجاً للتدريب على المهارات الاجتماعية كمهارة التواصل ومهارة تحمل الإحباط وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى خفض الميول العدوانية لدى هؤلاء الأشخاص.

5) العقاب، أحياناً يؤدي العقاب المناسب(خاصة إذا كان قريباً من الفعل العنيف زمنيا) إلى تقليل حدة وتكرار السلوكيات العنيفة من خلال الارتباط الشرطي بين العنف والعقاب، ولكن إذا كانت هناك فترة زمنية طويلة بين الفعل العنيف وبين توقيع العقوبة، أو كان العقاب غير متناسب مع الفعل العنيف فإن العقاب ربما يؤدي إلى نتيجة عكسية فيزيد من احتمالات زيادة العنف، وهذا ملاحظ في الحالات

التي تتعرض للإيذاء الجسدي والنفسي العنيف حيث يصبحون أكثر ميلاً نحو العنف، بل ويزداد عنفهم خطورة.

6) الاستجابات المغايرة، وهذه الطريقة تقوم على مواجهة السلوك العنيف بسلوك مغاير تماما يؤدي إلى إيقاف العنف والتقليل من معاودته، وكمثال على ذلك إذا وجد الشخص ذوي الميول العنيفة أن الشخص المقابل يعامله بحب وتعاطف وشفقة فإن ذلك يقلل من اندفاعاته العنيفة، وهذا مصداق للآية "ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم" ومثال آخر؛ أن تقابل الميول العنيفة بالدعابة من الطرف الآخر، وقد وجد فعلا بالتجربة أن الدعابة والطرافة في المواقف الحادة تقلل من احتمالات العنف، ووجد أيضاً أن إيقاظ الإحساس بالذنب أو الانغماس في نشاط ذهني معرفي، أو التعرض لبعض المثيرات المحببة للشخص، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نزعات العنف.

7) العلاج الدوائي، وهذا العلاج يصبح ذو أهمية خاصة في الحالات المرضية كالاضطرابات العضوية أو النفسية وحتى في غير هذه الحالات وجد أن لبعض الأدوية مثل الليثوم والريسبيريدون وأدوية الصرع أثراً على نزعات العنف.

مسئولية السلطة السياسية:

- البدأ فورا ودون تراخ أو انتظار في عملية الإصلاح السياسي الحقيقي الذي يؤدى وبسرعة وبلا خوف أو تردد إلى نظام ديموقراطي تعددي يستوعب كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي دون نبذ أو وصم أو استبعاد أو إلغاء أيا كانت أسبابه أو مبرراته.

- الكف عن اغتصاب السلطة التنفيذية أو التشريعية بالتزوير أو بغيره من المحاولات المكشوفة للجميع, والتي يمكن أن تعصف بكل شيء في لحظة انفجار لا يعلم مداها أحد.

- إلغاء قانون الطوارئ الزى أدى إلى تنامي أحداث العنف بدلا من أن يحد منها, وخلق حالة من الاحتقان الأمني والسياسي لا مبرر لها.

مسئولية السلطة الأمنية:

- الالتزام الكامل بالقوانين العادية وبحقوق الإنسان في التعامل مع المواطن.

- الابتعاد عن الصراعات السياسية والطائفية والتعامل مع المصريين جميعا بشكل متعادل وحيادي.

- استعادة ثقة المواطن في أجهزة الأمن وتشجيعه على أن يكون عونا لتلك الأجهزة في السيطرة على المجموعات الإرهابية والخارجين على القانون.

- محاسبة كل من ينتهك حقوق الإنسان من المنتمين إلى جهاز الشرطة.

مسئولية وزارة التربية والتعليم:

- استعادة الدور التربوي للوزارة حتى لا يتم هذا الدور في الأماكن المغلقة وفى التنظيمات السرية, أو لا يتم أصل.
- تطوير التعليم بالشكل الذي يؤدى إلى انتهاء أزمة الدروس الخصوصية فعلا لا قولا.

مسئولية الإعلام:

- إشاعة قيم التسامح والصدق والعدل والرحمة وغيرها من الأخلاقيات.
- الكف عن الاستفزاز الإعلامي والاستهلاكي والأخلاقي في مجتمع فقير ومتدين.
- الكف عن الكذب والتضليل والخداع ونفاق الحكام لأن كل ذلك من شأنه فقد الثقة لدى الناس في التغيير الحقيقي والتعبير الحقيقي بما يفتح احتمالات وخيارات التغيير العنيف.
- إعطاء الفرص المتكافئة لكافة الأطياف السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية للتعبير عن نفسها بحرية دون حجر أو وصاية أو إلغاء أو استبعاد.

مسئولية المؤسسات الدينية:

- محاربة الفكر الديني الإستقطابي والكف عن اللعب على الوتر الطائفي.
- إشاعة قيم المحبة والقبول للآخر المختلف.
- عدم الاكتفاء بالقبلات والأحضان التليفزيونية بل الدخول في عمق المشكلات وحلها بأمانة وموضوعية.
- ممارسة الأنشطة التربوية والدينية والثقافية في جو مفتوح وبعيد عن السرية.
- الكف عن الشحن الطائفي بكل الوسائل خاصة لدى الشباب.

مسئولية الأسرة:

- رعاية الأبناء واحتوائهم.
- إشاعة جو الحوار والتفاهم داخل الأسرة.
- تعليم الأبناء قيم الاختلاف ومهارات حل الصراع.

مقدمة:

لقد أعطى الاتحاد العالمي للصحة النفسية خلال السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا لضحايا العنف من الناحية الوقائية والعلاجية.ففي أكتوبر 1987

تناول مؤتمر القاهرة الدولي هذا الموضوع حيث خصصت له جلسة خاصة.

وفي أبريل 1988 عقد مؤتمر في القاهرة بالتعاون مع معهد ضحايا العنف بالولايات المتحدة عالج نفس الموضوع وحلل الأسباب المسئولة عن العنف بالولايات المتحدة وعالج نفس الموضوع وحلل الأسباب المسئولة عن العنف وقد وزعت المطبوعات الخاصة بهذا الموضوع في جميع أنحاء العالم.

وفي يناير 1989 أثناء المؤتمر الدولي في رحلة نيلية من الأقصر وأسوان أثناء الاحتفال بالعيد الأربعين للاتحاد العالمي للصحة النفسية تمت مناقشة هذا الموضوع مرة أخرى.

وفي 199. بعد أزمة الخليج أجريت عدة اتصالات مع معهد ضحايا الخليج لمواجهة وعلاج الحالات الحرجة لضحايا حرب الخليج.

وفي عقد عام 1991، 1994 مؤتمران في القاهرة رأسهما فضيلة المفتي ناقشا هذا الموضوع من جميع نواحيه. وتوجت هذه الأنشطة في السنوات الأخيرة بإنشاء جمعية محلية خاصة للتخطيط وللأعداد للأنشطة المستقبلية في هذا المجال الهام.

دور الاسلام في مواجهة العنف:

كلمة الاسلام مشتقة من كلمة " السلام " ويشكل السلام أحد الأركان الهامة في العقيدة الإسلامية. وقد ذكرت كلمة "السلام" في القرآن أكثر من

14. مرة. ويؤكد الاسلام على نبذ العنف والقتل ويقول القرآن " من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا(السورة 5 الآيه 32) وقد بين النبي محمد صلوات الله عليه السلوك الصحيح للمسلم فقال " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" وقد أشار القرآن لهذا الموضوع في مراحل الوقاية الثلاث.

الحل النبوي لمشكلة العنف والإرهاب

غرس خلق المراقبة

ووسط ما يعانيه العالم - قديمًا وحديثًا من مشكلة العنف والإرهاب - يأتي الحلُّ النبويُّ، الذي تمثَّل في تطبيقه للمنهج الإسلامي تطبيقًا يتَّسم بالحكمة والحزم والرحمة، فبدأ رسول الله ﷺ حلَّه لهذه المشكلة بغرس خُلُق المراقبة في نفوس أصحابه؛ فبهذا الخُلُق يحرص الإنسان على أداء حقوق الله وحقوق العباد، فلا يمارِسُ عنفًا أو إرهابًا؛ لأن الله مطَّلع عليه، ورقيب على سرائره، فعن معاذ ﷺ أنه قال: قلتُ: يا رسول الله، أوصني. قال: **"اعْبُدِ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ"**[3].

نشر القيم الرفيعة في المجتمع

ثم ينتقل الحلُّ النبويُّ للمشكلة نقلة أخرى، وذلك بنظرة رسول الله ﷺ

للمجتمع الذي يجب أن يعيش فيه الإنسان، فهناك مجموعة من القيم الرفيعة يجب أن تنشر ويتحلَّى بها المجتمع؛ أوَّلها: إشاعة رُوح الرفق والعدل بين أبنائه، دون تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العِرْق؛ فيقول رسول الله ﷺ: **"إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لاَ يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لاَ يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ"[4]**. وكانت سيرة رسول الله ﷺ القدوة والمَثَل في ذلك؛ حتى ولو كان الأمر متعلِّقًا به هو شخصيًّا، وأمثلة ذلك في السيرة كثيرة جدًّا؛ فعن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: دخل رهطٌ من اليهود على رسول الله ﷺ، فقالوا: السَّام[5] عليكم. فقالت عائشة: فَفَهِمْتُهَا، فقلت: وعليكم السَّام واللَّعنة. فقال رسول الله ﷺ: **"مَهْلاً يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ"**. - وفي رواية: **"وَإِيَّاكِ وَالْعُنْفَ وَالْفُحْشَ"**- فقلتُ: يا رسول الله، أَوَلَمْ تَسْمَعْ ما قالوا؟! قال رسول الله ﷺ: **"قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ"[6]**.

وثانيها قيمة الرحمة مع المخطئين، وهي من أعظم القيم التي يجب أن ينشأ المجتمع المسلم في ظلِّها؛ لأنها تخلُقُ نوعًا من التعامل الرحيم البعيد كل البُعد عن العنف والإرهاب، ولننظر إلى سيرة رسول الله ﷺ لندرك عظمة هذه القيمة عنده ﷺ، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: بينما نحن في المسجد مع رسول الله ﷺ إذ جاء أعرابيٌّ[7] فقام يَبُولُ في المسجد، فقال له أصحاب رسول الله ﷺ: مَهْ مَهْ[8]. قال: قال رسول الله ﷺ: **"لاَ تُزْرِمُوهُ[9]، دَعُوهُ"**. فتركوه حتَّى بال، ثمَّ إنَّ رسول الله ﷺ دعاه، فقال له: **"إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لاَ تَصْلُحُ**

لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلاَ الْقَذَرِ؛ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلاَةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ". ثم أمر رجلاً من القوم فجاء بدلوٍ من ماءٍ فَشَنَّهُ**[10]** عليه**[11]**. فهو هنا رسول الله ﷺ يحلُّ الموقف برفق تامٍّ منع فيه الصحابة من العنف مع المخطئ، وعَلَّمه درسًا هادئًا رقيقًا دون تخويف ولا ترهيب.

أمَّا ثالثها فهي قيمة الوسطيَّة والاعتدال، وعدم الغلوِّ في الدين؛ لقول رسول الله ﷺ: **"إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلاَّ غَلَبَهُ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ[12]"[13]**. فالغلوُّ في الدين باب يقود إلى العنف والسعي إلى إلزام المخالفِ رأيه بالقوَّة.

ثم تأتي قيمة المسالمة بين أبناء المجتمع، هذه القيمة التي ربط فيها النبي ﷺ بين أفضليَّة الإنسان عند ربِّه وفي مجتمعه، وبَيَّن مدى مسالمته لأبناء هذا المجتمع، فعن جابر رضي الله عنه أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أي المسلمين أفضل؟ فقال: **"مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"[14]**.

النهي عن العنف مع النساء

ولكن رسول الله ﷺ لا يكتفي بهذه القيم المجتمعيَّة الراقية والرفيعة فقط لحلِّ مشكلة العنف والإرهاب؛ بل يؤكِّد على مجموعة من الأوامر والنواهي تسدُّ باب العنف في المجتمع، وتُشِيع رُوح المودَّة والرحمة، فها هو ذا رسول الله ﷺ ينهى أُمَّته عن العنف مع النساء، فعن إياس بن عبد الله بن أبي ذُبَابٍ،

أنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **"لاَ تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللهِ"**. فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: قد ذَئِرْنَ[15] عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ. فَرَخَّصَ في ضربهنَّ، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساءٌ كثيرٌ يشكون أزواجهنَّ، فقال النَّبيُّ ﷺ: **"لَقَدْ طَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، لَيْسَ أُولَئِكَ بِخِيَارِكُمْ"**[16].

النهي عن العنف مع الخدم

ونهى رسول الله ﷺ كذلك عن العنف مع الخدم؛ فقال لأبي مسعود الأنصاري ﷺ عندما ضرب غلامًا له: **"اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، للَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"**. قال: فَالْتَفَتُّ، فإذا هو رسول الله ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله، هو حُرٌّ لوجه الله. فَقَالَ: **"أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلَفَحَتْكَ النَّارُ، أَوْ لَمَسَّتْكَ النَّارُ"**[17].

تحريم قتل النفس وسفك الدم

كما نجد رسول الله ﷺ يُحَرِّم قَتْل النفس وسَفْكَ الدم المعصوم؛ بل وجعل ذلك من كبائر الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ** ﴾ **[الإسراء: 33]**، ثم يؤكِّد على عِظَم هذه الجريمة تنفيرًا للنفوس من ارتكابها بقوله ﷺ: **"لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لأَكَبَّهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ"**[18]. فاشتراك أهل السماء والأرض في قتل رجل واحد جريمة عظيمة عند ربِّ العالمين، تستحقُّ دخولهم النار جميعًا.

ويُحَرِّم كذلك ترويع الآمنين؛ بسدِّ كل المنافذ والأبواب والذرائع التي قد

تكون وسيلة للترويع؛ فقال رسول الله ﷺ : **"مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ تَلْعَنُهُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لأَبِيهِ وَأُمِّهِ"[19]**. ففي ذلك تأكيد على حُرْمَة المسلم، وَنَهْيٌ شديد عن ترويعه وتخويفه، والتعرُّض له بما قد يؤذيه، وهذا التحريم يشمل المسلم وغير المسلم، وسيرة رسول الله ﷺ خير شاهد على ذلك، فها هو ذا زيد بن سُعْنَة اليهودي يأتي إلى النبي ﷺ ؛ ليطلب دَيْنًا له عند رسول الله ﷺ، فيأخذ زيدٌ بمجامع قميصه ﷺ، وينظر إليه بوجه غليظ، ويقول لرسول الله ﷺ: ألا تقضيني - يا محمد - حقِّي؟! فوالله إنكم - يا بني عبد المطلب - قوم مُطْلٌ[20]، ولقد كان لي بمخالطتكم علم. فيقول زيد بن سُعْنَة: نظرتُ إلى عمر بن الخطاب وعيناه تدوران في وجهه كالفلك المستدير، ثم رماني ببصره، وقال: أي عَدُوَّ الله، أتقول لرسول الله ﷺ ما أسمع، وتفعل به ما أرى؟! فوالذي بعثه بالحقِّ، لولا ما أُحاذر فَوْتَهُ[21]؛ لضربتُ بسيفي هذا عنقكَ. ورسول الله ﷺ ينظر إلى عمر في سكون وتُؤَدة، ثم قال: **"إِنَّا كُنَّا أَحْوَجَ إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنْكَ يَا عُمَرُ، أَنْ تَأْمُرَنِي بِحُسْنِ الأَدَاءِ، وَتَأْمُرَهُ بِحُسْنِ التِّبَاعَةِ[22]؛ اذْهَبْ بِهِ - يَا عُمَرُ - فَاقْضِهِ حَقَّهُ، وَزِدْهُ عِشْرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ مَكَانَ مَا رُعْتَهُ"[23]**.

النهي عن الترويع

كما نجد رسول الله ﷺ ينهى عن الترويع وإن كان من باب الفكاهة، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنهم كانوا يسيرون مع النبي ﷺ فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبل معه فأخذه ففزع، فقال النبي ﷺ: **"لا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ**

يُرَوِّعَ مُسْلِمًا"[24].

(فنسطيع أن نقول أن الدين الأسلامي قد وضع أسس للوقاية من العنف المجتمعي)

الوقاية الأولية من العنف:

يبدأ أسلوب الاسلام في الوقاية من العنف قبل الميلاد حيث يوصي الزوج باختيار شريكة حياته من مجتمع جيد مسالم فيقول الحديث الشريف " تخيروا لنطفكم فأن العرق دساس" " كما يوصي الرسول بتجنب زواج الأقارب فيقول الحديث الشريف " اغتربوا لا تضووا".

ويوصي الرسول صلوات الله عليه ـ الشباب الا يتزوج فتاة لجمالها فقط إذا كانت قد نشأت في بيئة سيئة لان مثل هذه الفتاة تشبه زهرة نمت في بيئة فاسدة فيقول " إياكم وخضراء الدمن وهي المراة الجميلة في منبت السوء" وهذه الوصايا لتجنب الجينات المريضة ".

ويعطي الاسلام للأيام الأولى في الحياة أهمية خاصة ففيها تشكل شخصية الفرد ولهذا السبب يؤكد الاسلام على أهمية هذه الأيام ويحرص على نضج الأخلاقيات والسلوك الحميد وتنشيط الارادة.

ويؤكد السيد الرسول صلوات الله عليه على التأكيد لتعليم الأبناء مبادئ الصلاة قبل السابعة. وهذا يتطلب النظافة والوضوء وقراءة القرآن وتقليد

سلوك الوالدين أثناء الصلاة والاستماع إليهم وهم يقرآون القرآن والاجابه عما يوجه إليهم من أسئلة أثناء هذه الفترة الحرجة من العمر.

وتؤدي هذه الخطوات الى النضج السريع الصحي الخالي من العدوان والعنف والذي يتسم بالسلام والحب والطاعة وهذه الوقاية الأولية مسئولية عدة أطراف فالوالدين والأسرة يأتيان أولا يليها المدرسة والنادي والجيران والأصدقاء والزملاء ووسائل الأعلام والقادة أو الزعماء في كل منطقة. كما أنها لها أهمية كبرى في أماكن العبادة كالمساجد والكنائس.

ان هذه الهيئات إذا تعاونت مع بعضها في عملية التنشئة فأنها تعطينا جيلا ناجحا خاليا من العنف.

الوقاية الثانية:

قد ينشأ العنف من كثير من الأسباب المرضية سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو عضوية أو اقتصادية أو غير ذلك. والتشخيص المبكر هام جدا لمعالجة هذه الأمراض المختلفة والتعامل معها. ولا بد للمجتمع ان يكون مستعدا لاقامة مراكز العلاج اللازم لمواجهة هذه الحالات واعطاء العلاج المبكر والمتابعة. ولا بد للطبيب النفسي والأخصائي النفسي والأخصائي الاجتماعي والمرشد الديني ان يعملوا كفريق واحد في هذه المراكز. وأنني

أدعو المراكز الدينية ان توفر التدريب اللازم في مجال الصحة النفسية للمرشدين الدينين لاعدادهم لتحمل هذه المسئولية الهامة.

ويؤكد القرآن هذا الاتجاه حيث يقول" ولتكن منكم أمه يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " السورة 3 الآيه (104).

واذا نجح المجتمع في تحقيق هذه الأهداف فأن مشكلة العنف سوف تقل.. ان العنف يولد العنف. ولا بد للجهات المعنية ان تعالج هذه الظاهرة في جميع المجالات. فلا بد من تحليل العنف ومعرفة دوافعه ومعالجتها حسب طبيعتها. ويقول القرآن "ولا تستوي الحسنة ولا السيئة أدفع بالتي هي احسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم".

الوقاية الثالثة:

قد تستمر حالات العنف بسبب خطا العلاج أو غير ذلك من الأمراض وهذه الحالات تحتاج التأهيل والعلاج في مراكز خاصة تستعمل احدث الأجهزة والأساليب التي من بينها الأسلوب الديني. ولا بد للمجتمع ان يسهل إنشاء هذه المراكز وتبني سياستها الوقائية على الأسلوب الاجتماعي الديني.

ولا بد ان تبتعد هذه المراكز عن المفاهيم القديمة على اعتبار أنها مراكز للعقوبة ويؤكد القرآن على هذه المبادئ فيقول" ولا تؤتوا السفهاء

أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا " والكثير من الحالات تستجيب للوقاية الثالثة ويعودون الى المجتمع الذي يجب عليه ان يسهل حياتهم ويقبلهم كمواطنين عاديين وهذا يتطلب القيام بدور المتابعة لتجنب النكسة.

دور العدالة في الوقاية من العنف:

لقد وضع الاسلام حدودا معينة لا يجب تجاوزها كما ان هناك أنواعا خاصا من العقوبة تطبق على من يتجاوز هذه الحدود وذلك لتحقيق التوازن في المجتمع وللحيلولة دون احتمال الآخذ بالثار. ولكن على الرغم من كل هذه الاحتياطات فأن الاسلام يشجع الناس على التسامح والعفو. وهذا الاتجاه يساعد على تقوية صلابة شخصية الفرد المسلم واستقرارها ويقول القرآن في هذا المعنى " فمن عفا واصلح فاجره على الله ".

ويقول أيضا " وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم ".

ولا تنطبق هذه القواعد على الأفراد فقط ولكنها تنطبق على المجتمعات والحكومات أيضا ويقول القرآن في هذا المعنى: " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فأن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب

المقسطين".

هذه هي المبادئ الإسلامية العالمية بخصوص مشكلة العنف وهي المبادئ التي وضعت موضع التطبيق في عمليات العنف في الخليج والتي ثبتت فاعليتها وقد يتبادر الى ذهن أحدكم ان يسأل " ولماذا نركز على الدين ؟ وللرد على هذا نقول انه إذا كان هناك قانون له علاقة بالدين فلا شك انه يكتسب قوة إضافية اكثر مما لو لم يكن كذلك. وهذا يدعو العلوم المتعلقة بعلم النفس ان توسع قاعدتها وتركز اكثر واكثر في ثقافات الشعوب وعاداتها لكي تستخرج منها العناصر التي لها علاقة بديانتها للعمل على تقويتها وبذلك تدخل بسرعة في أنماط السلوك.

ان الاسلام عندما يوفر قاعدة عريضة لمقاومة العنف فأنه يكون بذلك قد حفظ حقوق الأفراد واكد على التزاماتهم ويكون بذلك قد ساعد على أيجاد مجتمعا متوازنا.

وقد أعلن الاسلام عن حقوق الأطفال والوالدين والمرأة وحقوق الفقراء وحقوق المرضى النفسيين وكبار السن.

ان كل هذه الحقوق إذا اتبعت وأخذت ما تستحقه من عناية واهتمام سوف تضمن مجتمعا يستمتع بالصحة ويخلو من الظلم والعنف والكراهية.

هذه هي العناصر الهامة التي يجب اتباعها للوصول الى مجتمع بناء ومتوازن وارجو ان نتمكن من العمل بهذه المبادئ لكي نعطي الأسوة

والنموذج الذي يجب اتباعه في هذا العالم السريع التغيير.

أطوار التاريخ الانتقالية، ومآلات الثورات العربية

القسم الأول

هل هناك قوانين عامة تحكم مراحل الانتقال في التاريخ ولحظاتها؟

أثبت لنا التاريخ أن النُظم القمعية تحتفظ بالسلطة لأجل طويل عن طريق الترويج لأسلوب الحوكمة القائم على فكرة "أسلوب واحد يناسب الجميع". فبالنسبة إلى هذه النُظم يُعد الاعتراف بالتنوع سلوكاً سياسياً ضاراً ومحفوفاً بالمخاطر ومن شأنه أن يضع المشروعية التي تدعيها موضع المساءلة، وكذلك فإن الثورات في العالم العربي قد أثبتت أن الديكتاتورية قد عمدت إلى التعبير عن التنوع في شكل الخوف من الفوضى وعدم الاستقرار في أثناء لحظاتها الأخيرة في السلطة.

وعلى النقيض من ذلك فإن الشعوب في مرحلة الانتقال إلى الديمُقراطية تهتم برسم أنظمة اجتماعية سياسية ذات ملامح متجانسة وشاملة يمكنها تحقيق التوقعات السياسية والاجتماعية والتنموية بشكل جماعي، وبغض النظر عن المعتقدات الثورية للشعوب المشبعة بالشمول والتفاهم، فإن تحقيق هذا الشمول طالما مثل مهمة شاقة لم تنجح سوى فيما ندر.

ويمثل الاستقطاب السياسي وعدم التسامح المذهبي وتحقيق العدالة الانتقالية وعدم الوضوح الثقافي، بعض أمثلة الفخاخ التي يمكن أن تقع

فيها المجتمعات في أعقاب الثورات، وجميع هذه الفخاخ تنشأ نتيجة لغياب الفهم الحقيقي لقيمة التنوع.

إلى أي مدى يمكن للشعوب في مرحلة الانتقال إلى الديمُقراطية الاعتماد على الانتخابات كآلية لضمان التنوع والشمول؟ كيف يمكن للشعوب التي تمر بحالة وجدانية من عدم الاستقرار الثوري المشاركة في حوار بناء؟ ما هي الدروس المستفادة من المراحل الانتقالية السابقة والتي يمكن استخدامها عند التعامل مع التنوع والعدالة الانتقالية؟ كيف يمكن ضمان قدرة الإعلام على نقل الحوارات البناءة حول مطالب الفئات المجتمعية المختلفة؟ كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون محفزاً على الحوار المجتمعي في زمن الاستقطاب السياسي؟

عرفت مصر مراحل انتقالية مختلفة عبر تاريخها الحديث والمعاصر منذ بداية القرن التاسع عشر- إذا ما اعتمدنا واتفقنا علي أن الحملة الفرنسية علي مصر هي بداية هذا التاريخ- كما يذهب إلي ذلك الكثيرون من المؤرخين والباحثين في تاريخ مصر الحديثة.

وقد غاب عن الأذهان تأمل حصاد هذه الخبرة الانتقالية التاريخية التي عرفتها مصر في غمرة المشكلات والقضايا التي رافقت الانتقال بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام2011 والمستمرة حتي الآن رغم

التبـاين والتفـاوت بـين مراحـل الانتقـال التـي عرفتهـا مصـر فـي الظـروف المحلية والإقليمية والتاريخية والدولية وبـين مرحلـة الانتقـال التـي أعقبـت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام2011.

دخلت مصر أولي مراحل الانتقال عقب جلاء الفرنسيين عن مصر وفشـل حملـة بونـابرت إثـر المقاومـة الشـعبية وثـورات المصـريين فيمـا عرف بثورة القاهرة الأولي والثانية ودور علماء الأزهر ونقابة الأشراف وغيرهم من القوي التي مثلت محور المقاومة ضد الحملة الفرنسية وكـان حصاد ذلك تنصيب محمد علي واليا علي مصر بإرادة شعبية وقـاد محمـد علي مرحلة انتقال مصر إلي الدولة الحديثة ببسط سيطرة الدولـة وتصـفية جيـوب المماليـك وإرسـال البعثـات إلـي فرنسـا وتشـكيل جـيش حـديث وصناعة ترتبط باحتياجات هذا الجيش.

ويذهب كثير من الباحثين في تاريخ هذه الفترة إلـي أن تمكـن محمـد علي من إنجاز مرحلة انتقال مصر المملوكية إلي مشارف الدولـة الحديثـة لـم يسـتند فحسـب علـي مـا خلفتـه حملـة الفرنسـيين مـن آثـار فـي الـوعي والإدراك لمصادر التخلف ومصادر التقدم والحداثة بل ارتكز أيضـاً إلـي حصاد الجدل الفكري والفقهي الذي سبق هذا التاريخ وأن هذه الفترة التـي سبقت وصـول الفرنسـيين ومحمـد علـي كانـت قـد شـهدت مـا يشـبه بروفـة أولية لمحاولـة محمـد علـي فـي تحـديث الدولـة المصـرية ألا وهـي محاولـة

علي بك الكبير الذي كان قد سبق محمد علي في إرسال البعثات إلي إيطاليا بهدف استعارة واقتباس الأساليب الحديثة في مختلف مناحي الحياة، لقد أدار محمد علي هذه المرحلة بذكائه الفطري وحس رجل الدولة المتمرس وتعامل مع مختلف جوانب هذه العملية التاريخية الوطنية والمحلية والإقليمية والدولية بأساليب مختلفة أمنت هنا الانتقال, إلي حين كانت اليابان التي لم تكن قد بدأت نهضتها بعد ترقب ما تقوم به مصر ومحمد علي ولم تخف انبهارها وإعجابها بإدارة مصر لعلاقاتها مع القوي الدولية الغربية إلي حد أنها بعثت بوفد منها للتعرف علي أبعاد وديناميكية الرؤية التي تعاملت بها مصر مع القوي الغربية في هذا الوقت المبكر للاسترشاد بها في محاولتها التي أعقبت ذلك للنهضة.

وفي هذا الإطار فإن ثورة 23 يوليو1952 كانت محطة بارزة في قدرة مصر وقيادتها علي إدارة الانتقال من النظام الملكي إلي النظام الجمهوري, من مجتمع النصف في المائة الذين يمتلكون النصيب الأكبر من الموارد إلي مجتمع ينحاز إلي الفقراء والبسطاء والعمال والفلاحين وهم الجمهرة الغالبة من مواطني مصر, وقد أفضي هذا الانتقال إلي دخول مصر عصر الصناعات الحديثة والمشاريع العملاقة والجلاء وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي وتشكيل جبهة عالمية لعدم الانحياز ورفض الانتماء لأي من القطبين الكبيرين آنذاك ودعم حركات التحرير

الوطنية في مختلف أرجاء المعمورة.

وأهم ما ميز هذه المرحلة في الانتقال من النظام الملكي إلي النظام الجمهوري الثوري, أن هذه المرحلة قد أفصحت عن مضمونها الاجتماعي والطبقي وانحيازها الواضح للشعب منذ اللحظات الأولي لانطلاقها, فما بين قيام الثورة وبين إقرار قانون الإصلاح الزراعي الأول لا يتجاوز عدة أسابيع, وقد عني ذلك أن الثورة تنحاز لمطالب الحركة الوطنية والشعب وأنها تمتلك رؤية لتصحيح الأوضاع الموروثة عن النظام السابق وهو ما دفع جماهير الشعب للالتفاف حول قيادتها المتمثلة في الزعيم الراحل جمال عبدالناصر.

عرفت مصر في ظل قيادة عبدالناصر وطوال الفترة من عام1952 وحتي ما قبل عام1967 كيف ترسخ أسس عهد جديد علي الصعيد الوطني والعربي والدولي وأدارت علاقاتها الدولية في مرحلة الاستقطاب الثنائي في النظام الدولي بكفاءة كبيرة وحددت منذ وقت مبكر الدوائر الرئيسية لحركة مصر علي مختلف الأصعدة وحققت في ذلك إنجازات كبيرة وأطر وهياكل لا تزال تنبض بالحياة رغم تغير الظروف والمعطيات المحلية والدولية.

برحيل الزعيم جمال عبدالناصر وتولي السادات مقاليد الحكم بدأت مرحلة انتقالية جديدة قوامها الانفتاح الاقتصادي وبلورة مصادر جديدة

للشرعية تمثلت في حرب أكتوبر وتعددية مقيدة بدأت بالمنابر ثم انتهت إلي الأحزاب وعقد السلام مع إسرائيل.

ورغم مساوئ هذه المرحلة الانتقالية وما ترتب عليها من نتائج خاصة فيما يتعلق بانكفاء مصر وعزلتها عن العالم العربي وتقلص دورها الإقليمي والعربي وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها أديرت وفق رؤية واستراتيجية نتفق أو نختلف حول مضمونها ولكنها في كل الأحوال تميزت بالوضوح وأفصحت عن مضمونها وعنوانها منذ الخطوات الأولي لبدئها.

تمكنت المعارضة الوطنية الناصرية واليسارية والشعبية من الحيلولة دون الانقلاب الكامل علي منجزات العهد الناصري وظل التعليم المجاني وتمثيل العمال والفلاحين في المجالس النيابية حقوقا لا يمكن تجاوزها كما بقي القطاع العام وسيطرة الدولة علي وسائل الإنتاج معضلة كبيرة تستعصي تصفيتها بضربة واحدة أو في مدي زمني قصير، وبصرف النظر عن مآل هذه التجارب الانتقالية المصرية التي انتهت أولاها بمعاهدة لندن1840 وثانيتهما بعدوان إسرائيل عام1967 وثالثتهما باغتيال الراحل أنور السادات في عام1980, إلا أن القاسم المشترك بينها جميعا هو امتلاك مصر مقومات الانتقال والتغيير عندما تتوافر لإدارتها الإرادة السياسية والمشروع السياسي الواضح وأنها

جميعا لم تنفصل عما سبقها بشكل تعسفي, حيث أكمل محمد علي مشروع علي بك الكبير واستعان في مشروعه بنخبة ذلك العصر, كما أن نظام ثورة يوليو استعانوا برجال الإدارة والسياسة الذين انتمي بعضهم للنظام السابق علي باشا ماهر واتخذوا من مطالب الحركة الوطنية السابقة علي1952 مرجعية لمشروعهم ولم يستبعد السادات بعض التيارات الفاعلة في الحياة السياسية المصرية رغم عدم اتفاقه معها.

أما المرحلة الانتقالية الحالية فرغم انها أعقبت ثورة شعبية ديمقراطية فإنها لم تستثمر إدارتها سواء في ظل المجلس العسكري أو في ظل حكم الرئيس مرسي الزخم الذي ولدته الثورة والحالة الثورية في مصر بل حرص كلاهما علي إطفاء هذا الزخم وتقليصه إلي الحدود الدنيا التي تتوافق مع رؤيته للثورة وحدودها.

وهكذا تم فك الارتباط بين مطالب الثورة وبين إدارة المرحلة الانتقالية وأصبحت مطالب الثورة في طريق والإدارة في طريق آخر لا يلتقيان, فمطالب الثورة لا تزال في الميادين والشوارع وتتسع المساحة بين هذه المطالب وبين الإدارة وتم تهميش الثوار والكفاءات والاستعانة بذوي الثقة في الدوائر الضيقة لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان، وفضلا عن كل ذلك- بل وبالإضافة إلي كل ذلك- فإن الإدارة الحالية لم تستطع أن توجه إعلانا أو عنوانا يكشف عن صدق نيتها وعزمها علي

تحقيق مطالب الشعب ذلك أن الشعب المصري يدرك جيدا أنه لا يمكن حل المشكلات المتراكمة بضربة واحدة سحرية بل يريد أن يطمئن إلي أن من يتولي إدارة هذه المرحلة يمتلك النية والعزم علي السير في طريق تحقيق هذه المطالب.

أما لو تحدثنا عن المرحلة الانتقالية في النظام الليبي:

واجهت قوى المعارضة الليبية مهمة شاقة وعسيرة حيث استلمت السلطة من أجل بناء الدولة الديمقراطية الحديثة من الفراغ حيث أن ليبيا عاشت فى ظل حكم القذافى مرحلة انعدام الدولة وأجهزتها لأن شعار القذافى هو أنا الدولة والدولة أنا، ويوجد خمس قوى حقيقية تشكل المشهد السياسى الليبى وهم (قوى ملكية منحدرة من الملك إدريس السنوسى، قوى قومية عربية المتشكلة منذ السبعينات من القرن الماضى، قوى إسلامية وهى منقسمة إلى تيارين: قوى الإخوان المسلمين وقوى الحركات الجهادية، وقوى التحالف الديمقراطى والقوى الأخيرة وهم الشباب).

ويتوقف بناء الدولة الليبية الجديدة على النضج السياسى الذى يجب أن تمتع به قوى المعارضة الليبية وعلى قبول القوى المعارضة من الذين

صنعوا الثورة فى الداخل وعلى قدرة هذه القوى على بناء مشروع سياسى وطنى وديمقراطى.

أفضت ثورات ثلاث إلى فترات انتقالية متقاربة لكنها ليست ذات طبيعة واحدة، الأمر الذي لا يلغي من وجود قواسم مشتركة، فالثورات الثلاث التي اسقطت نظما معادية للحرية وكرامة الانسان ألا وهي ثورة تونس ومصر وليبيا تمر كلها بفترة انتقالية، والعالم يراقب مدى نجاحها الذي لا يكون بإسقاط هذه الأنظمة المستبدة أو رؤوسها، وإنما يكون بتحقيق أهدافها ألا وهي اقامة نظام سياسي مدني ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة.

إذن فإن مقياس نجاح الثوارات إنما يكون بما تفضي اليه من نتائج تكرس بموجبها قيم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية وهي النتائج المتواخاة من نهاية المرحلة الانتقالية.

أولاً: المرحلة الانتقالية في ليبيا:

من المهم بداية أن نشير إلى أن المرحلة الانتقالية في ليبيا يحكمها الإعلان الدستوري الصادر في 2011/8/3، ومن المهم الإشارة إلى أن ليبيا عرفت من تاريخ استقلالها في 1951/12/24 ثلاث وثائق دستورية

هي: الدستور الصادر في 1951، والإعلان الدستوري الصادر في 1969، والإعلان الدستوري الحالي الصادر في 2011.

وورد في ديباجة الإعلان الدستوري 2011 على انه ''أساساً للحكم في المرحلة الانتقالية". الأمر الذي يفضي إلى القول بأن النظام القانوني والسياسي الذي يحكم الفترة الانتقالية هو هذا الإعلان الدستوري، لذا فإن هذا الأمر يطرح سؤالين:

الأول، هل يرقى هذا الإعلان الدستوري لمستوى تطلعات هذه الثورة وأهمية المرحلة الانتقالية؟

الثاني، هل الآلية الواردة فيه وأخص بالذكر المادة 30 منه ستصل بنا إلى بر الأمان ألا وهو الوصول إلى النظام الديمقراطي المدني المبني على تداول السلطة؟

إلا أنه وقبل الخوض في الإجابة فإنه من المتعين بيان المقصود بالمرحلة الانتقالية ومدتها:

تعرف الدول التي تخوض نزاعات مسلحة عادة ما يعرف بالمراحل الانتقالية، وإن كانت المراحل الانتقالية لا تقتصر على مابعد النزاعات المسلحة بل قد تكون بعد مضي فترات عرفت بإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الانتقال من أنظمة ديكتاتورية إلى الديمقراطية،

لذا فإنه يمكن تشبيهها بعنق الزجاجة التي إن عبرتها الدول فإنها تدخل إلى فضاء رحب ألا وهو فضاء الديمقراطية لتطوي المحنة التي مرت بها، لذا فإنه من المهم أن تكون الفترة الانتقالية محددة المدة كما وانه من المهم أن تنتهي.

ومهام الفترة الانتقالية تتلخص في أربعة :

1. استتباب الأمن والحفاظ والسيطرة عليه، إذ في غياب الأمن أطالة لأمد الفترة الانتقالية، كما أن فيه إضرار للبدء في عملية البناء الديمقراطي.
2. ادارة دواليب الدولة ومؤسساتها وحماية ممتلكاتها ووثائقها، وهو ما يعني عدم تكبيل الدولة بأية التزامات أو المساس بهيكلها أو اصدار تشريعات غير لازمة للمرحلة الانتقالية.
3. المصالحة الوطنية، وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأمت وتحققت فيها العدالة وفتحت كل ملفات الانتهاكات وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف والعقاب.
4. والأهم من كل ذلك وضع لبنات البناء الديمقراطي والتي لن تبدأ إلا بتحقيق المهام المبينة أعلاه فلا يتصور البدء في عملية البناء الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية في ظل انتشار السلاح أو عدم استتباب الامن أو في غيبة عمل مؤسسات الدولة أو في حالة

انقسام المجتمع على نفسه وعدم تحقق المصالحة الوطنية.

وبالعودة إلى الإعلان الدستوري فإن المرحلة الانتقالية في ليبيا تنقسم إلى فترتين:

الأولى: حتى تاريخ إعلان التحرير ألا وهو 2011/10/23.

الثانية: من تاريخ إعلان التحرير وحتى صدور الدستور وانتخاب السلطة التشريعية (البرلمان).

ونحن بصدد كتابة هذا المقال قد قضينا الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية وبدأنا في خوض غمار الفترة الثانية وهي الأكثر حساسية وأهمية، إذ أنه من المتوقع استنادا للمادة 30 من الإعلان الدستوري أن تجرى في هذه الفترة اول انتخابات ألا وهي إنتخابات المؤتمر الوطني العام، الذي سيعد الدستور ويضع قانون الانتخاب للسلطة التشريعية ويشرف "على إعداد كافة متطلبات إجراء العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي شفاف".

1.1 **العيوب الدستورية بالإعلان الدستوري الليبي الصادر في** 2011/8/3:

أ. دون الخوض في الظروف الصعبة التي واكبت ثورة 17 فبراير بما فيها الظروف السياسية، فإنه من المتعين اليوم، وقد تحقق التحرير لكامل التراب الليبي، أن نقف وقفة جادة أمام هذه الوثيقة الدستورية وندلي بالرأي

حولها ذلك أننا دخلنا معترك البناء ما بعد التحرير.

والعيب الأول الذي لحق بهذه الوثيقة الهامة هي مسألة النشر، هذه الوثيقة هي وثيقة دستورية وهي دستور المرحلة الانتقالية ولا يقلل من قيمتها أنها مرتبطة بالفترة الانتقالية أو انها مؤقتة، فكم من دستور مؤقت انقلب إلى دائم، وكم من إعلان دستوري تم تمطيطه وتعديله وتشويهه حتى شوه وجه البلاد بأكملها ولنا في تاريخنا الكثير من العبر.

لذا فإن وثيقة بهذه الأهمية تنظم أساس الحكم في هذه المرحلة كان عليها أن تلقى العناية والأهمية من حيث النشر، وهو مبدأ لازم وضروري إذ لا يتحقق مبدأ العلم بالقانون إلا بالنشر وفقا لما هو متعارف عليه، في وثيقة رسمية ينظمها القانون، ولما كان الإعلان الدستوري هو قانون أساسي وأسمى فكان لزاما اتباع القواعد المتعارف عليها في النشر ونشره في وثيقة رسمية.

بل أن المادة الأخيرة من الإعلان الدستوري جاءت كما يلي: ''ينشر... بوسائل الإعلام المختلفة، ويعمل به من تاريخ نشره''. أي نشر هذا وفي أي وسيلة ياترى؟ أخذا في الإعتبار مدى أهمية هذا الإعلان الدستورى ومدى الأهمية التي تولى لتاريخ السريان لكل القوانين فما بالك الوثيقة الدستورية التي تشتمل على الحقوق والحريات وضماناتها والسلطات الثلاث وعلاقاتها ببعضها البعض ونظام الحكم ومبادئ عامة

هي ركيزة الدولة وعمادها.

ب. العيوب الأخرى المتعلقة بالجانب الفني المهني للإعلان ذاته ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المجالس المحلية: ورد في المادة 18 إشارة عابرة للمجالس المحلية ولم تتطرق نصوص الإعلان فيما بعد لهذه الهيئة المهمة من الهيئات الدستورية التي نص عليها الإعلان، ولم تذكر اختصاصاتها ولا آلية عملها ولم تنظم بأي نص على الإطلاق. والقارئ للإعلان الدستوري وتحديدا المادة 18، يتضح له جليا أن النص على المجالس المحلية إنما لغرض وحيد ألا وهو تفسير عضوية المجلس الوطني الانتقالي لا غير. ولما كانت المجالس المحلية قد وردت عرضا في الإعلان الدستوري ولغرض واحد ألا وهو ارتباطها الحيوي بالمجلس الوطني الانتقالي فقد كان من المنطقي أن تختفي وتحل هذه المجالس باختفاء المجلس الوطني الانتقالي وحله، أما وأن يحل المجلس الوطني الانتقالي في أول اجتماع للمؤتمر الوطني العام بعد انتخابه دون أن تحل المجالس المحلية المرتبطة به فإنه عيب في الإعلان الدستوري من وجهة نظرنا وهو عيب قد يعرقل بناء أية مؤسسات محلية أخرى ضمن البلديات أو المحافظات أو ما شابه طالما أن المجالس المحلية

منصوص عليها في الإعلان الدستوري الذي هو أسمى من أية قوانين.

2- اختصاصات المجلس الوطني الانتقالي المؤقت: تضمن الإعلان الدستوري في مواد متفرقة اختصاصات المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وهي اختصاصات واسعة ورد أغلبها في نص المادة 17 منه، كما أن نص المادة 30 نصت على اختصاصات اضافية تتعلق بالفترة الثانية من المرحلة الانتقالية تتمثل في إصدار قانون خاص بإنتخاب المؤتمر الوطني العام/تعيين المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات/الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام، كما وأن له سلطة تعديل الإعلان الدستوري وفقا لنص المادة (36) بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الانتقالي، وفي المقابل فإن الهيئة المنتخبة الجديدة ألا وهي المؤتمر الوطني العام جاءت ذات اختصاصات محدودة ولم ينص الإعلان الدستوري على نقل اختصاصات المجلس الوطني الانتقالي وهو هيئة غير منتخبة الواردة في الدستور إلى المؤتمر الوطني العام. فلو ثارت الحاجة مستقبلا وامام المؤتمر الوطني العام لتعديل الإعلان الدستوري بهدف "إعداد كافة متطلبات إجراء العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي شفاف" فإنه لن يكون بوسعه المساس بالإعلان الدستوري. والسؤال الأهم هو كيف يكون لمجلس غير منتخب صلاحيات أوسع بكثير من مجلس منتخب؟

كما وأن من المفارقة الإشارة إلى أن نص المادة 30 أشار إلى أن مدة المائة وثمانون يوماً للانتخابات الثانية للسلطة التشريعية إنما تبدأ من " تاريخ صدور القوانين المنظمة للانتخابات العامة". والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف سيكون بإمكان المؤتمر الوطني العام أن يصدر "القوانين" المنظمة للانتخابات، ويشرف "على إعداد كافة متطلبات إجراء العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي شفاف"، بينما يده مغلولة إلى عنقه ولم تحال له اختصاصات المجلس الوطني الانتقالي صراحة؟.

1. 3. **الترشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام:**

ثار هذا التساؤل كثيرا خاصة في الأيام الأولى لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي او المكتب التنفيذي، وجاءت ردود متفرقة تقضي بأن اعضاء المجلس الوطني الانتقالي لن يترشحوا لأنتخابات المؤتمر الوطني العام، أي الانتخابات التي ستجرى خلال الثمانية أشهر التي نحن بصددها والتي بدأ عدها التنازلي من 23. 10. 2011. لكنه وعند صدور الإعلان الدستوري المؤرخ في 3. 8. 2011 فإنه من الملفت أنه خلى من النص على هذا الحرمان، على العكس من قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية التونسي[6] الذي نص صراحة على حرمان رئيس الدولة المؤقت ورئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة على خوض غمار الانتخابات التي جرت منذ أيام لأنتخاب

المؤتمر الوطني التأسيسي الذي سيعد الدستور التونسي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف يمكن ان يترك الإعلان الدستوري الباب واسعا لأعضاء المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة المتعاقبة للترشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام بينما للمجلس الانتقالي المؤقت السلطة في إصدار قانون الانتخابات العام، وتعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والدعوة للانتخابات؟ علما بأن الحكومة المؤقتة هي من يضع مشاريع القوانين واللوائح استنادا لنص المادة 26 من الإعلان. وعليه فإنه اعتمادا على مبدأ عدم تعارض المصالح، والمساواة والحيدة فإنه لا يجوز لا لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي ولا لأعضاء المكتب التنفيذي الترشح للأنتخابات المقبلة المتعلقة بإنتخاب المؤتمر الوطني العام. وأن هذا الألتزام يجب أن لا يكون أخلاقيا بل أن يكون نصا دستوريا ضمن الإعلان الدستوري مما يتوجب تعديله.

2. 4. **تعيين المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات:**

من المتعين القول بأن لكل من الفترة الانتقالية في تونس أو مصر هيئة أو أكثر للإنتخابات، تعرف في تونس بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي استحدثت بقانون خاص بها ينظمها ويضع الشروط اللازمة لعضويتها. أما مصر فلها هيئتان للانتخابات الأولى تسمى اللجنة العليا للانتخابات ينظمها قانون صادر في عام 1956 تضع معايير تتعلق

بتشكيل عضويتها من القضاة حسب الصفة[7]، والثانية تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" نص على تشكيلها في الإعلان الدستوري المصري الصادر عن القوات المسلحة المصرية في 2011/3/30 والمختصة بإنتخاب رئيس الجمهورية، ويتضمن هذا الإعلان النص على عضوية هذه اللجنة من خلال وضع صفات من يتولاها من القضاة.

أما في الحالة الليبية فالوضع مختلف، إذ لا يوجد قانون على تنظيم هذه الهيئة المهمة التي ستشرف مرتين على الانتخابات بطاقمين مختلفين الأول يعينه المجلس الوطني الانتقالي والثاني يعينه المؤتمر الوطني العام دون وضع أية معايير بالخصوص سواء معايير موضوعية تتصل بالشروط الواجب توافرها في العضو وتلك المتوجب عدم توافرها، أو معايير شكلية تتعلق بصفة أعضاء الهيئة كأن يكونوا من بين أعضاء الهيئات القضائية على سبيل المثال. أما وقد خلت المعايير من اختيار اعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات فإننا ندعوا لإصدار قانون بالخصوص يضع المعايير والشروط ويضع حدا للمزاجية والعلاقات، كما وأنه ينظم هذه الهيئة المهمة.

1. سبق وأن بينا أنه من المهم وضع جدول زمني واضح للمرحلة الانتقالية، ولما كان سبق وأن بينا أن المرحلة الانتقالية في ليبيا تنقسم إلى فترتين وان

الثانية تبدأ من تاريخ إعلان التحرير، فإن المجلس الوطني الانتقالي حسن فعل حين وضع معايير للتحرير كان آخرها اعتبار تحرير مدينة سرت هو المعيار لإعلان التحرير. وكما نعلم فإن تاريخ البداية هو الفيصل للنهاية. وهكذا فإن وضع هذا المعيار سمح بالبدء في العد التنازلي للانتخابات الأولى ألا وهي انتخابات المؤتمر الوطني العام. إلا أن موعد الانتخابات الثانية ألا وهي انتخابات السلطة التشريعية غير واضحة حيث نصت المادة 30 على ان تكون مائة وثمانون يوما تبدأ من تاريخ صدور القوانين المنظمة للانتخابات العامة. الأمر الذي يحتاج إلى تفاصيل لهذه "القوانين المنظمة للإنتخابات العامة" وذلك بذكر ماهيتها وكذلك وضع جدول زمني لصدورها. إذ أن في عدم تحديدها من حيث المضمون أو في عدم وضع جدول زمني ما يجعل من هذه المدة غير محددة وهي مسألة تحتاج إلى تحديد. كما وأن المسألة تثير السؤال التالي وهو هل من اختصاص المؤتمر الوطني العام صاحب الاختصاصات المحدودة بالأساس أن يضع مثل هذه المعايير؟

ثانيا: مخالفات الإعلان الدستوري:

مما لا شك فيه أنه لكي نصل إلى بر الأمان من خلال المرحلة الانتقالية فإنه يتعين أولا أحترام النصوص الدستورية والتقيد بها

بصـرامة، كمـا وأنــه لكــي يتحقـق ذلـك فإنــه يتعـين أن يكـون الإعــلان الدستوري ذاتـه منطقيـا وقابل للتحقيق علـى أرض الواقـع. فـإن فـي عدم امكانية استجابته للواقع ما يدفع إلى تفادي نصوصه والخروج عنها وهو لأمر خطير يتعين عدم اتخاذه.

إن ما يحدث على ارض الواقع وفي غياب الشفافية والنشر للقوانين والقـرارات الصــادرة عـن المجلـس الـوطني الانتقـالي وعـدم نشـر خطـط ومشــاريع الحكومــة المؤقتــة ولا قراراتهــا، مــا يجعـل مـن الصـعب تتبـع أمرهما.

إلا أنـه ومـن خـلال المعلومـات المتاحـة تبـين لنـا أن أوجـه الإخـلال مايلي:

1. مخالفـة نـص المـادة 30 بعـدم اسـتكمال اعضــاء المجلـس الـوطني الانتقـالي الـذي كـان يجـب أن يسـتكمل قبـل إعـلان التحريـر، ممـا ترتـب عليـه عـدم معرفة العدد النهائي ولا هوية الأعضـاء.
2. مخالفـة نـص المـادة 21 التــي تقضــي بــأن ”لايجـوز الجمـع بـين عضـوية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وتـولي الوظـائف العامـة التنفيذيـة“. وهـو أمر لم يتم الألتزام به إذ أن أعضـاء للمجلس اختيرو فـي مواقـع تنفيذيـة دون ذكر أنـهم تخلوا عن عضوية المجلس أو أنـه تـم استبدالهم. واهم مثـال علـى

ذلك تولي اعضاء من المجلس الانتقالي عضوية اللجنة الأمنية العليا المستحدثة بموجب القرار رقم 20 بشأن أمن العاصمة الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والذي جاء فيه: " اللجنة الأمنية العليا......هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إدارة أمن العاصمة وحماية منشآتها والقبض على المتهمين ورعاية أمن المواطنين بالتعاون مع الداخلية". أو تعيين آخرين في مواقع تنفيذية.

المرحلة الأنتقالية في تونس:

مثلت تونس مهد ثورات الربيع العربي، والنموذج الذي احتذت به عدد من الأقطار العربية بعد نجاح "ثورة الياسمين" في إنهاء نظام زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لفترة طويلة، استشرى فيها الفساد، وقُيضت الحريات، وتدهور الوضع الاقتصادي، وهو ما كان السبب الرئيسي في قيام الثورة التونسية. ولكن على الرغم من مرور ما يقرب من العامين من قيام تلك الثورة، ومرور أكثر من عام على انتخاب "المجلس التأسيسي" الذي عُهد إليه بإدارة المرحلة الانتقالية لمدة عام، فإن الشاهد أن تونس لا تزال تعاني الكثير من المشكلات، مع انتقادات كثيرة توجه إلى المجلس في إدارته لتلك المرحلة المهمة في تونس، وذلك على الصعد: السياسية، والاقتصادية، والأمنية المختلفة.

1. **على الصعيد السياسي:**

منذ قيام الثورة وإلى الآن، شهدت تونس تغييرات سياسية واسعة، لعل أبرزها انتخابات "المجلس التأسيسى" التى فاز فيها حزب "النهضة" الإسلامى بنحو 40% من أصوات الناخبين، ثم توافق القوى السياسية على اختيار "اليساري" المنصف المرزوقى رئيساً مؤقتاً للبلاد، والأمين العام لحزب "النهضة"، حمادى الجبالى، رئيساً للوزراء، فيما تولى اليسارى مصطفى بن جعفر رئاسة "المجلس التأسيسى"، فى مسعى لتحقيق أكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية فى بلد عُد نموذجاً فى تحقيق ثورة أحدثت نقلة سياسية كبيرة بأقل قدر ممكن من الخسائر.

ولكن منذ انتخاب "المجلس التأسيسي"، تعرضت البلاد لعدد من المشكلات السياسية التي ارتبطت في المقام الأول بطول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في 23 أكتوبر 2012، أي بمرور عام على انتخاب المجلس الذي لم ينجح إلى الآن في وضع مسودة الدستور، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستُجرى مبدئياً في يونيو المقبل، أي بتأخير ثمانية أشهر كاملة عن التاريخ الذي كان يُفترض فيه إجراء الانتخابات، وقد تطول تلك المدة، في حال عدم اتفاق الأطراف السياسية في تونس على النصوص الرئيسية في مشروع الدستور الجديد، سواء لجهة نظام الحكم، أو وضع الشريعة

في الدستور.

ويمثل موضوع استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمه بعد الثالث والعشرين من أكتوبر المادة الأولى للتجاذب السياسي في تونس، فقد تمت الدعوة لانتخاب "المجلس التأسيسي" عن طريق قرار جمهوري من طرف رئاسة الجمهورية السابقة، وورد فيه -من بين ما ورد- تحديد مدة عمل المجلس بعام واحد. وتعتمد أحزاب المعارضة على ذلك لتؤكد أن الشرعية الانتخابية للمجلس قد انتهت، ولا سيما أن مختلف الأحزاب الممثلة في المجلس، بما فيها حركة "النهضة"، كانت قد اتفقت قبل انتخابات 2011 على ألا تتجاوز مدة عمل المجلس عاما، باستثناء حزب الرئيس "المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي لم يوقع الاتفاق.

ومدعومة بضعف أداء الحكومة، خلال المرحلة الانتقالية، تشدد المعارضة على أهمية تجاوز الشرعية الانتخابية للمجلس التأسيسي إلى الشرعية التوافقية التي تفرضها طبيعة المرحلة الانتقالية، مطالبة بإجراء تعديل وزاري، حيث تلقى دعوتها مساندة من حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، شريك حركة "النهضة" في الائتلاف الثلاثي الحاكم، حيث دعا أخيراً الرئيس المؤقت منصف المرزوقي في الأول من ديسمبر 2012 إلى تشكيل حكومة "كفاءات مصغرة" لا تقوم على أساس المحاصصة أو الولاءات الحزبية لتعني بالتنمية.

وتصر المعارضة على تحييد وزارات السيادة، خاصة وزارات الداخلية، والعدل، والخارجية (كلهم وزراء من قيادات حركة النهضة)، قبل أشهر من إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تونس، في حين تعارض حركة "النهضة" إجراء أي تعديل على الوزارات، وتنادي فقط بسد الشغورات الحاصلة على مستوى وزارتي المالية والإصلاح الإداري، بعد استقالة وزير المالية حسين الديماسي، والإصلاح الإداري محمد عبو، وتوافق كذلك على إمكانية تحوير بعض الوزراء الآخرين ممن لم تعرف مصالحهم الإدارية تحقيق أهداف التنمية والتشغيل.

إذ تخشى حركة "النهضة" من سيطرة المعارضة على مفاصل الدولة، وتمكنها من وزارات السيادة، بما يساعد على تحكمها في قيادة المرحلة التي تسبق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة.

2. **على الصعيد الاقتصادي:**

على الرغم من أن ثورة تونس لم تكن تماماً ثورة جوعى وفقراء، إذ التحقت بها طبقات عدة من المجتمع كانت تشكو من سلبيات حكم النظام السابق الذي حكم البلاد بقبضة من حديد، فإن الاستياء من الوضع المعيشي هو ما أشعل الثورة، وهي المعضلة ذاتها التي تواجهها الحكومة التونسية الآن، على الرغم من إعلانها أنها حققت بعد عام من الحكم نسبة

نمو بلغت 3.5%، ولكنها في واقع الأمر قد ورثت أوضاعاً متدهورة من آثار سياسات النظام السابق.

وقد أقر البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام 2012، وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي، موضحاً أن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى حدود 9.773 مليار دينار (6.224 مليار دولار) في السادس والعشرين من أكتوبر 2012، أي ما يغطي 94 يوماً من الواردات، مقابل 113 يوماً في نهاية عام 2011، وذلك في سابقة لم تعرفها البلاد من قبل.

وتواجه الحكومة التي تقودها حركة "النهضة" انتقادات شديدة لجهة تقديم حلول عملية لمشاغل التونسيين، وارتفاع نسبة الفقر، خاصة في الجهات المحرومة وفي الأحياء الشعبية. وتقدر وزارة الشئون الاجتماعية في الحكومة التونسية عدد العاطلين بـ700 ألف عاطل، 69% منهم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، في حين تقدر الإحصاءات غير الرسمية عدد العاطلين في تونس بنحو 850 ألفاً مقارنة بـ600 ألف قبل عام، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الفقر في تونس إلى 24.7٪، وفقاً للمقاييس العالمية، والتي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يومياً، وترتفع هذه النسبة في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد، والتي تشهد احتجاجات

متواصلة، مطالبة بتحسين ظروف المعيشة، وتوفير فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية المفقودة في تلك المناطق.

ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد التونسى بفعل حالة عدم الاستقرار التي تحياها البلاد، ولذلك تبذل الحكومة جهوداً مضنية لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات، وسط تدهور الأوضاع الأمنية التى تسببت فى انكماش الاقتصاد 1.8%.

وكذلك، فلا تزال الأموال التى استولى عليها الرئيس التونسى المخلوع وأفراد أسرته وأعوانه بعيدة المنال بالنسبة للحكومة والشعب التونسي، على الرغم من إعلان الاتحاد الأوروبي في 26 نوفمبر 2012 أنه سيعيد إلى السلطات المصرية والتونسية الأرصدة المهربة من قبل نظامي الرئيسين السابقين، المصري حسني مبارك، والتونسي زين العابدين بن علي، والتي جمدها مع اندلاع ثورات الربيع العربي.

يأتى ذلك مع انتقادات توجه إلى الحكومة بالاكتفاء بترميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها نظام الرئيس بن علي، وأنها لم تنتهج سياسة تشاركية تتيح الفرصة لكل القوى السياسية والاجتماعية

لتقديم مقارباتها وتصوراتها للخروج بتونس من أزمة خانقة أججت الاحتقان الاجتماعي، وكرست التفاوت الطبقي، وأسهمت في تهميش قطاعات واسعة من المجتمع، حيث تصاعدت موجة الاعتصامات والإضرابات التى أصبحت أمراً شائعاً فى أغلب مناطق البلاد، منذ سقوط النظام السابق، على خلفية مطالب تنموية واجتماعية.

وفي ضوء الوضع الاقتصادي المشار إليه، فقد توترت العلاقة بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" - أكبر منظمة نقابية عمالية بتونس- وحركة "النهضة"، على خلفية مساندة الاتحاد للكثير من الإضرابات في البلاد، والتي أثرت فى الوضع الاقتصادي للدولة في تلك المرحلة الحرجة. وقد اتهم مسئولون حكوميون اتحاد الشغل بتسييس العمل النقابي، والتحريض على الإضرابات والاعتصامات، التي أدت إلى غلق عشرات الشركات الأجنبية، فيما اتهم الأمين العام للاتحاد الحكومة بسوء التدبير، عازياً تفاقم الاعتصامات إلى مبالغة الأحزاب الفائزة في الانتخابات بوعود الناخبين بتحقيق مطالبهم، دون إيجاد حلول.

3. **على الصعيد الأمني:**

في ضوء توتر العلاقة بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" وحركة "النهضة" ، فقد شلّ إضراب عام محافظة "سليانة" غربي تونس منذ27

نوفمبر (2012)، وعلى مدى خمسة أيام بدعوة من الفرع الجهوي للاتحاد، وقد تخلل الإضراب مواجهات عنيفة بين قوات الأمن ومئات المتظاهرين المطالبين بالتنمية والوظائف، وطرد المحافظ المحسوب على حركة "النهضة"، وكذلك بالإفراج عن 14 شاباً اعتقلوا خلال أعمال عنف شهدتها "سليانة" في 26 أبريل 2011.

وقد أفادت مصادر طبية أن نحو 300 شخص أصيبوا خلال المواجهات التي استخدمت فيها قوات الأمن الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، و"الرش" (البارود) لتفريق المتظاهرين، مما ألحق أضراراً بأعين 22 متظاهراً، مما زاد من حدة التوتر في المحافظة، ولتضطر السلطات التونسية أخيراً إلى تكليف نائب "سليانة" بتسيير شئون المحافظة، في انتظار اتخاذ القرار المناسب بخصوص المحافظ الذي يطالب أهالي المنطقة بإقالته، ضمن اتفاق توصلت إليه الحكومة التونسية و"قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل" بهدف "تهدئة الأمور".

ولكن لم تكن تلك المواجهات هي الأولى التي تشهدها تونس، خلال فترة ما بعد الثورة، حيث كانت مدينة "قفصة" وسط غرب البلاد قد شهدت في 14 أكتوبر 2012 اشتباكات بين محتجين ضد السياسة الاجتماعية للحكومة ومجموعة من المؤيدين لحزب "النهضة" الحاكم، ومرة أخرى قُتل ناشط سياسي في صفوف حركة "نداء تونس"، مع

إصابة أكثر من 20 آخرين في 18 أكتوبر 2012 في مدينة "تطاوين" في أقصى الجنوب التونسي، عندما نُظمت مسيرة مطالبة بتطهير الإدارة التونسية من رموز النظام السابق، دعت إليها "الرابطة الشعبية لحماية الثورة" المقربة من حركة "النهضة". غير أن المسيرة تحولت إلى مواجهات عنيفة، عندما اقتربت من مقر "الاتحاد الجهوي للفلاحين"، ودفعت هذه التطورات وحدات من الجيش التونسي إلى التدخّل لمساندة قوات الأمن.

وفي 30 أكتوبر 2012، وقعت مواجهات واسعة بين عناصر سلفية وقوات الأمن في منطقة "دوار هيشر" من ولاية منوبة، أسفرت عن مقتل شخصين من التيار السلفي، بعد أن شاركا بمهاجمة مركز للحرس الوطني متسلحين بالزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء، واستمر التوتر مع تسجيل حالات اعتداء على رجال الحرس الوطني.

وكان من أخطر الحوادث الأمنية التي شهدتها تونس، خلال الفترة الأخيرة، هي الهجمات التي شنّها عدد من العناصر السلفية على السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012، والتي أضافت إلى أسباب الخلاف بين الحكومة الإسلامية وأحزاب المعارضة حول الطريقة المثلى للتعامل مع المتطرفين. ففي حين تحاول حركة "النهضة" طمأنة التونسيين بأنها ستحترم القيم الديمقراطية الليبرالية، ولن تعمد إلى فرض قانون أخلاقي

إسلامي صارم، فإن هناك انتقادات توجه إليها بأنها اتخذت في إطار ذلك موقفاً متسامحاً تجاه الإسلاميين المغالين من السلفيين.

وقالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" إن السلطات بدت غير قادرة -أو غير راغبة- في حماية الأفراد من هجمات يشنها عليهم المتطرفون الدينيون، حيث تؤكد "النهضة" أن أقلية من السلفيين فحسب هي التي تتبنى العنف، وعليه يحاول قادة الحركة دمجهم في النظام الديمقراطي.

لكن مع الهجوم على السفارة الأمريكية، والذي ألحق الضرر بصورة تونس، وخلّف أربعة قتلى، فقد اضطر المعنيون من حركة "النهضة" إلى تأكيد أن المتطرفين المنخرطين في العنف سيحاكمون وفقاً للقانون. وبعد ذلك، قضت محكمة تونسية على سليم القنطري، قائد في المجموعة الإسلامية الراديكالية "أنصار الإسلام" والمعروف بـ"أبو أيوب"، بالسجن لمدة عام واحد، بعد تجريمه بالتحريض على مهاجمة السفارة الأمريكية، مع اعتقال السلطات التونسية 144 شخصاً، على خلفية أحداث الهجوم، أغلبهم من السلفيين.

وبحسب إحصاءات رسمية أعلنت عنها وزارة العدل، فإن عدد الموقوفين من أنصار التيار السلفي بلغ 178 من بين 450 متهماً، في حين

تشير مصادر غير رسمية إلى أن عددهم في حدود 300 عنصر، مما كان سبباً فى مشكلة أخرى تواجهها الحكومة مع المعتقلين من التيار السلفي وعائلاتهم. حيث بدأت العناصر السلفية الموقوفة في السجون التونسية إضراباً عن الطعام أدى خلال نوفمبر 2012 إلى وفاة اثنين من الموقوفين، الأمر الذي ينذر بمواجهة محتملة بين حركة "النهضة" الإسلامية المعتدلة والتيار السلفي، مع الإشارة إلى تنظيم عائلات أعضاء التيار السلفي المعتقلين في السجون وقفة احتجاجية في السادس من نوفمبر أمام وزارة العدل، مطالبين بإطلاق سراح أبنائهم، ولتفرج السلطات التونسية في 27 من الشهر ذاته عن 52 شخصاً من السلفيين، فيما يواصل آخرون إضرابهم عن الطعام، ولتضطر الرئاسة التونسية إزاء الحوادث الأمنية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الأخيرة إلى تمديد حالة الطوارئ في 31 أكتوبر للمرة الخامسة منذ الثورة، ولمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية يناير القادم، بدلاً من شهر واحد كما هو معتاد، في دليل واضح على حالة التدهور الأمنى التى تعيشها البلاد.

- **صعود "التيار البورقيبي" كنتيجة لضعف الأداء الحكومي:**

كنتيجة لضعف أداء الحكومة في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية، خلال المرحلة الانتقالية، فإن ذلك كان سبباً في تشجيع تيارات كثيرة على إعادة الهيكلة، ومن بينها "التيار البورقيبي".

وقد تجسدت هذه العودة في الاجتماع الجماهيري الذي عقده الدستوريون في مدينة "المنستير" يوم 24 مارس 2012 برئاسة الوزير الأول السابق الباجي قايد السبسي. وإثر الاجتماع، بدأ البعض يدق ناقوس خطر عودة رموز النظام السابق إلى الواجهة السياسية، خصوصاً مع ارتفاع شعبيتهم نسبياً مقابل شعبية الأحزاب الحاكمة.

ولمواجهة خطر إعادة تشكيل النظام القديم من جديد، فقد طرحت خمس كتل برلمانية بالمجلس الوطني التأسيسي مشروع "قانون التحصين السياسي للثورة"، والذي يقضي بالعزل السياسي لمدة 10 سنوات لـ"الفاعلين" السياسيين في نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. ويهدف القانون الذي قدمه النواب للبرلمان في 23 نوفمبر 2012 إلى "إرساء التدابير الضرورية لتحصين الثورة تفادياً للالتفاف عليها من النظام السابق"، حسبما ورد في الفصل الأول من المشروع. وبادرت إلى طرح المشروع كتل أحزاب "النهضة"، و"المؤتمر" (يساري وسطي)، و"وفاء" (قومي عربي)، إضافة إلى كتلتي "الكرامة والحرية"، والمستقلين الأحرار".

ويشمل القانون كل من تقلد مسئولية وزير أول، ووزير، وكاتب الدولة، في الفترة ما بين 2 أبريل 1989، تاريخ إجراء أول انتخابات في عهد بن علي، إلى 14 يناير 2011، تاريخ الإطاحة بنظامه، كما سيشمل

كل من تقلد خلال الفترة ذاتها مسئوليات في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد بن علي، وكل من ناشد الرئيس السابق البقاء في الحكم إلى ما بعد عام 2014، رغم أن الدستور التونسي لم يكن يسمح له بالترشح مرة أخرى للرئاسة.

وبموجب القانون، يُمنع هؤلاء من الترشح لرئاسة الجمهورية، ورئاسة أو عضوية مجلس الشعب والمجالس البلدية، وأي مجالس لها صفة الجماعات العمومية، ومن تولي المناصب الحكومية (رئيس حكومة، وزير، سفير، محافظ)، ومن رئاسة أو عضوية الهيئات الدستورية المعتمدة في الدستور الجديد، كما سيمنعون من شغل رئاسة أو عضوية أي من الهياكل القيادية المركزية أو الجهوية في الأحزاب السياسية، أو عضوية هيئاتها المؤسسة.

وفي حين يتوقع مراقبون تمرير القانون بسهولة، لأن الكتل الخمس تملك مجتمعة أغلبية المقاعد في المجلس الذي يضم 217 نائبًا، فقد سادت عاصفة من الغضب الأوساط السياسية التونسية احتجاجًا على مشروع القانون الذي اقترحته حركة "النهضة"، حيث اتهمت المعارضة الحركة ذاتها بـ"إيواء عدد من رموز نظام بن علي، مثل وزير الدفاع الحالي، عبد الكريم الزبيدي، ومحافظ البنك المركزي الحالي، الشادلي العياري"، ورأوا أن القانون يندرج في إطار تصفية الخصوم السياسيين بتوظيف

القضاء.

يأتى ذلك في الوقت الذي أعلن فيه رئيس الوزراء التونسي السابق، الباجي قائد السبسي، رئيس حزب "نداء تونس"، أن قانون العزل السياسي "يستهدفه شخصياً"، معتبراً أن الهدف الحقيقي من هذا القانون هو إفراغ الساحة السياسية في تونس من خصوم حركة "النهضة"، حيث أظهرت استطلاعات رأي أجريت أخيرًا أن السبسي، الذي سبق له العمل فى بداية التسعينيات مع نظام بن علي، أصبح يحظى مع حزبه بشعبية كبيرة في تونس، ويتوقع مراقبون انحصار المنافسة خلال الانتخابات العامة المقررة في 2013 بين حزبي "النهضة" و"نداء تونس"، في حال عدم إقرار قانون العزل. في الوقت نفسه دعا الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى تشكيل "حكومة كفاءات مصغرة"، لا تقوم على أساس المحاصصة أو الولاءات الحزبية لتعتني بالتنم ية، منّهاً إلى أن تونس على "مفترق طرق"، داعياً الجميع إلى تحمل مسئولياتهم أمام هذا الظرف الدقيق. وعلى الرغم من عدم وضوح موقف حركة "النهضة" من تلك الدعوة، في إطار رفضها السابق التنازل عن الوزارات السيادية، فإن دعوة المرزوقي رأتها أطراف سياسية انتقاداً علنياً لأداء حكومة الترويكا، التي هو أحد أطرافها، ومؤشراً على بوادر تفكك محتمل داخل المنظومة الحاكمة.

التغيير الذي حصل في تونس على إثر الانتفاضة التي أسقطت الرئيس زين العابدين بن علي، يطرح سؤالا كبيرا حول مدى عمق التحولات التي يمكن أن تحدث على صعيد الاختيارات الكبرى لسياسة تونس في ميدان علاقتها بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

لا يخفى على أحد أن التحول السياسي الذي حصل بعد يوم 14 جانفي يكتسي أهمية بالغة، حيث فقد النظام القائم أكبر رموزه المتمثل في رئيس الدولة ورئيس الحزب الحاكم، وهو، كما هو الشأن في كافة الأنظمة العربية الدكتاتورية، صاحب النفوذ اللامتناهي و الحكم المطلق.

من جراء ذلك، تصبح الحكومة التي تركها الحاكم المطلق بعد رحيله حكومة ضعيفة يمكن أن تتجاذبها الأحداث والتأثيرات.

في الحقيقة، هناك عنصر هام لابد من اضافته للمشهد حتى يكتمل، ويتمثل في دخول عدد من الوزراء الجدد المنتمين للمعارضة الديمقراطية، أفرادا أو أحزابا... السادة الطيب البكوش، واحمد إبراهيم، ونجيب الشابي والسيدتان فوزية الشرفي وحبيبة بن رمضان، إضافة إلى السيد محمد علولو المعروف بنشاطه الحقوقي في صفوف رابطة حقوق الإنسان التونسية منذ سنوات طويلة على الرغم من انتمائه للحزب الحاكم، كل هؤلاء معروفون بتعلقهم بمبادئ حقوق الإنسان وضرورة احترامها وتطويرها...

في مثل هذه الظروف، يصعب أن يتصور المرء أن تتخذ الحكومة التونسية إجراءات أو قرارات تجعلها تتراجع عن التزامات تونس في ميدان حقوق الإنسان أو تغير بصفة ملحوظة اختياراتها السابقة في هذا الميدان...

وبالفعل، فما حصل هو العكس، حيث عمل الوزراء الجدد المحسوبون على اليسار عموما، على حمل الحكومة على المصادقة على اتفاقيات دولية كانت السلطة ترفض باستمرار المصادقة عليها بالرغم من الضغط المتواصل الذي تفرضه عليها في هذا الاتجاه المنظمات الحقوقية المستقلة...

وفعلا أعلنت الحكومة عن مصادقتها على البروتوكول الأممي الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام، وكذلك على البروتوكول الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية...

وليس من المستبعد أن تتخذ إجراءات اضافية تفتح الباب أمام رفع كل الاحترازات والتحفظات التي جعلت السلطة في السنوات السابقة ترفض الاستجابة لمطالبة منظمات حقوق الإنسان التونسية بالمصادقة الكاملة والشاملة على كافة العقود و الاتفاقيات الدولية دون أي تحفظ أو

احتراز، مبررة ذلك بتعارض بعض بنود الاتفاقيات الدولية مع التشاريع الوطنية، تلك التشاريع المشتقة مباشرة من الشريعة الإسلامية...

الا أن الأمور متشعبة أكثر مما يبدو من الوهلة الأولى، حيث تميز التغيير الحاصل على رأس السلطة بعودة الإسلام السياسي إلى واجهة الساحة السياسية، وذلك بعودة راشد الغنوشي وعشرات القادة من حركة النهضة الى تونس والى النشاط السياسي، حيث من المرتقب في المدة القادمة أن تتحصل حركة النهضة على التأشيرة القانونية وتشارك في الحياة السياسية، بالرغم من أن تمكين حركة النهضة من التأشيرة الحزبية مخالف مخالفة صريحة لنص الدستور و مخالف كذلك لمقتضيات قانون الأحزاب لسنة 1988 الذي يحظر تواجد أي حزب يعتمد الدين لنشاطه السياسي...

وتبعث عودة الإسلام السياسي إلى النشاط تخوفا كبيرا لدى الأوساط الديمقراطية والحداثية عموما، وخاصة النساء، من أن يؤول ذلك إلى الضغط على الحكومة كي تتراجع على بعض القوانين والتشاريع الخاصة بحقوق المرأة...

ويمكن الجزم أن الفترة القادمة ستكون سخنة بالصراعات حول مجمل القضايا المرتبطة بالدين ومكانته في المجتمع والدولة، وما تمثله التيارات الظلامية من خطر على المكاسب التقدمية في تونس.

القسم الثاني

ما هي المتغيرات الأكثر تحكم المراحل الانتقالية؟ وما الذي يجري اليوم في تونس ومصر وليبيا واليمن؟

أرخى توالي الأحداث التاريخية الكبرى التي عرفتها تونس، وتعرفها مصر حاليا، بضلاله الكثيفة على النقاش السياسوي والاعلاموي بالمغرب، ذلك أن هذه الأحداث، اظافة الى أحداث مخيم أكديم ازيك، ما فتئت تغذي نقاشا أبعد ما يكون الى الاستجابة لحاجيات البلاد الأساسية، وعلى رأسها المسألة الاجتماعية والثقافية والديمقراطية. في غياب أي نقاش موضوعي وصريح لمثل هذه الإشكالات المجتمعية المطروحة اليوم بقوة على بلادنا، ها نحن نعيش حلقة جديدة- قديمة في مسلسل إيديولوجي طويل - على شاكلة المسلسلات المكسيكية الذائعة الصيت - تتغيا طمس النقاش المجتمعي الحقيقي والاستعاضة عنه بربط الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والوطني بما يجري، حسب أبطال هذا المسلسل، من تطور للأحداث بـ"العالم العربي" والمغرب العربي" وتداعياتها على الوضع الداخلي "القطري بتعبير الإيديولوجية القومية"".

المتتبع للنقاش السياسوي والاعلاموي الدائر عبر الصحف الوطنية ذات التوجه العروبي لن يجتهد أكثر في تبيان خلفية وأدوات هذا النقاش

المستعر اليوم بالمغرب... يستبطن هذا النقاش تقاطبا واصطفافا واضحين بين من يعتبرون أن المغرب كيان عضوي من هذا "المغرب العربي" ومن هذا "العالم العربي"، وبالتالي فهو لن يشكل الاستثناء أمام هذه الموجة العتية من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الثورية، وبين من يعتبرون أن المغرب، وهو دائما بحسب هؤلاء كيان عضوي من هذا "العالم العربي"، يشكل استثناءا في نظامه السياسي وفي عمق وعراقة الدولة المغربية التي هي، بالمناسبة، تشكل الاستثناء التاريخي الوحيد، إن شئنا القول في هذا "العالم العربي" الذي لم تظهر فيه إرهاصات الدولة بمفهومها الحديث، إلا بعد الاستقلالات الشكلية التي حصلت عليها هذه الدول في القرن الماضي.

وإذا تركنا جانبا تلك الثلة من "الصحافة المستقلة"، جريدة أخبار اليوم المغرب نموذجا، التي تزعم وتؤيد فكرة اجتياح هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية للمغرب نظرا لكونها تشكل الأقلية في هذا التقاطب، إذا تركنا هذه الثلة جانبا فيبدو منطقيا التركيز على هذا التكتل، من القوى اليسارية "الوطنية" والاسلاموية ذات التوجه العروبي القومي، في محاولة لقراءة خطاب مكونات هذا التكتل ومواقفها مما يجري حاليا في تونس ومصر وإسقاطه على الحالة المغربية... ثم إن هذه القراء ة التي نحن بصددها تتغيا، من بين ما تتغياه، إبراز ذلك الخط التعسفي

الناظم في هذه الخطابات بين ما يجري من أحداث في هذه الدول وبين مسألة الديمقراطية، أو قل إن شئت الدقة الانتقال الديمقراطي، بالمغرب. وقبل الدخول في تفاصيل هذا الربط الميكانيكي اللاتاريخي المثالي الذي يقيمه هؤلاء، لا بد لنا من الاشارة الى أنه وبعد مدة من غياب مفهوم الانتقال الديمقراطي عن النقاش العمومي، وهو غياب فيه نقاش كبير، ها هي هذه القوى تستعير هذه الأحداث في محاولة منها لفتح نقاش سياسوي واعلاموي وارادوي حول الحاجة الى هذا "الانتقال الديمقراطي"، المغيب منذ مدة، والذي أضحى بحاجة لمزيد من الجرعات الإصلاحية حتى يؤول الى نهايته المفترضة والقصوى، وهي بحسب البعض من هذه القوى إرساء نظام الملكية البرلمانية.

في هذا السياق الدقيق يجري هذا النقاش. وفي هذا السياق بالضبط آن لنا أن نطرح بعض الأفكار للمناقشة، ونحن نعلم علم اليقين أن مثل هذه الأفكار لن ولم يسمح لها بالنشر في الصحف المغربية ذات التوجه العروبي، سواء الحزبية منها أو المستقلة، وهذا ما عودتنا عليه للأسف هذه الصحف التي لا تقبل بالرأي والرأي الأخر، رغم ادعائها وتبنيها لهذا الشعار الكبير عليها. كيف يمكن إذن لهذه الصحف أن تطالب المزيد من الإصلاحات والحريات والديمقراطية وهي لا تقبل بالاختلاف وبحرية التعبير وبالديمقراطية!.. فاقد الشيء لا يعطيه.. علمتنا التجربة

أن الدولة المغربية - ورغم العديد من ملاحظاتنا عليها- أقرب ما تكون ديمقراطية ومستجيبة لنبض الشارع من هذه التنظيمات الحزبية والنقابية والإعلامية التي تراها تطالب بالديمقراطية والحريات والإصلاح في وقت تمارس فيه عكس ما تدعيه.

حينما كنا نناضل في إطار حركة الدكاترة المعطلين (2002-2007)، كانت الدولة آنذاك قد عملت على المغادرة الطوعية في محاولة منها التخلص من العديد من الموظفين، وكان ذلك الظرف صعبا، حيث أن الدولة لم تكن ترغب في المزيد من التوظيف... ليس الأهم هو رصد تلك المرحلة لكن المهم هو الإفصاح هنا عن مواقف العديد من التنظيمات الحزبية والإعلامية والنقابية التي تولت آنذاك مهام الدفاع عن موقف الدولة في عدم القدرة على التوظيف. شاءت الظروف أن تتقوى تلك الحركة الاحتجاجية وتنتزع لها مكاسب هامة لازالت مفاعيلها سارية الى اليوم.

أما على المستوى السياسي والحقوقي، فيمكن القول وبدون الدخول في تفاصيل الأمور أن تجربة "العدالة الانتقالية" ممثلة في هيأة الانصاف والمصالحة، وإعادة الاعتبار للقضية الأمازيغية، لم تحقق الأهداف الاستراتيجية الكبرى في تحقيق الديمقراطية والحريات بسبب من تردد مواقف القوى السياسية وخاصة اليسارية "الوطنية" من هذه القضايا،

وليس الى الدولة التي ما كان لها لتمنح - وهذا قانون الصراع والتاريخ - في ظل ميزان قوى مختل لصالحها أكثر مما منحته.

إن هؤلاء الذين اقتنعوا بالأمس ببعض الكراسي وتخلوا عن قضايا الشعب المغربي، تراهم اليوم يتحينون فرصة ما يجري بتونس ومصر ليقولوا أن البلاد في حاجة ماسة للإصلاحات. السؤال الإشكالي-المفصلي هنا هو ما مضمون هذه الإصلاحات؟ وما تأثير هكذا إصلاحات على قضايا وطنية إستراتيجية ومنها القضية الأمازيغية والعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين المغاربة وفقا لمبدأ الكفاءة وخدمة الصالح العام؟ ألم يحن الوقت بعد لتفكيك تلك الطغمة من آل الفاسي الفهري الذين يستولون على كل مفاصل الدولة المغربية!.. إذا كان الإصلاح سيبقي على هؤلاء في مواقعهم باسم "الوطنية" فنحن ضد هذه الإصلاحات...

وكما أكدنا على ذلك مرارا، وقبل هذه الأحداث، فان المغرب في حاجة الى حكومة وحدة وطنية تضم كافة مكونات الشعب المغربي للتأسيس لمرحلة انتقالية، ليست على شاكلة ذلك الانتقال الديمقراطي الذي حمل فئة معينة الى السلطة وحمل معه العديد من الأزمات للشعب المغربي. إن المرحلة الانتقالية التي نتوخاها ينبغي أن تسفر عن إصلاحات دستورية صريحة من كل القضايا المطروحة، أي أن يكون من بين نتائجها المباشرة دسترة الأمازيغية لغة وطنية وفتح مصالحة

وطنية كبرى مع مجموع فئات الشعب المغربي التي كانت ضحية السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية واللغوية المعتمدة منذ الاستقلال الى اليوم.

لقد أكدنا في مقالات سابقة وقبل ظهور أية إرهاصات أولية لهذه الأحداث (مخيم أكديم ازيك، تونس، مصر والبقية ستأتي..) أن دول الشرق الأوسط كلها آيلة للسقوط بسبب من أزمة ذلك الترابط العضوي التاريخي الذي حصل فيها بين الحزب الحاكم الممثل للطغمة البرجوازية المالية الاحتكارية والدولة الاستبدادية، حتى أن انهيار الحزب، وهو ما كان متوقعا بسبب من حدة الصراع الطبقي الكوني في عصر العولمة وبسبب من الحتمية التاريخية التي تحكم مآلات هذا الصراع، يعني اتوماتيكيا انهيار الدولة... لقد كشف التاريخ هذه الحقيقة في كل الأنظمة الشمولية لعل أخرها ما جرى في تونس وما يجري في مصر، ولعل أبرزها ما وقع في العراق.

فالدولة التي من المفترض أنها الحاضنة الوطنية للمجتمع ومؤسساته، باعتبارها غاية الغايات حسب الفيلسوف العظيم هيغل، تنهار بانهيار الحزب الحاكم، أو قل للدقة بانهيار الزعيم الأبدي للحزب.... هذه هي المأساة التاريخية التي حاول ويحاول أصحاب هذا التكتل العروبي جر بلادنا إليها، سابقا لما كانوا مصممين على إقامة أنموذجهم

العروبـي/الاسـلاموي الشـمولي فـي الحكـم بتعـاون مـن قـوى قوميـة واسـلاموية ويسـارية مشـرقية، واليـوم مـن حيـث لا يـدرون وهـم يقيمـون تماثلات لا تاريخية بين المغرب و"العالم العربي".

إن الدولة في المغرب، من حيث هي دولـة تاريخيـة، اتخـذت أشكالا متعددة، لا نرى المجال ملائما للتدقيق فيها هنا، ومن حيث هي كذلك فهي لهـا عراقتهـا وأصـالتها وتطورهـا الخـاص بهـا، لا تشـابه فيـه مـع تطـور الدول المشرقية التي رأت النور في ظـل المرحلـة الكولونياليـة وعلـى اثـر انهيار الخلافة العثمانية وتقسيم سـايس- بيكـو. وإذا كانـت القوميـة العربيـة في سياق تشكلها التاريخي جاءت كرد فعل على ذلك التقسيم وكرغبة مـن بعض البرجوازيـات العربيـة الأخـذة فـي التشـكل والنمو عنـد نهايـة القـرن التاسع عشر فـي الـتخلص من الخلافـة العثمانيـة التـي فيهـا تهـيمن القوميـة التركية، إذا كان ذلك كله حقائق تاريخية فمـا الـدافع الـذي يـدفعنا نحـن فـي المغرب الى تبني الإيديولوجية القومية العربية، ونحـن لم نكـن يومـا تحـت وصـاية العثمانيين، ولا كانت لنا مشاكل مع اليهود والمسيحيين عكـس مـا كان يجري بالمشرق من صـراعات دينيـة ومذهبيـة وصـليبية!... ثـم فيمـا سينفع هذا التباكي على القومية العربية وهـي متهالكـة ومتهافتـة اليـوم بعـد أن صـار ذلك التقسيم واقعا تاريخيا لا سبيل لتجاوزه؟!... بمعنى مكثف مـا الـدافع لمثـل هـذا النقـاش السياسـوي والاعلامـوي الـذي لا ينـاقش الواقـع

المغربي إلا من زاوية النظر العروبية؟ والحال أن المغرب كدولة وكمجتمع ظل تاريخيا منفصلا ومستقلا عن كل هذه الخلافات المشرقية في طابعها الاسلامي القديم وفي طابعها العروبي والاسلاموي الحديث... أليس هذا إساءة للوطن باسم الوطنية والقومية والاسلاموية؟...

إن الحقيقة التاريخية الأولى، والتي لا غبار عليها، أن المغرب ليس بلدا عربيا وفقط، انه بلد من حيث جغرافيته إفريقي متوسطي ومن حيث مكوناته أمازيغي في الأساس وإفريقي وعربي ويهودي. إن هذا التعدد الذي حال دون أن يسقط المغرب تاريخيا في قبضة الخلافة المشرقية بشتى تلاوينها هو نفسه الذي يحول دون تحقيق رغبات هذا التكتل العروبي في إلحاق المغرب بالمشرق ومشاكل هذا "العالم العربي"... أما الحقيقة التاريخية الثانية فهي أن تعاقب الدول في المغرب كانت تتخلله فترات ومراحل السيبة وليس ما يسمى حربا أهلية. إن الفرق هنا كبير جدا بين السيبة والحرب الأهلية، ذلك أن السيبة تجد أسسها الموضوعية في غياب سلطة مركزية قوية وفي حاضنتها القبلية باعتبارها بنية اجتماعية وتاريخية وسوسيولوجية ضلت قائمة في بلادنا الى اليوم، وفي حاجتها الاقتصادية في المرعى والكلأ... أما الحرب الأهلية فهي حرب مدنية، تجد أسسها في تناقض المصالح بين تنظيمات حزبية ومدنية وثقافية وعشائرية ومذهبية تتنازع السلطة في ضل ضعف أو غياب

سلطة الدولة وليس الدولة ككل.

انطلاقا من هذه الحقائق التاريخية والسوسيولوجية، أمكن لنا القول أن المغرب لن يكون مسرحا لمثل ما يجري اليوم في تونس ومصر واليمن. إن استمرار الدولة في المغرب، في عراقتها وتطورها، مسألة حيوية للمجتمع المغربي، ونحن هنا لا نخفي قناعتنا الراسخة، والتي توصلنا إليها بعد نقضنا للعديد من القناعات السابقة، في كون استمرار تطور الدولة المغربية - في عراقتها وفي أفق صيرورتها دولة مدنية تعترف بكامل الحقوق المدنية والاجتماعية والدينية والثقافية المتعارف عليها دوليا في هذه المرحلة التاريخية من تطور البشرية - يستلزم استمرار وتطوير النظام الملكي بالمغرب الذي حال في مراحل تاريخية معينة دون استنباط الأنموذج القومي في شكليه الناصري والبعثي ببلادنا. هذا فضل الأمازيغية علينا، وهو فضل لا ننكره، فمنذ أن بدأنا ننشغل ونشتغل بالقضية الأمازيغية نجدنا في كل مرة في حاجة الى الانغماس في هذا التراث المغربي ذي الأصول الأمازيغية العميقة، وكل محاولة للانغماس في هذا التراث المغربي المتميز لا تزيدنا إلا قناعة بوهم وإيديولوجية الخطاب القومي، سواء في شقه اليساري أو الليبرالي، وكذلك الاسلاموي.

لا يمكن لهذين الخطابين (القومي والاسلاموي) أن يناقشا مشاكل

وواقع المغرب إلا في ارتباط بالمشرق، وهذه مأساة فعلا. ففي الآونة الأخيرة التأم في بلادنا مؤتمر الاحزاب العربية، وهو مؤتمر من مجاميع عروبية، وكان من بين ما "تفضلت" به هذه المجاميع أنها تعترف للمغرب بوحدة ترابه الوطنية، وفي تلك المجاميع نفر من حماس وحزب الله قيل إنهم مع الوحدة الترابية المغربية!...هل ننتظر من حماس - وهي من انفصلت ببضع كلمترات مربع من أراضي فلسطين حتى قبل التحرير - أن تدعم الوحدة الترابية للمغرب! وهل ننتظر من حزب الله الشيعي الذي يتغيا إقامة جمهورية على شاكلة نظام الملالي في لبنان أن يدعم الوحدة الترابية للمغرب!.. كان أمرا سخيفا حقا أن يطلع علينا بعض مريدي التيار العروبي في المغرب بهذه "الانجازات العظيمة" التي "تحققت" بفضلهم لقضية الوحدة الترابية.... لكن قمة السخافة أنه لم يجرأ مؤتمر هذه المجاميع على إصدار أية مواقف صريحة مما كان يجري آنذاك في تونس من أحداث ثورية كبرى، لقد انتظر هذا المؤتمر الى أن انهار نظام بنعلي فصدر موقفا "تاريخيا" في طرد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي من عضويته.

بالعودة الى النقاش الدائر وطنيا، نسجل أن جريدة الاتحاد الاشتراكي دأبت على تبيان "الخصوصية" المغربية ودور القوى "الوطنية" في بناء هذا النموذج الخاص الذي ما إن يمنح بعض

الإصلاحات السياسية والدستورية - بحسب القيمين على هذه الجريدة - حتى يسترجع فيه هذا الانتقال الديمقراطي المنحصر مسيره نحو الديمقراطية ولم لا نحو البرلمانية الديمقراطية. الحقيقة أن مثل هذه المواقف هي خارجة عن الفعل السياسي التاريخي، فهي تحاول عبثا اللحاق بالأحداث والاستفادة منها إن أمكن؛ وحتى نوضح بدقة ما قلناه في فقرة سابقة من هذا المقال فان الاتحاد الاشتراكي كان مسئولا رئيسا عن فشل ما يسميه الانتقال الديمقراطي، بل ساهم في عدم وصول بعض القضايا الأساسية الانتقالية الى أهدافها الاستراتيجية. خروجه اليوم بهذا الخطاب لن يفيده في شيء ولن يفيد المجتمع في شيء... الأمور تغيرت كونيا ومن لا يزال يمتح من إيديولوجيات قومية وكذا من وطنية الثلاثينيات لن يقدم شيئا للجماهير الشعبية... هذا ما وعته الجماهير جيدا في تونس ومصر فهبت الى الشارع في حركة اجتماعية تاريخية تجاوزت كل الدوغمائيات التنظيمية الحزبية والدينية والنقابية المحنطة.

أما من يتابع افتتاحيات جريدة التجديد فسيقف عند تأويلات أصولية لهذه الأحداث الجارية في جوارنا "العربي والإسلامي"... لا يتوانى السيد الخلفي عن التأكيد على "خطر" النموذج التونسي، أو قل للدقة نموذج بنعلي في تونس، على المغرب، حيث يؤكد على وجود مشروع حزبي سلطوي استئصالي بالمغرب في إشارة الى الأصالة والمعاصرة. من

موقعنا كملاحظ غير منظم في أية جهة، على الأقل لم نر في إطار هذا المشروع السلطوي أية ممارسة إرهابية من قبيل الاغتيال السياسي الذي مارسه الإسلاميون في سبعينات وتسعينيات القرن الماضي في المغرب... ثم ما ذا قدم هؤلاء الإسلامويون للديمقراطية في المغرب حتى يخرجوا علينا اليوم في لبوس المدافعين عنها؟!.... أليسوا هم أول المستفيدين منها!... ألم يصلوا الى مؤسسات الدولة من مجالس بلدية وبرلمان دون عناء، وأحيانا بتوافق مع الداخلية التي مافتئت تحدد لهم نسب المشاركة مسبقا! أليس هذا مكافأة لهم من النظام/المخزن على ما أسدوه له من خدمة في محاربة الوعي النقدي العقلاني والحداثي؟... ألم ينشأ هذا المشروع الاسلاموي برعاية من السلطة وطنيا وبرعاية أمريكية دوليا في ظروف تاريخية كانت فيها الرأسمالية الأمريكية في حاجة الى قوى الإسلام السياسي لمحاصرة الحركة الاجتماعية والسياسية التقدمية! لكن أليس غريبا أن يتحالف اليوم أعداء الأمس من إسلاميين ويساريين عروبيين وقوميين في تكتل يحاول درء "الخطر" الذي تشكله القضية الأمازيغية على مصالح هذا التكتل المعيق للانتقال الفعلي الى الديمقراطية؟....

هذا هو جوهر النقاش الذي ينبغي أن نتطارحه اليوم وخاصة في العلاقة بالانتقال الديمقراطي من حيث هو عملية تاريخية ينبغي أن تحقق

التغيير على كافة المستويات وخاصة الاجتماعية والثقافية منها في أفق تحقيق مصالحة تاريخية للمغرب وللمغاربة مع تراثهم وأصولهم التي يحاول هذا التكتل طمسها لصالح ربط المغرب بالمشرق في إطار من أوهام إيديولوجية من قبيل "العالم العربي"، "المغرب العربي" و"الوطن العربي".

فيما يخص هذا الانتقال الديمقراطي الذي يقال، حسب هؤلاء، أنه في حاجة الى تعميق مساره في ظل التطورات الجارية في تونس ومصر، أفلا يعقل أن ننظر ولو قليلا في مسببات انحصار هذا الانتقال قبل النظر في تعميقه؟... إن انحسار هذا الانتقال الديمقراطي يجد أسسه الموضوعية والتاريخية في استراتيجية وإيديولوجيا الحركة الوطنية، في تيارها اليساري تحديدا، والذي لم يكن يرى في الانتقال الديمقراطي سوى انتقاله الى السلطة في إطار ما سمي التناوب التوافقي.... لقد جرى فصل من هذا الانتقال بعيدا عن الواقع المغربي وبعيدا عن الجماهير الشعبية في تعدد قضاياها وانشغالاتها وآمالها. بمعنى آخر كان هذا الانتقال انتقالا الى السلطة لنخب يسار الحركة الوطنية على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي الخاص بها كفئة برجوازية صغيرة. أما قضايا الشعب وعلى رأسها القضية الأمازيغية فقد جرى تغييبها إلا ما استطاعت إليه الحركة الثقافية الأمازيغية من سبيل... على أن ما تحقق من مكاسب

ضئيلة لم يكن يحضا بدعم هذه القوى السياسية التي أخذت على عاتقها انجاز الانتقال الديمقراطي.

في الأخير لا بد من الاشارة الى أن قناعتنا بتميز التجربة المغربية ومحاولاتنا المريرة في تبيان ذلك التخالف بينها وبين تجارب دول عربية أخرى، لا يوازيه سوى دعمنا اللامشروط لشعوب هذه الدول في التحرر والتقدم والنماء وفي القضاء على كل الدكتاتوريات، ليس من منطلق كونها عربية، بل من منطلق إيماننا العميق أن مثل هذه الثورات المجيدة التي تقودها الشعوب المضطهدة، بنتائجها ومفاعيلها الاستراتيجية، هي ملك لكل الإنسانية جمعاء، وهي كذلك قفزات تاريخية كبرى تتعدى ذلك الإطار/القالب الضيق (العروبي والاسلاموي) الذي تحاول بعض القوى أن تفرضه على مثل هذه الثورات الإنسانية.

إنها ثورة. بعد 42 عاما من الخضوع لنظام القذافي خرجت الجماهير إلى الشوارع. الشيء السيئ هنا أنه بسبب القمع الوحشي للنظام انتصرت الثورة فقط في المنطقة الشرقية الذي يتألف من قبائل مختلفة عن سائر البلاد أيضا. سرعان ما استفاقت قوى النظام من وقع المفاجأة و تمكنت من قمع الثورة في طرابلس العاصمة و بقية أنحاء البلاد باستخدام القوة المفرطة في وحشيتها. حاولت الجماهير استعادة المبادرة يوم الجمعة الماضي, الذي كان يوم غضب بالفعل في الكثير من البلدان و

المدن العربية, لكنها لم تتمكن من التغلب على قوى النظام. هناك الآن كر و فر بين القوتين, أي النظام و الشعب, رغم أن كلا منهما تحاولان جمع قواهما من جديد.

إلى جانب ليبيا فإن اليمن ثائرة منذ عدة أسابيع, في هذا البلد الذي توجد فيه قبائل و أقليات طائفية مختلفة, إضافة إلى النزاع بين الشمال الذي يعتبر حاكما و الجنوب المهمش الذي يطالب بالانفصال, تمكن الشباب, طلاب الجامعات و المدارس الثانوية, بحماستهم في سبيل الحرية للجميع, من جمع كل شتات الشعب حول هدف واحد هو الإطاحة بالديكتاتورية.

كانت الجمعة الماضية أيضا ملتهبة في العراق, حيث خرج آلاف الشباب العراقي من السنة و الشيعة, الطائفتان اللتان كانت على شفا الحرب الأهلية قبل أعوام فقط, للاحتجاج ضد الحكومة الموالية للولايات المتحدة, و الفاسدة. استخدم رجال الشرطة نفس الوسائل القمعية التي استخدمت في البلدان الأخرى مما أدى لوفاة بعض المحتجين.

انضمت سلطنة عمان أخيرا للبلدان الثائرة, حيث تظاهر الشباب هناك مطالبين بالعمل, و الحرية و بحياة كريمة

هذا كلام خاطئ و مضلل تماما, خلقه اليسار السلطوي في الماضي

و ما زال يعيش حتى اليوم. و هذا يرجع جزئيا لمحاولة إعادة إحياء اليسار السلطوي من أشخاص مثل تشافيز.

علينا فقط أن نذكر أن علاقات نظام القذافي بالغرب الرأسمالي قد تحسنت كثيرا بعد عام 2003, بعد أن تخلى ديكتاتور ليبيا عن برنامجه النووي, مما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية يومها غونداليزا رايس للقول بأن هذا يشكل مثالا لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة و الغرب و بين دول العالم الثالث بمن فيها تلك التي تصفها حكومة الولايات المتحدة بدول مارقة. هذا فتح الباب أمام بيرلوسكوني, و بلير, و ساركوزي لزيارة ليبيا و توقيع اتفاقيات تجارية بمليارات الدولارات بما في ذلك حصول نظام القذافي على الأسلحة من شركات صنع الأسلحة الغربية. انتهى هذا بمشاركة القذافي في قمة مجموعة الثمانية حيث التقى هناك بأوباما. كما في حالتي بن علي و مبارك, فقد تجاهلت القوى الرأسمالية الكبرى انتهاكات نظام القذافي لحقوق الإنسان ضد شعبه. حتى عندما كان القذافي يعلن أنه معاد للإمبريالية في الماضي البعيد فقد كان هذا موقفا كلاميا فقط, بينما كان كل ما فعله, كسلطوي أو كنظام تسلطي, هو أعمال إرهابية هامشية لم تكن تهدف أبدا إلى دعم الأهداف التحررية لضحايا الإمبريالية.

علينا في الواقع أن نفرق بين كون الشخص معاد للولايات المتحدة, معاد للرأسمالية, و بين كونه اشتراكيا حقيقيا, فهناك الكثير من معارضي الولايات المتحدة, خاصة من الأنظمة أو الأحزاب السلطوية, ممن هم ليسوا أقل سلطوية أو قمعا من نظام فاشية الاحتكارات المعولم أو الأنظمة الموالية للولايات المتحدة. يكفي أن نذكر هنا الستالينية فقط. القذافي نفسه وصل إلى السلطة عندما كان المد القومي العربي في ذروته, الذي كانت معاداته للإمبريالية كلامية فقط, بينما قاد الدول العربية من هزيمة لأخرى في مواجهاته مع الإمبريالية و خاصة مع حليفها الإقليمي الأبرز إسرائيل, و التي كان آخرها في العراق في عام 2003. بعد هزيمة مصر و سوريا و الأردن في حزيران يونيو 1967 أمام إسرائيل, أرجع كثير من اليساريين العرب السبب لقمع هذه الأنظمة و طبيعتها الاستغلالية, و بعد عام بدأ الشباب و الطلاب المصريون مظاهراتهم و احتجاجاتهم ضد نظام عبد الناصر التي حملت طابعا تحرريا. الواقع هو أن مصر تحت حكم عبد الناصر و العراق تحت حكم صدام و سوريا تحت حكم الأسد كانت جميعا نماذج لأنظمة رأسمالية الدولة البيروقراطية, أي أنظمة تضطهد و تستغل شعوبها.

في مرحلة الحرب الباردة لعبت القوتان العظميان, الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي, لعبة مزدوجة, فبينما قاموا بقمع الشعوب في مناطق

هيمنتهم, قاموا "بدعم" نضال الشعوب في سبيل الحرية في مناطق نفوذ الخصم. هكذا دعم الاتحاد السوفيتي نضال الشعب الفيتنامي ضد التدخل الأمريكي و الثورة الكوبية و سائر الانتفاضات في أمريكا الجنوبية و بقية البلدان التي كانت خاضعة لديكتاتوريات مدعومة من الولايات المتحدة, على الطرف الآخر قامت الولايات المتحدة و المعسكر الرأسمالي بدعم ثورات شعوب أوروبا الشرقية المتعاقبة, الخ. هم ما زالوا يمارسون نفس اللعبة المزدوجة, فالولايات المتحدة مثلا مستعدة لدعم مثل هذه الانتفاضات في إيران, لكن ليس في السعودية على الإطلاق. في العراق ساعدت إدارة بوش الأب الديكتاتور العراقي صدام يومها على استعادة السيطرة على العراق في مواجهة ثورة شعبية تمكنت من السيطرة على أغلب أراضي العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الأولى عام 1991 فقط لتطيح به عندما بدا هذا أكثر سهولة و فائدة لهيمنتها الإقليمية.

لكن الأشياء تحدث أحيانا على الضد من رغبة الولايات المتحدة, كما جرى في مصر و تونس, حيث على الرغم من كل جهود الإدارة الأمريكية فرضت الجماهير واقعا جديدا ما تزال الولايات المتحدة تحاول التأقلم معه. يبدو الأمر مختلفا بعض الشيء في ليبيا اليوم. فالولايات المتحدة تشعر كحيوان مفترس, فنظام القذافي يبدو ضعيفا, مكروها من شعبه, و قبل كل شيء أن ليبيا غنية بالنفط, مما يجعلها تبدو كفريسة سهلة

و دسمة. هذا أيضا سيساعد الداعم الأكبر لكل ديكتاتوريات المنطقة, أي الولايات المتحدة, لتبدو كمن يحرر شعبا أعزلا من ديكتاتوره الدموي, الذي كان حتى الأمس القريب أحد أصدقائهم. السيئ فيما يتعلق بالحيوانات المفترسة هو أنها لا تستطيع مقاومة إغراء فريسة سهلة على الرغم من كل تجاربها السيئة في الماضي. هناك شيء هام فيم يتعلق باحتمال التدخل الأمريكي في ليبيا اليوم هو أنه لا الجماهير الثائرة في المناطق المحررة و لا حتى المعارضة الليبية في الغرب نفسه قد طالبت أو وافقت على مثل هذا التدخل.

مثل هذا التدخل سيكون ضربة كبيرة لنضال الشعب الليبي, ليس فقط أنه سيقضي على نضاله المستقل في سبيل حريته, بل سيهدد مستقبله كله. إن الليبيين قريبون اليوم من الإطاحة بالنظام و استعادة حياتهم و نفطهم, و لا أظن أنهم, معظمهم على الأقل, مستعدين للتضحية بما انتزعوه حتى اليوم في سبيل نصر سهل لكنه لن يكون نصرهم بكل تأكيد.

لا توجد حتى اليوم مؤسسة كهذه في المناطق المحررة. البعض يحاولون خلق قيادتهم النخبوية, لكن حتى هذه اللحظة لم تنجح هذه الجهود بعد.

اليوم فقط بدأت الصحافة الأمريكية و العربية الموالية لها بالحديث

عن مجلس مؤقت في بنغازي يتزعمه أحد وزراء حكومة القذافي المنشقين فقط لتتحدث عن موقف هذا المجلس المؤيد لتدخل أمريكي محتمل. ما عدا هذا, لا توجد أية قوة في المناطق المحررة دعت أو وافقت على مثل هذا التدخل.

لقد أصبحت هذه اللجان في الواقع جزءا من كل ثورة جرت في العالم العربي. أوافق على أنها أمثلة رائعة عن الديمقراطية المباشرة للجماهير, إن كل المناطق المحررة تدار اليوم بهذه الطريقة, تماما كما كان عليه الحال في تونس بعد هروب بن علي و في مصر بعد أن أمر حسني مبارك قواته بترك البلطجية يمارسون النهب و السلب لإخافة الجماهير الثائرة. المطلوب اليوم هو أن تصبح هذه اللجان طريقة حياة, و ليست مجرد إجراء مؤقت. هذه يجب أن تكون رسالتنا للجماهير اليوم.

في الحقيقة يمكن أن يحدث أي شيء. إنني أعتقد أن الثوار الليبيين أنفسهم لا يعرفون من و كيف ستدار ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي. عليهم أن يتعلموا ما عليهم فعله في الممارسة. ما أشعر به هو أن هذا سيكون صعبا, فقد شعر الناس بقوتهم ولا أظن أنهم مستعدون للتخلي عنها بسهولة لصالح أي نظام قادم.

القسم الثالث

ما هو مستقبل الثورات العربية؟

على الإنسان نفسه أن يمسك بيده القياد العام للإنسانية، وعلى علمه بكل شيء أن يتيقظ كي يسهر منذ الآن على مصير الحضارة." (1)

انحرفت الثورة العربية عن مسارها السلمي الذي بدأت به وميزها عن سابقاتها من الثورات وتحولت عنوة ودون إرادتها ونتيجة السياق القبلي والمذهبي الذي تفجرت فيه إلى نوع من الكفاح المسلح ضد الأنظمة الحاكم، وانقسام داخل القوة المسيطرة نفسها، والتقى فيها المطلب الشعبي بإسقاط النظام وتوفير الشغل باستحقاق ورفع الاحتقار والتهميش بالنسبة لبعض الأقليات، بمطالب بعض الدوائر الغربية بضرورة التغيير والتخلص من أنظمة متنطعة ومدرجة إلى وقت قريب ضمن محو الشر والدول المارقة من وجهة نظر النظام الدولي.

إن المثير للعجب في الربيع الثوري هو سلمية الاحتجاجات الشعبية وتحضر التحركات في الشارع والتنظيم الذي تتبعه المسيرات والاعتصامات وأن الذي يدعو الاحتراس والتخوف ويبعث عن الانشغال هو المنزع الحربي الذي انجرفت إليه وما يولد من لا تسامح وتصفية حسابات وإسالة للدماء وإهدار للأرواح وتشتت داخلي وانقسام سياسي

حاد بين الفرقاء.

من المعلوم أن الثوار ينتمون إلى عموم الناس وأن النخب المثقفة لم تكن فاعلة وريادية وإنما التحقت بالثورة بعد حين، وكان تواجدها محتشم في بعض الأحيان بالرغم من أن الثقافة الثورية كانت السلاح الذي استنجد به الشعب من أجل إرادة الحياة والتخلص من الطغاة والفساد. ولكن المثقف العربي ظل يتأرجح بين موقفين لم يقدر على حسم أموره بينهما، الموقف الأول هو مناصرة الثورة وبالتالي تأكيد الانتماء إلى الأمة والتجذر في الشعب ومعاداة السلطة القائمة وإسقاط الشرعية عنها بحكم فسادها ولا ديمقراطيتها وترهلها.

الموقف الثاني هو الولاء للغرب الاستعماري وثقافته الغازية والريع النفطي والتبشير بسياسته التوسعية الاختراقية التي ترمي إلى تفكيك الملة إلى طوائف وملل ونحل ضعيفة.

والغريب أن المثقف الثوري الأصيل لم يظهر بعد ولم يتمكن من البروز لكي يمارس الحذر الفلسفي ويتسلح بالتعقل وجودة الروية ويزن الأمور بالمعيار الحضاري والبصيرة العربية ويضع شروط الثورة الاجتماعية ويحترم مقومات منعة الأمة وقدراتها على الصمود والتصدي ويفعل مخزونه التنويري في تنبيه الغافلين وتحذير المتلاعبين بمصير

العباد.

إن تقييم المسار الثوري العربي مهمة عاجلة ولا تحتمل التأجيل وذلك من أجل تفقد الذات وتصحيح المسار من كل اعوجاج والقيام بالتغييرات الضروريات في الآليات والأهداف.

إن نقد المسار الثوري العربي هو من مشمولات المثقفين العضويين العرب وذلك لغيرتهم على المبادئ الثورية واستقلاليتهم عن الأنظمة الفاسدة وحرصهم على أمنهم الحضاري العربي. كما أن المفكر الثوري لا يعود إلى وضعه الطبيعي في الوضع السلمي المدني للمجتمع ولا يسلم المشعل بمجرد إتمام مهامه ومشاركته في إسقاط دولة الفساد ورأس الديكتاتورية وإنما عليه أن يواصل المسيرة ويتحمل مسؤولياته الثورية الجديدة وأن يحتل لنفسه موقعا ويشارك في العملية الانتقالية من الثورة إلى الدولة ويتدخل في الشأن العام.

إن الانتخابات لا تعني الديمقراطية ولا يمكن بأي شكل أن تحافظ على الصيرورة الثورية ولكن القوى الثورية عليها أن تدخل المعركة الانتخابية وتحرص على غرس القيم المدنية في الشعب وتربية الناس على المبادئ الديمقراطية وتعتبر ذلك أحد المسالك الممكنة والمؤدية إلى بناء دولة المؤسسات والقانون وإرساء منظومة من الحكم الشعبي والعصري.

إن أحزاب الإسلام السياسي هي أحد المكونات البارزة في المشهد السياسي العربي وهي أهم القوى التي تمتلك الشارع وموجودة بالقرب من الناس ويمكن أن تنتصر بسهولة في أي انتخابات شفافة وعوض التصادم معها والدخول في حرب أهلية مضرة بمصالح العباد يمكن المساهمة في نقدها وتنضيجها وذلك من خلال التنافس النزيه معها وتكوين جبهة مضادة. لقد جاءت الثورة العربية لتفضح فساد الأنظمة التقليدية الحاكمة وبطلان مشروع الاستبداد الديني وتفجرت كذلك من أجل الكشف عن إفلاس النماذج اليسارية الكلاسيكية والقومية الشمولية، ولكنها لم تقم من أجل إيصال الإسلام المحافظ إلى سدة الحكم، وإنما التأكيد على أن الشعب هو حر في اختياراته لمن يحكمه ويمتلك من الإرادة والذكاء والسيادة التي تخول له حكم نفسه بنفسه دون تخل خارجي أو دون العودة إلى الحكم الفردي أو السلطة العشائرية.

غير أن مستقبل الثورة العربية في خطر وقد تتعرض إلى التدجين والمخاتلة وتخدم أغراض أخرى، ولا تجني الشعوب المنتفضة والقوى الثورية ثمار هذه الثورة وإنما يقع الالتفاف عليها وركوبها من طرف الدوائر الأجنبية التي تحاول توظيف هذا الهيجان من أجل خدمة أغراضها وتحقيق مصالح عجزت عن النيل منها لمدة عقود بأسرها.

لكن لا يمكن الجزم بأن الثورة العربية لا مستقبل لها بل يمكن القول

بأن المستقبل ستصنعه هذه الثورة وسنرى أصداءها تتردد في كامل أرجاء المعمورة مثلما بدئنا نشاهد ذلك في المدن الأوروبية والشوارع الأمريكية ومختلف الاحتجاجات العمالية والنقابية التي ترفع الأعلام العربية الثائرة وتردد شعارات: الشعب يريد... لكن المشكل هو من يتحمل مسؤولية صنع المستقبل والمحافظة على الجذوة الثورية؟ هل هي القوى الثورية لوحدها؟

إن مهمة الإسلام المستنير كبيرة في استلهام روح الثورة واستكمال مسيرة تفكيك قلاع الاستبداد وأوكار الفساد وتدشين مرحلة مختلفة ومدنية من التدبير والبناء والتعمير.

إن الشباب المنتفض هم طلائع هذا الإسلام المستنير والدينامو الثائر الذي يجب أن يبرز على السطح ويأخذ زمام المبادرة ويتشكل في هيئات وينتظم في تنسيقية شعبية سياسية تعمل على بلورة جملة الأفكار التي ينادي بها وتترجم تطلعاتها وأحلامها والمنوال السياسي المقبل.

إن الإسلام المستنير هو تيار مترامي الأطراف ومتواجد في جميع شرائح المجتمع وجهات الوطن ويجدر به أن ينقل النجاح الذي يلاقيه في نشاطه الثقافي والحقوقي والإعلامي إلى المدار السياسي ويحقق حول رموزه بعض الإجماع الوطني والقبول الشعبي ويقدم بديلا اجتماعيا واقتصاديا يتعارض مع السائد ويختلف من الأجندة التي تمررها

الصناديق الدولية. إن الإسلام المستنير هو حلقة الوصل بين تيارات الأمة ويمكنه الربط بين اليساريين والقوميين والوصل بين الإسلاميين والعروبيين وإجراء حوار جاد وبناء بين العلمانيين والايمانيين وإيجاد صيغ للتفاهم بين الليبراليين واليساريين وتحويل الثورة إلى ثقافة التزام.

إن من أوليات الأمور اليوم هو تثوير المجتمعات وتهيئتها من أجل التخلص من الاستبداد واعتماد سياسة تشاورية وتفاوضية تمكن جميع الأفراد والمكونات في إدارة الشأن العام. ولن يتحقق ذلك إلا بالتخلص من عقد التفوق والريادة والبحث عن الزعامة والقيادة والالتزام بالتواضع والحلم والمحاسبة والنقد الذاتي والاستماع إلى الرأي المخالف والمشاورة والاحتكام إلى الإجماع والتفاوض الحجاجي حول القضايا المصيرية.

لقد أعادت الثور الهيبة إلى الثقافة وحققت المصالحة بين السياسة وصارت الإرادة الثورية هي المحرك لقاطرة التاريخ وأصبح سيادة الشعب وحكمه لنفسه بنفسه هما المبدأ والغاية. واقترب العرب من الوحدة بين الشعوب والمؤسسات والأنظمة ومن تحرير فلسطين ودحر الاحتلال والقضاء على الشكل التقليدي للحكم والأنظمة التابعة للدوائر الغربية والاستعمار. لقد أعادت الثورة العرب إلى التاريخ ووضعتهم اليوم في نفس المستوى من الدافعية والحراك مع كل من جيرانهم الأتراك والإيرانيين والتنافس النزيه على الريادة في المنطقة.

لكن ماهو مستقبل الثورة العربية في ظل تصاعد وتيرة الالتفاف والتوظيف من طرف الامبريالية؟ وهل تحقق رهاناتها المدنية والإنسية حينما تلتجئ إلى القوة المسلحة والعنف من أجل إسقاط الأنظمة والتخلص من رموز الفساد؟ ألا نخشى التحول من مجرد ثورة عربية إلى الحرب العالمية الثالثة؟ ألم يقل فيلسوف المطرقة: بما أننا نستطيع التفكير في هذا الاحتمال فقد نستطيع تدارك انتهاء المستقبل إلى مثل هذا الأمر

كم كانت الثورات العربية كاشفة للحقائق الصادمة وناقضة للمسلمات عن الأنظمة والمعارضة والشعوب. أسقطت الأقنعة والأعذار، ونسفت منظومة استقرت في الأذهان طويلا مفادها أن مأزق البلاد العربية سببه نظام لا يقهر وشعب مستكين. أما المعارضة الضحية فتمتلك البرامج والحلول والكوادر ولا تنقصها إلا الفرصة ولا يحرّكها إلا الحرص على الوطن والشعب.

فشلت النخب والأحزاب في اكتشاف المخزون الثوري الهائل لدى الشعوب ثم في استثمار الفرصة الذهبية التي صنعها الشعب، وشهدت الثورة السورية ذروة المفارقة بين الأداء الميداني الرائع والأداء السياسي المخجل، كما شهدت الثورة المنتصرة في تونس ومصر ذروة المفارقة بين الحصيلة الهزيلة وبين حجم الآمال وفرص النجاح.

انتصرت الثورة في الجولات الأولى ثم واجهت مرحلة لم تكن بنفس الوضوح في أهدافها ووسائلها ومخاطرها، حيث غاب العدو الظاهر الموحِّد والمستفِز فانقسمت القوى الثورية وفترت حماسة الشعب، وتقزّمت الثورة إلى صراع حول من يحكم وإلى متى؟ وضاعت أوقات ثمينة وتمّ التفريط في المصلحة الوطنية بأشكال مختلفة، وحادت الثورة عن مسارها.

لقد كان واضحا منذ البداية أن الخطر الأكبر على الثورة بعد انتصارها ليس عودة النظام القديم، بل إعادة إنتاج المنظومة السياسية والاقتصادية القديمة من خلال الإعاقة والاحتواء والتمييع، ذلك أن عودة النظام بعد سقوطه كعودة الاحتلال المباشر بعد الاستقلال تحدّ سافر دونه فيتو شعبي والتصدي له لا يحتاج إلى كثير من الوعي والحشد.

ذلك أن أصحاب النفوذ والمصالح لا يهمهم إلا مصالحهم ونفوذهم. لا يهمّهم من يحكم. لا تهمّهم الأسماء ولا الأيديولوجيات ولا الشعارات ولا التصريحات ولا النوايا ولا الأفكار ولا حتى الأفعال ما لم تمس جوهر الموضوع. كل الذي يعنيهم أن تمسك بالسلطة جهة مستعدة وقادرة على حفظ المصالح. ولا يقلقهم من الثورات وحركات التغيير سوى مشروع وقيادة يمكن أن يلتفّ حولهما الناس، ما يخشونه تحديدا قيادة

غير قابلة للتطويع ومشروع مهدّد للمصالح والنفوذ. اجتماع الشرطين يُعتبر خطرا داهما، فإذا أضيفت الكفاءة أصبح السيناريو كارثيا .

ويبدو أن نتائج تحاليل " العيّنات " الكثيرة التي أخذت من اللقاءات المكثّفة التي تمت بعد الثورة جاءت سلبيّة فاطمأنّ القوم على مصالحهم ونفوذهم وانتفى الداعي للكلفة العالية للسيناريو الجزائري الذي قُطِع فيه طريق الحُكم أمام حركة فجّرت وقادت ثورة ونظّمت مليونيات وفازت في الانتخابات بنسبة فاقت 80%.

فالسياسة محكومة بالمصالح وموازين القوة، وما عدا ذلك تأثيرات سينمائية لتلطيف السياسات والمواقف وتسويقها، ومن أبجديات العلاقات الدولية أنه لا يوجد عدو ثابت ولا صديق ثابت، بل توجد مصالح ثابتة من حفظها يصبح صديقا، ومن هدّدها يصبح عدوا، ومن عجز عن حفظها يُستبدَل، ومن خُلِع يصبح مذموما مخذولا .

ويبدو أن الصراع المبكر والمحموم على السلطة في البلدان التي تعذّر فيها تطبيق السيناريو البحريني أو اليمني وفّر لتلك القوى مدخلا كبيرا لترويض الأطراف المتصارعة واحتواء الثورة، لضمان بقاء البلاد في دوائر التبعية والنفوذ، وخفض سقف التطلعات والتوقعات، وإنتاج منظومة لا تختلف جوهريا عن المنظومة التي قامت ضدها الثورة.

الخلاصة :

1- نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية ينظمه الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011.

2- أضفى الإعلان الدستوري مشروعية على مؤسسات واقع قائمه قبل صدوره (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت/المكتب التنفيذي/المجالس المحلية) وخلق مؤسسات جديدة (ديوان المحاسبه/المؤتمر الوطني العام/المفوضية العليا للانتخابات/الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور).

3- لم يأت الإعلان الدستوري في المستوى المأمول شكلا وفحوى.

4- إن الإعلان الدستوري مرتبط بالفترة الانتقالية التي ستنتهي بإصدار الدستور وإجراء الإنتخابات العامة للسلطة التشريعية.

5- أنه من البين أن الإعلان الدستوري أضعف من أن يحتمل الفترة الانتقالية الأمر الذي يحتاج بأسرع وقت إلى مراجعة شاملة لهذا الإعلان وتصحيح نصوصه والرفع بها إلى مستوى هذه المرحلة الحساسة.

6- إن مؤسسات المرحلة الانتقالية معنية بالأساس بما يلي:

ادارة شؤون الدولة وتسييرها والحفاظ على مؤسساتها وممتلكاتها.
توفير الاستقرار والأمن وبما يهيأ الأساس لبدء البناء الديمقراطي (المصالحة

الوطنية/استيعاب الثوار والجماعات الأمنية و التشكيلات الأمنية ومأسستها). وضع لبنات البناء الديمقراطي، بما في ذلك قانون الانتخاب وإعداد الدستور والإستفتاء عليه، وكل متطلبات العملية الانتخابية تشريعيا وفنيا. البدء فعليا وجديا في إجراءات المصالحة الوطنية.

1. وضع جدول زمني محدد وصارم وواقعي لنقل السلطات إلى الهيئات المنتخبة وفقا للدستور.

2. إن الإعلان الدستوري بحاجة إلى ضبط وتعديل خاصة ما تعلق بإختصاص المجلس الانتقالي المؤقت وفيما إذا كانت هناك حاجة لنقلها كلها أو بعضها للمؤتمر الوطني العام، كما أنه من المهم النظر في مسألة المجالس المحلية ومدى استمراريتها بعد زوال المجلس، وأن يصدر قانون ينظم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3. العمل بشكل سريع وبما يواكب الفترة الانتقالية الثانية بتعديل التشريعات بهدف تهيئة واعداد متطلبات اجراء العملية الانتخابية (تعديل قانون المحكمة العليا/الاختصاص الدستوري/قانون حول المفوضية الوطنية العليا للانتخابات).

4. أن الإعلان الدستوري لم يلق الأهمية التي يستحقها لا من حيث النشر ولا من حيث الالتزام بنصوصه.

5. أنه من المهم تحديد الفترة الانتقالية بدقة خاصة الثانية منها ووضع جدول زمني و معايير لعبارة ''تجري الانتخابات العامة خلال 180 يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك'' فما المقصود بحزمة القوانين هذه، هل هو قانون الانتخابات أم قانون الاحزاب أو قانون البلديات أو غيرها من القوانين...

6. إن في عدم التحديد ما قد يطيل من أمد الفترة الانتقالية وتعطيل للحياة الديمقراطية وبناء المؤسسات.

7. إن في إطالة امد الفترة الانتقالية واستمرار الفوضى الإدارية وعدم سيطرة الادارة على مؤسساتها وممتلكاتها العامة، كذلك عدم التمكن من مأسسة تشكيلات الواقع وتنظيمها وحفظ الأمن واستتبابه ما يمكن أن يكون مدعاة لمزيد من التدخل الخارجي.

التوصيات

1- أنه من البين أن الإعلان الدستوري أضعف من أن يحتمل الفترة الانتقالية الأمر الذي يحتاج بأسرع وقت إلى مراجعة شاملة لهذا الإعلان وتصحيح نصوصه والرفع بها إلى مستوى هذه المرحلة الحساسة.

2- الإهتمام بالفترة الثانية من المرحلة الانتقالية (إعلان التحرير- البرلمان) ولكي يقوم المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية بدوريهما كما يجب (الانتخابات)، يجب أن ينص على منع اعضائهم من الترشح للمؤتمر الوطني العام إما في قانون الانتخابات أو بتعديل الإعلان الدستوري.

3- اصدار قانون بشأن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وألا يكون بالتعيين كما ورد في الإعلان الدستوري (الصفة/المعايير).

4- الوعي بأننا نمر بمرحلة انتقالية (المواطنين أو القائمين على هذه المرحلة) وأنه يجب أن تتكاثف الجهود لكي تقوم المؤسسات الانتقالية بدورها(تسيير دواليب الدولة/الأمن/المصالحة الوطنية/البناء الديمقراطي)، في اطار جدول زمني محدد دون تأخير أو إطالة.

5- المرحلة الانتقالية هي مرحلة دقيقة تستوجب الوعي بأنها أمانة يجب أن

ترد إلى اصحابها (الشعب)، خاصة وأن ما تحقق اليوم ومازال يتحقق هو بفضل دماء الشهداء.

6- الحاجة إلى الشفافية في المرحلة الانتقالية والنشر للقرارات والبيانات والمعلومات (نشرة رسمية/إذاعة وتلفزيون/مواقع الكترونية حديثة). ونشر اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الانتقالي المنصوص عليها في المادة (20).

7- الإسراع في استكمال المؤسسات القائمة واخص المجلس الوطني الانتقالي، والاستعداد لبناء مؤسسات الفترة الثانية للمرحلة الانتقالية.

8- العمل على تعديل التشريعات السارية ذات العلاقة بالعملية الانتخابية واصدار التشريعات اللازمة لذلك.

9- التركيز في بناء المؤسسات الديمقراطية التي اساسها أكبر قدر من المشاركة والانتخابات النزيهة على القاعدة ألا وهي المجالس المحلية أو من يحل محلها حسب التقسيم الإداري، وعدم التركيز على القمة (الحكومة) فحسب.

10- عدم الخروج عن متطلبات المرحلة الانتقالية واستباق المراحل المقبلة (المرحلة الانتقالية ادارة هياكل الدولة القائمة- الحفاظ على الأمن والاستقرار- وضع لبنات البناء الديمقراطي- البدء في المصالحة الوطنية

التي تشمل الإهتمام بأسر الشهداء والمفقودين والأسرى والجرحى)، وعدم القفز إلى المراحل ما بعد الانتقالية (تشكيل حكومة موسعة - المساس بهيكل الدولة وإجراء تعديلات جوهرية - تكبيل المؤسسات مابعد الانتقالية بالتزامات (الحديث عن الإعمار وما يتبعه من التزامات).

11- توعية المواطنين بالعملية الديمقراطية والبدء في ممارستها على نطاق ضيق في اطار المجالس المحلية والنقابات والمجالس المهنية.

12- التيقظ ومراقبة حسن سير المؤسسات الدستورية الانتقالية.

أن ليبيا في المرحلة الانتقالية امانة بين ايدي القائمين عليها وأن دورهم الاساسي الحفاظ عليها وتسليمها دون اضرار أو التزامات أو جروح أو ندوب إلى ممثلي الأمة المنتخبين وفقا للدستور.

﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾

(النساء: 58)

صدق الله العظيم

المراجع

[1] المادة 4 من الإعلان الدستوري الليبي الصادر في 3. 8. 2011

[2] كان من الأفضل تبني لفظ الدستور الانتقالي بدلا من الإعلان الدستوري لتكون بداية جديدة على ما تعارف عليه العالم من مصطلحات تخص الفترات الانتقالية وابتعادا عن الإعلان الدستوري 1969.

[3] المادة 30 من الإعلان الدستوري.

[4] نص الإعلان على عديد الهيئات منها: المجلس الوطني الانتقالي المؤقت/الحكومة المؤقتة/المؤتمر الوطني العام/المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات/ديوان المحاسبة/الهيئة التأسيسة لصياغة مشروع الدستور/السلطة التشريعية... تجدر الاشارة إلى أن هناك إشارة أخرى للمجالس المحلية في المادة 21 من الإعلان مفادها عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس الانتقالي وعضوية المجلس المحلي.

[5] من المهم بيان أن لادور للمجالس المحلية في نص المادة 30 من الإعلان الدستوري على الإطلاق.

[6] المرسوم المتعلق بتنظيم السلط العمومية المؤقتة الصادر في 23. 3. 2011: م 11" لا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت الترشح لعضوية المجلس

الوطني التأسيسي، كما لا يجوز لـه الترشح لأي انتخابات أخرى بعد صدور الدستور الجديد". م 15 "لا يجوز للوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي".

[7] القـانون رقـم 73 لسـنة 1956 بتنظـيم مباشـرة الحقـوق السياسـية وتعديلاته.

[8] مـــادة 28: تتـولى لجنـة قضـائية عليـا تسـمى " لجنـة الانتخابـات الرئاسية " الإشراف على انتخابات رئيس الجمهوريـة بدءاً من الإعلان عن فتح بـاب الترشيح وحتـى إعلان نتيجـة الانتخـاب. وتـُشكل اللجنـة من رئيس المحكمـة الدستورية العليـا رئيساً، وعضوية كل من رئيس محكمـة إستئناف القـاهرة، وأقدم نـواب رئيس المحكمـة الدستورية العليـا، وأقدم نـواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولـة.

[9] تناقلـت وسـائل الإعـلام بمناسـبة اختيـار رئـيس الـوزراء بـأن عـدد اعضـاء المجلس الانتقـالي 51 عضـوا، ولا يعلـم حتـى الآن هويـاتهم وفيمـا إذا كان هذا العدد يشتمل على العشرة المعينين حسب المادة 18.